

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

فتح باب العناية

في

شرح كتاب النقاية

في آلفقه الحنفية

تأليف

ابن محمد بن عبد الله بن علي القاري الهروي

المتوفى ١٠٤٠ هـ

وفي آخره

كتاب النقاية

مختصر وقاية الرواية في مسائل الهداية

للإمام عيسى بن محمد بن مسعود المحبوبي

المتوفى ٧٤٧ هـ

شرح أمهات وأدلة روايته

ابن محمد بن عبد الله بن علي الهروي

المجلد الثالث

بموضوعات حلقة التفتيش

الزهر - الكفالة - المرافعة - الشركة - المضاربة - المزاينة - المساقاة - إحياء الموات -
الموتف - الكراهية - الذبابة - الزبابة - الوضوء - الصيام - القتل - اللطخة - الذبابة -
المفقود - القضاء - الشهادة - الإقرار - الدعوى - الصالح - المرونة -
السرقة - الجهاد - الجنابة - الديانة - الإكراه - المحرم - المأذون - الوصايا
الحنفية - مقدمة النقاية مختصر الوقاية



دار الكتب العلمية

Der Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها سنة ١٩٧١ في بيروت
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohammad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

متن النقاية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رافع أعلام الشريعة الغراء جاعلها شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء والصلاة والسلام على رسوله محمد أفضل الرُّسُل والأنبياء وعلى آله وأصحابه نجوم الاقتداء والاهتداء. وبعد.. فإنَّ العبدَ المتوسِّل إلى الله تعالى بأقوى الذريعة عُبيد الله بن مسعود ابن تاج الشريعة، سَعِدَ جَدُّه وأُنْجَحَ جَدُّه يقول لما أَلْفَ جَدِّي ومولاي العالم الرباني والعامل الصَّمَداني برهان الشريعة والحقِّ والدين وارث الأنبياء والمرسلين محمود ابن صدر الشريعة جزاه الله تعالى عني وعن سائر المسلمين خير الجزاء لأجل حفظي كتاب: «وقاية الرواية في مسائل الهداية» وهو كتاب لم تَكْتَجِلْ عَيْنُ الزمان بثانيه في وجازة ألفاظه مع كثرة معانيه لكن قَصُرَتْ هِمَّةُ أَكْثَرِ أَهْلِ الزمان عن حفظه فاتخذتُ منه هذا المختصر مشتملاً على ما لا بُدَّ منه، فمن أحبَّ استحضارَ مسائل الهداية، فعليه بحفظ «الوقاية» ومن أعجله الوقت فليصرف إلى حفظ هذا المختصر عنان العناية إنه ولي الهداية.

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة قَرَضُ الوُضوء غَسْلُ الوجه من الشَّعْر إلى الأذن وأسفل الذَّقْنِ ويديه ورجليه مَعَ مِرْفَقَيْهِ وَكَعْبَيْهِ وَمَسْحُ رُئُوعِ رَأْسِهِ وَكُلِّ ما يستر البشرة من لحيته.

سُنَنُ الوُضوءِ

وسُنَنُه البداءةُ بالتسمية وبغسل يَدَيْهِ إلى رُشْغِيهِ ثلاثاً والسَّوَالِكُ وغسل قَمِه بِمِيَاهِ كَأَنفِهِ وتخليل اللحية والأصابع وتثليث الغسل ومسح كلِّ الرَّأسِ مرَّةً والأذنين بِمَائِهِ والنَّيَّةَ والترتيب والولاء.

مستحبات الوضوء

ومُسْتَحَبُّهُ التيامنُ وَمَسْحُ الرِّقْبَةِ.

نواقض الوضوء

وناقضه ما خَرَجَ من السبيلين أو غيره إن كان نَجَسًا سال إلى ما يُطَهَّر والقيء دَمًا

رقيقاً إن احمرَّ به البُزاقُ لا إن اصفرَّ به وغيره إن ملأ الفم لا بلغماً أصلاً وما ليس
بحدث ليس بنجس ونوم مُتَكِيء إلى ما لو أزيل لسقط والإغماء والجنون وقهقهة بالغ
والمباشرة الفاحشة لا مس المرأة والذكر.

فَرَضُ الْغُسْلِ

وفرض الغسل غسل فيه وأنفيه وكل البدن.

سُنَنُ الْغُسْلِ

وسننه أن يغسل يديه وفرجه ويزيل النجاسة ثم يتوضأ، إلا رجله ثم يفيض الماء
على بدنه ثلاثاً، ثم يغسل الرجلين لا في المشتقع ويكفي لذات الضفيرة أن يتتلى
أصلها.

مُوجِبَاتُ الْغُسْلِ

وموجبه إنزال مني ذي ذفق وشهوة عند الانفصال وغثية خشفة في قبل أو دبر
على الفاعل والمفعول به ورؤية المستيقظ المني أو المذي وانقطاع الحيض والتفاس لا
وطء بهيمة بلا إنزال.

فِيمَا يُسَنُّ الْغُسْلُ

وسن للجمعة والعيد والإحرام وعرفة.

أَقْسَامُ الْمَيَاهِ

ويتوضأ بماء السماء والأرض وإن تغير بالمكث أو اختلط به طاهر إلا إذا أخرجته
عن طبع الماء أو غير طبعاً وهو مما لا يقصد به النظافة وإن اختلط به نجس فإن كان
جارياً أو عسراً في عشر لا تنحسر أرضه بالغرف لا ينجس إلا إذا غير طعمه أو لونه أو
ريحه وإن لم يكن ينجس ولا بأس بموت مائي المولد ولا بموت ما ليس له دم سائل
ولا يتوضأ بماء اعتصر ولا بماء استعمل لقربة على الوضوء أو رفع حدث.

أَحْكَامُ الدِّبَاغَةِ

وكل إهاب دُبِغ طهر إلا جلد الخنزير والأكمني وما طهر جلده بالدباغ طهر

بالذكاة وكذا لحمه وإن لم يؤكل وما لا فلا وشعر الميتة وسننها وعصبها طاهر وكذا الإنسان.

أحكام الآبار

يثر فيها نجس أو مات حيوان وانتفخ أو تفشخ أو مات مثل آدمي، أو شاة ينزخ كل ماء فيها إن أمكن وإلا فقدر ماء فيها بقول ذي بصارة وفي نحو دجاجة أربعون إلى ستمين وفي نحو غصفور نصف ذلك دلوًا وسطًا وغير الوسط احتسب به وتنجس من وقت الوقوع إن علم وإلا فمئذ يوم وليلة وإن انتفخ فمئذ ثلاثة أيام ولياليها وقال منذ وجد.

أحكام الأسار

وسور الأدمي والفريس وكل مأكول طاهر وسباع البهائم نجس والهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه والجمار والبغل مشكوك يتوضأ به ويستم إن عديم غيره والعرق كالسور.

باب التيمم

باب التيمم يخلف الوضوء والغسل عند العجز عن الماء ليغديه ميلاً أو لمريض أو بزد أو غدو أو عطش أو قوت ما يفوت لا إلى خلف كصلاة العيد ابتداءً أو بناءً والجنابة لغير الولي.

صفة التيمم

وهو ضربتان ضربة لمسح وجهه، وضربة ليديه مع مرفقيه على كل طاهر من جنس الأرض ولو بلا نقع وعليه مع القدرة على الصعيد بشيء أداء الصلاة ويصح قبل الوقت والطلب من الرفيق ويصلي بواحد ما شاء.

نواقض التيمم

وينقضه ناقض الأصل وقدرته على ماء كافٍ لظهره لا ازتداده وتذب لإرجائه صلاته آجر الوقت ويجب طلبه قدر علوة إن ظنه قريباً وإذا ذكره في رخله لا يعيد الصلاة.

فصل في المسح على الخفين والجبيرة

المسح على الخفين جائز للمحدث دون من عليه الغسل وفرضه وهو خطوط مقدار ثلاثة أصابع اليد في أسفل الساق ويجوز على الجزموقين وكل ما يسر الكعب ويمكن به الشفر وشريط كونهما ملبوسين على طهر تام وقت الحدث لا في الجبيرة ولا بأس بسقوطها إلا عن برء ولا يمسخ سائر غير الرجل إلا هي ومدة للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة من وقت الحدث.

نواقض المسح على الخفين

وناقضه ناقض الوضوء ومضي المدة وخروج أكثر العقب إلى الساق وبعد أخذ هذين يجب غسل رجليه فقط وتمنعه خرق يبدو منه قدر ثلاث أصابع الرجل أضغرها ويجمع خروق خف لا خفين وفي سفر المقيم وعكسه قبل يوم وليلة يعتبر الأخير ويتغدهما يتزغ.

باب الحيض

هو دم يتفصه رحم بالغة لا ذاء بها ولا إياس وأقل الحيض ثلاثة أيام وليلاتها وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا حد لأكثره.

المحيرة

والطهر المتخلل في مدته وما وأت من لون فيها سوى البياض حيض يمتنع الصلاة والصوم ويقضى هو لا هي ودخول المسجد والطواف واستمتاع ما تحث الأزار ولا تقرأ كجنب ونفساء بخلاف المحدث ولا يمس هؤلاء مصحفاً إلا بغلاف متجاف وكرة بالكُم ولا درهمًا فيه سورة إلا بضرة وحل وطء من انقطع دمها لأكثر الحيض أو النفاس قبل الغسل دون من انقطع دمها لأقل إلا إذا مضى وقت يسع الغسل والتحريم.

أحكام النفاس

والنفاس دم يغقب الولد ولا حد لأقله وأكثره أربعون يوماً وهو لأم التوأمين من الأول خلافاً لمحمد وانقضاء العدة من الأخير إجماعاً وسقط بدأ بعض خلقه ولد

فَتَصِيرُ أُمُّهُ نَفْسَاءَ وَالْأُمُّ أُمٌ وَلَدَ وَيَقَعُ الْمُعْلَقُ بِهِ وَتَنْقُضِي الْعِدَّةُ بِهِ.

أحكام الاستحاضة

وما نَقَضَ عن أَقَلِّ الْخَيْضِ أَوْ زَادَ عَلَى حَيْضِ الْمُبْتَدَأَةِ وَهُوَ عَشْرَةٌ أَوْ نَفَاسِهَا وَهُوَ أَرْبَعُونَ أَوْ عَلَى الْعَادَةِ فِيهِمَا وَجَاوَزَ أَكْثَرَهُمَا وَمَا رَأَتْ حَامِلٌ اسْتِحَاضَةً لَا تَمْنَعُ صَلَاةً وَصَوْمًا وَوُطْئًا.

أحكام المعذورين

وَمَنْ لَمْ يَمِضْ عَلَيْهِ وَقْتُ فَرَضٍ إِلَّا وَبِهِ حَدَثٌ مِنْ اسْتِحَاضَةٍ أَوْ رُعَافٍ أَوْ نَحْوِهِمَا يَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ فَرَضٍ لَهُ وَيُصَلِّي بِهِ فِيهِ مَا شَاءَ فَرَضًا وَنَفْلًا وَيَنْقُضُهُ خُرُوجَ الْوَقْتِ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ لَا دَخُولَهُ كَالزَّوَالِ.

باب الانجاس

يُظْهَرُ الشَّيْءُ عَنْ نَجَسٍ مَرَّتَيْنِ بِزَوَالِ عَيْنِهِ وَإِنْ بَقِيَ أَثَرُ يَشُقُّ زَوَالَهُ بِالْمَاءِ وَبِكُلِّ مَائِعٍ مُزِيلٍ وَعَنْ مَا لَمْ يُرْ بَغْسَلِهِ وَعَضْرَهُ ثَلَاثًا إِنْ أَمَكْنَ وَإِلَّا يُغْسَلُ وَيَتْرَكُ إِلَى عَدَمِ الْقَطْرَانِ ثُمَّ وَثْمٌ وَعَنْ الْمَنِيِّ بَغْسَلُهُ أَوْ فَرْكُ يَابِسِهِ وَالْخُفُّ عَنْ نَجَسٍ ذِي جِزْمٍ بِالدَّلْدَلِكِ بِالْأَرْضِ وَعَنْ غَيْرِهِ بِالغَسْلِ فَقَطُّ وَالسِّيفُ وَنَحْوُهُ بِالمَسْحِ وَالبَسَاطُ بِجَرِّي الْمَاءِ عَلَيْهِ لَيْلَةً وَالْأَرْضُ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا كَالْخُصِّ وَالْكَأُ بِالْيَبَسِ وَذَهَابِ الْأَثَرِ لِلصَّلَاةِ لَا التَّيْمُمِ وَيُعْفَى مَا دُونَ رُبْعِ الثَّوْبِ مِنْ نَجَسٍ خَفٍ كَبُولِ فَرَسٍ وَمَا أَكِلَ وَخُرءٌ طَيْرٍ لَا يُؤْكَلُ وَأَمَّا خُرءٌ طَيْرٍ يُؤْكَلُ فَطَاهِرٌ إِلَّا الدَّجَاجُ فَإِنَّهُ غَلِيظٌ كَسَائِرِ مَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ وَالْدَّمُ وَالْخَمْرُ وَيُعْفَى مِنْهُ قَدْرُ الدِّرْهِمِ وَهُوَ مُثْقَالٌ فِي الْكَثِيفِ وَقَدْرُ عَرْضِ الْكَفِّ فِي الرَّقِيقِ وَبَوْلٌ انْتَضَحَ مِثْلُ رُؤُوسِ الْإِبْرِ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَمَاءٌ وَرَدَ عَلَى نَجَسٍ نَجَسٌ كَعَكْسِهِ وَرَمَادُ الْقَدْرِ طَاهِرٌ كَحِمَارٍ صَارَ مَلْحًا وَيُصَلَّى عَلَى ثَوْبٍ بِطَانَتِهِ نَجَسَةٌ وَعَلَى طَرَفٍ بِسَاطٍ طَرَفٌ آخَرُ مِنْهُ نَجَسٌ وَفِي ثَوْبٍ ظَهَرَ فِيهِ مِنْ نَجَسٍ نُدُوءٌ لَا يَقْطُرُ شَيْءٌ إِنْ عَصِرَ أَوْ وُضِعَ رَطْبًا عَلَى مَا طُبِنَ بِطِينٍ فِيهِ سَرْقِينِ فَيَسَّ أَوْ نُسِيَّ مَحَلَّ النِّجَاسَةِ مِنْهُ فَعُيِّلَ طَرَفٌ مِنْهُ كَحِنْطَةٍ بِالنَّجَاسَةِ عَلَيْهَا حُمُرٌ تَدُوسُهَا فَعُيِّلَ بَعْضُهَا أَوْ ذَهَبَ فَإِنَّهَا تَطْهَرُ.

أحكام الاستنجاء

الاستنجاء من كل حَدَثٍ غيرِ النومِ والريحِ بنحوِ حَجَرٍ حَتَّى يُنْقِيَهُ سُنَّةٌ ولم يكن يَغْسِلُهُ لا بِعَظْمٍ وَرَوْثٍ وَيَمِينٍ ثُمَّ غَسَلَهُ أَدَبٌ وَإِنْ جَاوَزَ الْمَخْرَجَ أَكْثَرُ مِنْ دَرَاهِمٍ فَوَاجِبٌ فَيَغْسِلُهُ بِبَطُونِ الْأَصَابِعِ بَعْدَ غَسْلِ الْيَدِ مُرَاجِعًا مَخْرَجَهُ بِمِبَالِغَةٍ ثُمَّ يَغْسِلُ الْيَدَ وَكُرَّةَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الْخَلَاءِ.

كتاب الصلاة

وَقْتُ الصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الْمُغْتَرِضِ فِي الْأَفْقِ إِلَى الطُّلُوعِ وَالظُّهْرِ مِنَ الزُّوَالِ إِلَى بُلُوغِ ظُلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى فَيءِ الزُّوَالِ وَفِي رِوَايَةٍ مِثْلُهُ الْعَصْرِ وَالْعَصْرِ مِنْهُ إِلَى الْغُرُوبِ وَالْمَغْرِبِ مِنْهُ إِلَى غَيْبَةِ الشَّمْسِ وَالْعِشَاءِ مِنْهُ وَالْوِثْرِ بَعْدَهُ إِلَى الْفَجْرِ لِهَمَا الْوِثْرِ.

الأوقات المستحبة

وَيُسْتَحَبُّ لِلْفَجْرِ الْبَدَاءَةُ مُسْفِرًا بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ تَزْيِيلُ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ الْإِعَادَةُ إِنْ ظَهَرَ فَسَادُ وَضُوئِهِ وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ ظَهْرِ الصُّبْحِ وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَتَغَيَّرْ وَالْعِشَاءُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ وَالْوِثْرِ إِلَى آخِرِهِ لِمَنْ يَتَّقُ بِالْإِنْتِبَاهِ وَتَعْجِيلُ ظَهْرِ الشِّتَاءِ وَالْمَغْرِبِ وَيَوْمَ غَيْمٍ يَعَجُلُ الْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ وَيُؤَخَّرُ غَيْرُهُمَا.

الأوقات المكروهة

وَلَا يَجُوزُ صَلَاةٌ وَسُجْدَةٌ تِلَاوَةٌ وَصَلَاةٌ جَنَازَةٌ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَقِيَامُهَا وَغُرُوبِهَا إِلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ وَتَكَرُّهُ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لِلْحُطْبَةِ وَتَكَرُّهُ التَّمَلُّ فَقَطْ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا سُنَّةً وَبَعْدَ آدَاءِ الْعَصْرِ إِلَى آدَاءِ الْمَغْرِبِ وَمَنْ هُوَ أَهْلُ فَرَضٍ فِي آخِرِ وَقْتِهِ يَقْضِيهِ فَقَطْ لَا مَنْ حَاضَتْ فِيهِ.

باب الأذان

سُنَّةٌ لِلْفَرَائِضِ فَقَطْ فِي وَقْتِهَا وَيُعَادُ لَوْ أُذِنَ قَبْلَهُ وَيُرْسَلُ فِيهِ مُسْتَقْبَلًا وَأَضْبَعًا فِي أَدْنِيهِ وَلَا يَلْحَنُ وَلَا يَرْجَعُ وَيُحَوَّلُ وَجْهُهُ فِي الْحَيَعَلَتَيْنِ يَمَنَةً وَبَسْرَةً وَإِنْ لَمْ يَسْمِ الْإِعْلَامُ يَسْتَدِيرُ فِي الْمِثْدَنَةِ وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ لَكِنْ يَحْدُرُ فِيهَا وَيَزَادُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ وَفِي الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَلَاحِ فِي الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهِمَا وَالتَّشْوِيبُ

حَسَنٌ وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ وَيُؤَذِّنُ لِلْفَاطِنَةِ وَيُقيمُ وكذا لأولى الفَوَائِتِ وَلِكُلِّ مِنْ النَّوَاقِي يَأْتِي بِهِمَا أَوْ بِهَا وَخَذَهَا وَكُرَّةَ إِقَامَةِ الْمَحْدِثِ لَا أَذَانُهُ وَلَمْ تُعَدَّ وَكُرَّهَا مِنْ الْجُنُبِ، وَلَا تُعَادُ هِيَ بَلْ يُعَادُ هُوَ كَأَذَانِ الْمَرْأَةِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانِ وَكُرَّةَ تَرْكُهُمَا فِي السَّفَرِ وَجَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ لَا فِي بَيْتِهِ فِي مِصْرٍ وَفِي رَوَايَةٍ: إِقَامَةُ الْمِصْرِ تَكْفِينَا وَيَقُومُ الْإِمَامُ عِنْدَ حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ وَيُسْرِعُ عِنْدَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ.

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

طَهْرُ بَدَنِ الْمُصَلِّي مِنْ خَدَثٍ وَخَبَثٍ وَثَوْبِهِ وَمَكَانِهِ وَسُتْرُ عَوْرَتِهِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَالْيَتَةِ وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنْ تَحْتِ شُرَّتِهِ إِلَى تَحْتِ رُكْبَتَيْهِ وَالْأَمَةُ هَذَا السِّرَةُ إِلَى تَحْتِ مَعِ ظَهْرِهَا وَبَطْنُهَا وَالْحُرَّةُ بَدْنُهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّ وَالْقَدَمَ وَكَشَفَ رُجْعِ الْعُضْوِ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَالسَّاقَ عُضْوٌ وَخَذَهُ كَالْفَخِذِ وَالذَّكْرَ مُنْفَرِدًا وَالْأُنْثَى شَعْرٌ نَزَلَ وَعَادِمٌ مُزِيلُ النَّجِيسِ صَلَّى مَعَهُ وَلَمْ يُعَدَّ وَلَمْ تَجْزُ عَارِيًا وَزَنْعُ ثَوْبِهِ طَاهِرٌ وَفِي أَقْلٍ الْأَفْضَلُ مَعَهُ وَعَادِمٌ التَّوْبِ يَجُوزُ صَلَاتُهُ قَائِمًا وَيَتَذَبَّ قَاعِدًا مَوْثِقًا قِبْلَةً خَائِفَ الْإِسْتِقْبَالِ جِهَةً قُدْرَتِهِ وَإِنْ عَدِمَ مَنْ يَعْلَمُ الْقِبْلَةَ تَحَرَّى وَلَمْ يُعَدَّ مُخْطِئًا تَحَرَّى بَلْ مُصِيبٌ لَمْ يَتَحَرَّ وَإِنْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ مُصَلِّيًا اسْتَدَارَ وَلَا يَضُرُّ جَهْلُهُ جِهَةً إِمَامِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ خَلْفَهُ بَلْ تَقَدَّمَهُ أَوْ عَلِمَ مُخَالَفَتَهُ وَيَقْصِدُ صَلَاتَهُ وَاقْتِدَاءَهُ إِنْ اقْتَدَى مُتَّصِلًا التَّخْرِيمَةَ وَمَعَ اللَّفْظِ أَفْضَلُ وَيَكْفِي لِغَيْرِ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ نِيَّةٌ مُطْلَقِي الصَّلَاةِ وَشُرْطٌ لُهُمَا التَّعْيِينُ لَا الْعَدَدُ.

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

فَرَضُهَا التَّخْرِيمَةُ وَالْقِيَامُ وَقِرَاءَةُ آيَةٍ فِي كُلِّ مِنْ رَكَعَتَيْنِ الْفَرَضِ وَفِي كُلِّ مِنَ رَكَعَاتِ الْوُثْرِ وَالنُّفْلِ وَالْمُكْتَفِي بِهَا مُسِيءٌ وَعِنْدَهُمَا آيَةُ طَوِيلَةٌ أَوْ ثَلَاثُ قِصَارَ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ بِالْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ بِهِ يُفْتَى وَالْقَعْدَةُ الْأَخِيرَةُ قَدَرُ الشَّهْدِ وَالْخُرُوجُ بِصُنْعِهِ.

وَأَجِبَاتُ الصَّلَاةِ

وَوَاجِبُهَا: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَضَمُّ سُورَةٍ أَوْ ثَلَاثِ آيَاتٍ وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ وَالْقَعْدَةُ الْأُولَى وَالشَّهْدُ وَلَفْظُ السَّلَامِ وَقُنُوتُ الْوُثْرِ وَتَكْبِيرَاتُ الْعِيدَيْنِ وَتَعْيِينُ الْأُولَتَيْنِ لِلْقِرَاءَةِ وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ وَالْجَهْرُ وَالْإِخْفَاءُ فِيمَا يَجْهَرُ وَيُخْفَى.

سُنَنُ الصَّلَاةِ

وَسُنُّ غَيْرِهَا أَوْ تُدْبِ فَإِذَا أَرَادَ الشُّرُوعَ كَبَّرَ بِأَمَدِ الْهَمْزَةِ وَالْبَاءِ مَا سَا يَأْتِيهَا مِنْهُ
 شَحْمَتِي أُذُنِيهِ وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ مَنْكَبَيْهَا وَيَجُوزُ بِكُلِّ مَا دَلَّ عَلَى تَعْظِيمِ لَا
 مَشُوبٍ بِدَعَاءٍ وَلَوْ بِالْفَارِسِيَّةِ لَا الْقِرَاءَةَ بِهَا إِلَّا بِغُذْرِ وَبِهِ يُفْتَى وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ
 تَحْتَ سُرَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ تَضَعُ عَلَى صَدْرِهَا فِي كُلِّ قِيَامٍ فِيهِ ذَكَرَ مَسْنُونٌ وَيُرْسَلُ فِي قُرْمَةِ
 الرُّكُوعِ وَيَتَنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ ثُمَّ يَنْبِي وَلَا يُوجِّهُ وَيَتَعَوَّذُ لِلْقِرَاءَةِ لَا لِلشَّاءِ فَيَقُولُهُ
 الْمَسْبُوقُ وَيُؤَخِّرُهُ عَنِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ وَيُسَمِّي لَا يَتَنَ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَيُسْرَهُنَّ ثُمَّ
 يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَيُؤَمِّنُ سِرًّا كَالْمَأْمُومِ ثُمَّ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ خَافِضًا وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ
 مُفَرِّجًا أَصَابِعَهُ بِاسِطًا ظَهْرَهُ غَيْرَ رَافِعٍ وَلَا مُنْكَبِسٍ رَأْسَهُ وَيَسْتَبِيحُ ثَلَاثًا وَهُوَ أَذْنَاهُ ثُمَّ يُسَمِعُ
 رَافِعًا رَأْسَهُ وَيَكْتَفِي بِهِ الْإِمَامُ وَبِالتَّحْمِيدِ الْمُؤْتَمُّ وَيَجْمَعُ الْمُتَفَرِّدُ بَيْنَهُمَا وَيَقُومُ مُسَوِّيًا ثُمَّ
 يُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدِيهِ ضَامًّا أَصَابِعَهُ ثُمَّ يَضَعُ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ مُبْدِيًا ضَبْعَيْهِ
 مُجَافِيًا بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ مُوَجِّهًا أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَيُسْتَبِيحُ ثَلَاثًا وَيَجُوزُ عَلَى كُلِّ
 شَيْءٍ يَجِدُ حُجْمَهُ وَتُسْتَقَرُّ جَنْبَتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى ظَهْرِ مَنْ يُصَلِّي صَلَاتَهُ فِي الرِّحَامِ وَالْمَرْأَةُ
 تُخْفِضُ وَتَلْزِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا وَيَجْلِسُ مُطْمَئِنًّا وَيُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ مُطْمَئِنًّا
 وَيُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَدِيهِ، ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ وَيَقُومُ بِأَمَدِ اعْتِمَادٍ عَلَى الْأَرْضِ وَالرُّكْعَةُ الثَّانِيَّةُ
 كَالأُولَى لَكِنْ لَا ثَنَاءَ وَلَا تَعَوَّذَ وَلَا رَفَعَ يَدٍ فِيهَا وَإِذَا أَتَمَّهَا افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَجَلَسَ
 عَلَيْهَا نَاصِبًا يُمْنَاءَ مُوَجِّهًا أَصَابِعَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مُوَجِّهًا أَصَابِعَهُ
 نَحْوَ الْقِبْلَةِ مَبْسُوطَةً وَالْمَرْأَةُ تَجْلِسُ عَلَى أَلْيَتِهَا الْيُسْرَى مُخْرِجَةً رِجْلَيْهَا مِنَ الْجَانِبِ
 الْأَيْمَنِ وَيَتَشَهَّدُ كَابِنٍ مُسْعُودٍ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَتَيْنِ الْفَاتِحَةَ فَقَطَّ سِرًّا
 وَإِنْ سَبَّحَ أَوْ سَكَتَ جَازَ ثُمَّ يَقْعُدُ كَالأُولَى وَبَعْدَ التَّشَهُدِ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَدْعُو بِمَا
 لَا يُسْأَلُ مِنَ النَّاسِ ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ بَيِّنَةً مِنْ ثِقَةٍ مِنَ الْبَشَرِ وَالْمَلَكِ ثُمَّ عَنْ يَسَارِهِ
 كَذَلِكَ وَالْمُؤْتَمُّ يَتَوَيَّ إِمَامَةً فِي جَانِبِهِ وَفِيهِمَا إِنْ حَادَاهُ وَالْمُتَفَرِّدُ الْمَلَكُ فَقَطَّ.

فصل فيما يجهر به الإمام

يَجْهَرُ الْإِمَامُ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْمَجْرِ وَأُولَيِ الْعِشَاءِ أَدَاءَ رَقْعَاءَ لَا غَيْرَ
 وَالْمُتَفَرِّدُ خُيَّرَ إِنْ أَدَّى وَخَافَتْ حَتْمًا إِنْ قَضَى وَأَذْنَى الْجَهْرَ إِسْمَاعَ غَيْرِهِ وَأَذْنَى الْمُخَافَةِ

إِسْمَاعُ نَفْسِهِ هُوَ الصَّحِيحُ وَكَذَا فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهَا وَسُنَّةُ الْقِرَاءَةِ فِي السَّفَرِ عَجَلَةٌ الْفَاتِحَةُ مَعَ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ وَأَمَّا نَحْوُ الْبُرُوجِ وَفِي الْحَضَرِ اسْتَحْسَنُوا طَوَالَ الْمُفْضَلِ فِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ وَأَوْسَاطُهُ فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ، وَقِصَارُهُ فِي الْمَغْرِبِ وَمِنْ الْحُجَرَاتِ طَوَالَ إِلَى الْبُرُوجِ ثُمَّ أَوْسَاطُ إِلَى «لَمْ يَكُنْ» ثُمَّ قِصَارٌ إِلَى الْآخِرِ وَفِي الضَّرُورَةِ بِقَدْرِ الْحَالِ وَكُرِّهِ تَغْيِيرُ سُورَةٍ لِصَلَاةٍ وَيَتَنَبَّهُ الْمُؤْتَمُّ وَكَذَا فِي الْخُطْبَةِ إِلَّا إِذَا قَرَأَ.

فصل في صلاة الجماعة

وَالْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالْأُولَى بِالْإِمَامَةِ: الْأَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ ثُمَّ الْأَقْرَأُ ثُمَّ الْأَوْزَعُ ثُمَّ الْأَسْنُ فَإِنْ أَمَّ عَبْدٌ أَوْ أَغْرَابِيٌّ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ أَغْمَى أَوْ مُبْتَدِعٌ أَوْ وَلَدٌ زَنَا كُرِّهَ كَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ وَخَدَهُنَّ فَإِنْ قَعَلْنَ تَقِفُ الْإِمَامُ وَسَطَهُنَّ وَكَحُضُورِ الشَّابَّةِ كُلِّ جَمَاعَةٍ وَالْعَجُوزِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَيُقْنِدِي الْمُتَوَضِّئُ بِالْمُتَيَّمِّ وَالْعَامِلُ بِالْمَاسِحِ وَالْقَائِمُ بِالْقَاعِدِ وَالْمُؤِمُّ بِالْمُؤِمِّيِّ وَالْمُتَنَفِّلُ بِالْمُقْتَرِضِ لَا بِامْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ وَطَاهِرٌ بِمَغْدُورٍ وَقَارِيءٌ بِأَمِيٍّ وَلَا بِشِ بَغَارٍ وَغَيْرُ مُؤَمِّ بِمُؤَمِّ وَلَا مُقْتَرِضٌ بِمُتَنَفِّلٍ وَمُقْتَرِضٌ فَرَضًا آخَرَ وَالْإِمَامُ لَا يُطِيلُهَا وَلَا قِرَاءَةُ الْأُولَى إِلَّا فِي الْفَجْرِ وَيَقُومُ الْمُؤْتَمُّ الْوَاحِدُ عَلَى يَمِينِهِ وَالزَّائِدُ خَلْفَهُ وَيَصْفُ الرِّجَالُ ثُمَّ الصِّبْيَانِ ثُمَّ الْحُثَّى ثُمَّ النِّسَاءُ فَإِنْ خَازَنَتْهُ فِي صَلَاةٍ مُطْلَقَةٍ مُشْرَكَةً تَحْرِيمَةً وَأَدَاءً فَسَدَتْ صَلَاتُهُ إِنْ نَوَى إِمَامَتَهَا وَإِلَّا فَصَلَاتُهَا.

فصل فيمن سبقه الحدث في الصلاة

مُضِلٌّ سَبَقَهُ الْحَدَثُ تَوَضُّأً وَأَتَمَّ وَلَوْ بَعْدَ الشَّهَادَةِ وَالِاسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ.

كيفية الاستخلاف إذا ناب عنه شيء في الصلاة

وَالْإِمَامُ يَسْتَخْلِفُ ثُمَّ يَتَوَضُّأُ وَيَتِمُّ الصَّلَاةَ ثَمَّةً أَوْ يَعُودُ كَالْمُنْفَرِدِ إِنْ قَرَعَ إِمَامُهُ وَإِلَّا عَادَ وَكَذَا الْمُقْنِدِي وَلَوْ جُنَّ الْمُصَلِّي أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ اخْتَلَمَ أَوْ قَهَقَهُ أَوْ أَخَذَتْ عَمْدًا أَوْ أَصَابَهُ بَوْلٌ كَثِيرٌ أَوْ شَجَّ فَسَالَ الدَّمُ، أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ أَخَذَتْ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ جَاوَزَ الصُّفُوفَ خَارِجَةً فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ أَوْ لَمْ يُجَاوِزْ بَنَى وَبَعْدَ الشَّهَادَةِ إِنْ عَمِلَ مَا يُنَافِيهَا ثَمَّتْ وَتَفْسُدُ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ وَإِنْ وَجَدَ هُنَا رُؤْيَا الْمُتَيَّمِّ الْمَاءَ وَنَحْوَهُ فَسَدَتْ

عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِقَرَضِيَّةِ الْخُرُوجِ بِصُنْعِهِ لَا عِنْدَهُمَا.

فصل فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها

يُفْسِدُهَا الْكَلَامُ مُطْلَقًا وَالسَّلَامُ عَمْدًا وَرَدُّهُ وَالْأَيْنُ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَهُ صَوْتٌ وَالْبُكَاءُ بِصَوْتٍ إِلَّا لِأَمْرِ الْآخِرَةِ وَتَتَخَنُّعٌ إِلَّا بِعَذْرِ وَتَشْمِيتُ عَاطِيسٍ وَجَوَابُ الْكَلَامِ وَلَوْ بِالذِّكْرِ وَالْفَتْحُ إِلَّا لِلْإِمَامِ وَالْقِرَاءَةُ مِنْ مُصْحَفِ السُّجُودِ عَلَى نَجَسٍ وَالِدُّعَاءُ بِمَا يُسْأَلُ مِنَ النَّاسِ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ: أَيُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْيَدَيْنِ أَوْ يَسْتَكْبِرُهُ الْمُصَلِّي أَوْ يَطُنُّ النَّاطِرُ أَنْ عَامِلَهُ غَيْرُ مُصَلٍّ.

فصل في مكروهات الصلاة

وَكُرْهُ كُلُّ هَيْئَةٍ فِيهَا تَرْكُ خُشُوعٍ وَالتَّخَضُّرُ وَقَلْبُ الْحَصَى لِيَسْجُدَ إِلَّا مَرَّةً وَمَسْحُ جَبْهَتِهِ مِنَ الثَّرَابِ فِيهَا وَالسُّجُودُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ وَافْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ وَعَقْصُ شَعْرِهِ وَسَدْلُ الثُّوبِ وَكُفُّهُ وَتَحْصِيصُ الْإِمَامِ بِمَكَانٍ لَا إِنْ قَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَسَجَدَ فِي الطَّاقِ وَالْقِيَامُ خَلْفَ صَفٍّ وَجَدَ فِيهِ فُرْجَةٌ وَضُورَةٌ حَيَوَانٍ فِي تَوْبِهِ وَمَسْجِدِهِ وَجِهَتِهِ غَيْرَ خَلْفٍ وَتَحْتَ لَا إِنْ صَغُرَتْ جِدًّا أَوْ مُحِي رَأْسُهَا وَفِي ثِيَابِ الْبَذْلَةِ وَحَسْرُ رَأْسِهِ إِلَّا تَذَلُّلاً وَعَدُّ مَا يَقْرَأُ وَغَلْقُ بَابِ الْمَسْجِدِ وَالْوَطْءُ وَالْحَدَثُ فَوْقَهُ لَا فَوْقَ بَيْتٍ فِيهِ مَسْجِدٌ.

تطور بقاء المسجد الحرام

وَلَا تَزِينُهُ وَلَا صَلَاتُهُ إِلَى ظَهْرِ مَنْ لَا يُصَلِّي وَقَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ فِيهَا وَيَأْتُمُ بِالْمُرُورِ أَمَامَ الْمُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ صَغِيرٍ وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَمِيمًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بَصَرُهُ نَاطِرًا فِي مَسْجِدِهِ وَحَادِي الْأَغْضَاءِ الْأَغْضَاءِ إِنْ صَلَّى عَلَى دُكَّانٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُصَلِّي سُتْرَةٌ بِمِقْدَارِ ذِرَاعٍ وَغَلْظِ أَصْبَحٍ تُغَرِّزُ حَدَّوَ أَحَدٍ حَاجِبِيهِ بِقُرْبِهِ وَيَكْفِي سُتْرَةَ الْإِمَامِ وَجَازَ تَرْكُهَا عِنْدَ عَدَمِ الْمُرُورِ وَعَدَمِ الطَّرِيقِ وَيَذَرُ بِالشَّيْخِ وَالْإِشَارَةَ إِنْ عَدِمَ سُتْرَةً، أَوْ مَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا.

فصل في الوتر والنوافل

الْوِتْرُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ وَجَبَ بِسَلَامٍ وَقَبْلَ رُكُوعِ الثَّالِثَةِ يُكَبِّرُ رَافِعًا يَدَيْهِ ثُمَّ يَقْنُتُ فِيهِ أَبَدًا دُونَ غَيْرِهِ وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً وَيَتَّبِعُ الْقَائِمَ بَعْدَ رُكُوعِ الْوِتْرِ لَا

القَائِتِ فِي الْمَجْرِ بَلْ يَسْكُتُ.

فَصْلٌ فِي النَّوَافِلِ

وَسُنُّ قَبْلِ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ رَكْعَتَانِ، وَقَبْلَ الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ بِتَسْلِيمَةٍ وَحُبِّبَ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ وَحُبِّبَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَبَعْدَهُ وَكُرِّهَ مَزِيدُ النَّفْلِ عَلَى أَرْبَعٍ بِتَسْلِيمَةٍ نَهَارًا، وَعَلَى ثَمَانٍ لَيْلًا وَالْأَرْبَعُ أَفْضَلُ فِي الْمَلُوتَيْنِ.

سجود الشكر

لو أفسد نفلاً لزمه قضاؤه

وَلَزِمَ النَّفْلُ بِالشُّرُوعِ إِلَّا بَطَنَ أَنَّهُ عَلَيْهِ وَقُضِيَ رَكْعَتَانِ لَوْ نَقَضَ فِي الشُّفْعِ الْأَوَّلِ أَوْ فِي الثَّانِي وَتَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي رَكْعَتَيِ الشُّفْعِ يَبْطُلُ التَّخْرِيمَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي رَكْعَةٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا أَضْلًا بَلْ يُفْسِدُ الْأَدَاءَ فَيَقْضِي أَرْبَعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا تَرَكَ فِي إِحْدَى الْأَوَّلِ مَعَ الثَّانِي أَوْ بَعْضِهِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ يُوجَدُ التَّرْكَ فِي شَفْعَيْنِ وَفِي الْبَاقِي رَكْعَتَيْنِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَكْعَتَيْنِ فِي الْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ فِي الْوَسْطِ أَوْ نَوَى أَرْبَعًا وَأَتَمَّ اثْنَيْنِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَتَنَفَّلُ رَاكِبًا مُوَمِّيًا خَارِجَ الْبُصْرِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَقَاعِدًا مَعَ قُدْرَةِ قِيَامِهِ وَكُرِّهَ قَاعِدًا بَقَاءً وَإِنْ افْتَتَحَ رَاكِبًا وَنَزَلَ بَنَى وَبَعَكَسِهِ فَسَدَ.

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ

وَسُنُّ التَّرَاوِيحِ قَبْلَ الْوُثْرِ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى كُلِّ تَرْوِيحَةٍ جَلْسَةٌ بِقُدْرَتِهَا وَسُنُّ الْعَثَمِ مَرَّةً وَلَا يَتْرَكَ لِكَسَلِ الْقَوْمِ وَلَا يُؤْتَرُ بِجَمَاعَةٍ خَارِجَ رَمَضَانَ.

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَالْخُسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ

عِنْدَ الْكُسُوفِ يُصَلِّي إِمَامُ الْجُمُعَةِ بِالثَّانِي رَكْعَتَيْنِ نَفْلًا مُخْفِيًا مَطْوً لَا قِرَاءَتَهُ فِيهِمَا ثُمَّ يَدْعُو حَتَّى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ وَإِنْ لَمْ يَخْضُرْ صَلُّوا فُرَادَى كَالْخُسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ دُعَاءً وَاسْتِغْفَارًا مُسْتَقْبِلًا، وَإِنْ صَلُّوا فُرَادَى جَازَ وَلَا يَقْلِبُ رِدَاءَهُ وَلَا يَخْضُرُ ذِمِّي.

فَصْلٌ فِي إِدْرَاكِ الْفَرِيضَةِ

مَنْ شَرَعَ فِي فَرَضٍ فَأَقِيمَتْ إِنْ لَمْ يَسْجُدْ لِلرُّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ سَجَدَ وَهُوَ فِي غَيْرِ

رُبَاعِي قَطَعَ وَاقْتَدَى وَكَذًا فِيهِ إِلَّا بَعْدَ ضَمِّ أُخْرَى وَإِنْ صَلَّى ثَالِثًا مِنْهُ يَتِمُّهُ ثُمَّ يَقْتَدِي مُتَتَّبِعًا إِلَّا فِي الْعَصْرِ وَكُرَّةَ خُرُوجٍ مَنْ لَمْ يُصَلِّ مِنْ مَسْجِدٍ أُذِنَ فِيهِ لَا لِمُقِيمٍ جَمَاعَةٍ أُخْرَى وَلَا لِمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعِشَاءَ إِلَّا عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَفِي غَيْرِهِمَا يَخْرُجُ وَإِنْ أُقِيمَتْ وَيَتْرَكَ سُنَّةَ الْفَجْرِ وَيَقْتَدِي مَنْ لَمْ يُذِرْكُهُ بِجَمْعٍ إِنْ أَذَاهَا بِجَمْعٍ إِنْ أَذَاهَا وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْهُ صَلَاتُهَا وَلَا يَقْضِيهَا إِلَّا تَبَعًا لِفَرْضِهِ وَيَتْرَكَ سُنَّةَ الظُّهْرِ فِي الْخَالِئِينَ وَيَقْتَدِي ثُمَّ يَقْضِيهَا قَبْلَ شَمْعِهِ وَغَيْرُهُمَا لَا يَقْضَى أَضْلًا.

فصل في قضاء الفوائت

فَرَضَ التَّزْيِيبُ بَيْنَ الْفُرُوضِ الْخَمْسَةِ وَالْوُثْرِ فَايْتًا كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ نَسِيَ أَوْ فَاتَتْ سِتًّا.

فصل في سجود السهو

يَجِبُ بَعْدَ سَلَامٍ وَاحِدٍ سَجْدَتَانِ وَتَشْهَدُ وَسَلَامٌ.

فصل في موجبات سجود السهو

لَوْ قُدِّمَ رُكْنًا أَوْ أُخِّرَ أَوْ كُرِّرَ أَوْ غَيِّرَ وَاجِبًا أَوْ تَرَكَ سَاهِيًا كَرُّوْعٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَتَأْخِيرَ الثَّلَاثَةِ بِيَزَادَةٍ عَلَى التَّشْهَدِ وَالرُّكُوعَيْنِ وَالْجَهْرِ فِيمَا يُخَافُكَ وَتَرَكَ الْقُعُودَ الْأَوَّلَ وَيَتَوَلَّى الْكُلَّ إِلَى تَرَكَ الْوَاجِبِ وَلَا يَجِبُ السُّجُودُ بِسَهْوِ الْمُؤْتَمِّ بَلْ يَجِبُ بِسَهْوِ إِمَامِهِ إِنْ سَجَدَ وَالْمُسْبُوقُ يَسْجُدُ مَعَ إِمَامِهِ ثُمَّ يَقْضِي وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ أَوَّلًا وَهُوَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ قَعَدَ وَتَشْهَدَ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ وَإِلَّا قَامَ وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ أَخِيرًا قَعَدَ مَا لَمْ يَسْجُدْ وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ وَإِنْ سَجَدَ تَحَوَّلَ فَرَضُهُ نَفْلًا وَضَمَّ سَادِسَةً إِنْ شَاءَ وَإِنْ قَعَدَ الْأَخِيرَةَ ثُمَّ قَامَ سَهْوًا عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ وَسَلَّمْ وَإِنْ سَجَدَ تَمَّ فَرَضُهُ وَضَمَّ سَادِسَةً وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ وَالرُّكْعَتَانِ نَفْلٌ لَا تَتَوَبَّانِ عَنْ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَمَنْ اقْتَدَى بِهِ فِيهِمَا صَلَاتُهُمَا وَإِنْ أَفْسَدَ قَضَاهُمَا وَإِنْ سَجَدَ لِلْسَهْوِ لَا يَتَنَبَّى وَإِنْ بَنَى صَحَّ فَإِنْ سَلَّمَ مَنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ، فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ إِنْ سَجَدَ وَإِلَّا لَا.

فصل في الشك في الصلاة

شَكٌّ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَنَّهُ كَمْ صَلَّى اسْتَأْنَفَ وَإِنْ كَثُرَ أَخَذَ بِغَالِبِ ظَنِّهِ وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ

فَبِالْأَقْلِ لَكِنْ يَفْعُدُ حَيْثُ تَوَهَّمَهُ آخِرُ صَلَاتِهِ.

فصل في سُجُودِ التَّلَاوَةِ

تَجِبُ سَجْدَةٌ بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ بِشُرُوطِ الصَّلَاةِ بِلَا رَفْعِ يَدٍ وَتَشْهَدٍ وَسَلَامٍ وَفِيهَا سُبْحَةُ السُّجُودِ عَلَى مَنْ تَلَى آيَةً مِنْ أَرْبَعِ عَشْرَةِ الَّتِي فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ وَالرُّعْدِ وَالنُّحْلِ وَبَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَرْيَمَ وَأُولَى الْحَجِّ وَفِي الْفُرْقَانِ وَفِي النَّمْلِ وَفِي آلِمِ السَّجْدَةِ فِي ص وَفِي حَمِ السَّجْدَةِ وَفِي النُّجْمِ فِي انْشَقَّتْ وَفِي اقْرَأْ أَوْ سَمِعَهَا وَإِذَا تَلَى الْإِمَامُ فَمَنْ سَمِعَهَا ثُمَّ اقْتَدَى بِهِ فِي رُكْعَةٍ سَجَدَ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَمُضَلِّ سَمِعَ مِنْ لَيْسَ مَعَهُ وَمَنْ اقْتَدَى بِهِ فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ بَعْدَ سُجُودِ الْإِمَامِ لَا يَسْجُدُ وَقَبْلَهُ يَسْجُدُ مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ وَإِنْ تَلَا الْمَأْمُومُ لَا يَسْجُدُ إِلَّا سَامِعَ خَارِجِيٍّ وَالصَّلَاتِيَّةُ لَا تَقْضِي خَارِجًا وَالرُّكُوعُ بِلَا تَوَقُّفٍ يَتَوَبُّ عَنْهَا فَإِنْ كَثُرَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ صَلَاةٍ يَكْفِي سَجْدَةٌ وَيُغْتَبَرُ فِي السَّامِعِ مَجْلِسُهُ وَإِسْدَاءُ التَّوْبِ وَالِاتِّقَالَ مِنْ غَضَبٍ إِلَى غَضَبٍ آخِرَ تَبْدِيلٍ وَيُكْرَهُ تَرْكُ آيَةِ السَّجْدَةِ وَخَذَهَا لَا عَكْسُهُ وَنُدِبَ ضَمُّ غَيْرِهَا وَاسْتَحْصِينَ إِخْفَاؤُهَا عَنِ السَّامِعِ.

فصل في صَلَاةِ الْمَرِيضِ

إِنْ تَعَذَّرَ الْقِيَامُ لِمَرَضٍ خَذَتْ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَإِنْ تَعَذَّرَا مَعَ الْقِيَامِ أَوْ مَا إِنْ قَدَّرَ وَلَا مَعَهُ فَهُوَ أَحَبُّ وَجَعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ وَلَا يَرْفَعُ شَيْئًا لِيَسْجُدَ عَلَيْهِ إِلَّا فَعَلَى جَنْبِهِ مُتَوَجِّهًا أَوْ عَلَى ظَهْرِهِ كَذَا وَذَا أُولَى وَالْإِيمَاءُ بِالرُّأْسِ فَإِنْ تَعَذَّرَ آخَرُ وَمُومٌ صَحَّ فِي الصَّلَاةِ اسْتَأْنَفَ وَقَاعِدَ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ صَحَّ فِيهَا بَنَى قَائِمًا صَلَّى قَاعِدًا فِي فُلْكَ: جَارٍ بِلَا غَدَرٍ صَحَّ وَفِي الْمَرْبُوطِ لَا إِلَّا بِغَدَرٍ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً قَضَى مَا قَاتَ وَإِنْ زَادَ سَاعَةً لَا.

فصل في صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

الْمُسَافِرُ مَنْ قَارَقَ بَيْتُوتَ بَلَدِهِ قَاصِدًا مَسَافَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا بِسَيْرٍ وَسَطٍ وَهُوَ مَا سَارَ الْإِبِلُ وَالرَّاجِلُ وَفِي الْبَحْرِ مَا سَارَ الْفُلُكُ إِذَا اغْتَدَلَ الرِّيحُ وَمَا يَلِيْقُ بِالْجَبَلِ فَيَقْضُرُ الرُّبَاعِي إِلَى أَنْ يَدْخُلَ بَلَدَهُ أَوْ يَتَوَيَّ إِقَامَةً يَضِفُ شَهْرًا بِبَلَدَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ وَبِصَخْرَاءِ دَارِنَا وَهُوَ جَبَائِي لَا بَدَارَ الْحَزَبِ أَوْ أَهْلِ الْبَغْيِ مُحَاصِرًا كَمَنْ طَالَ مُكُتُّهُ بِلَا نِيَّةٍ فَلَوْ أَتَمَّ

وَقَعَدَ الْأَوَّلَى تَمَّ فَرَضُهُ وَأَسَاءَ وَمَا زَادَ نَقَلَ وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ بَطَلَ فَرَضُهُ مُسَافِرٌ أَمَّهُ مُقِيمٌ فِي
الْوَقْتِ يَتِمُّ وَبَعْدَهُ لَا يَوْئُهُ وَلَوْ أَمَّهُ بَطَلَ اقْتِدَاؤُهُ وَفِي عَكْسِهِ أَتَمَّ الْمُقِيمُ وَقَصَرَ الْمُسَافِرُ
قَدِيراً نَذَبَا أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنِّي مُسَافِرٌ وَيَبْطُلُ الْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ مِثْلُهُ لَا الشَّفَرُ وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ
مِثْلُهُ وَالشَّفَرُ وَالْأَصْلِيُّ وَالشَّفَرُ وَضِدُّهُ لَا يُغَيِّرَانِ الْقَائِتَةَ وَسَقَرُ الْمَعْصِيَةِ كَثِيرٌ فِي
الرُّخَصِ.

باب فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ

شُرْطٌ لَوْجُوبِ الْجُمُعَةِ الْإِقَامَةُ بِمَضَرٍ وَالصَّحَّةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالذُّكُورَةُ وَالْبُلُوغُ وَسَلَامَةُ
الْعَيْنِ وَالرَّجْلِ وَتَقَعُ قَرَضًا إِنْ صَلَّاهَا قَاقِدَمًا.

شُرُوطُ آدَاءِ الْجُمُعَةِ

وَشُرْطٌ لِآدَائِهَا الْمَضَرُّ أَوْ فِتَاؤُهُ وَمَا لَا يَسَعُ أَكْبَرُ مَسَاجِدِهِ أَهْلُهُ مَضَرٌّ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ
مَعْدًا لِمَصَالِحِهِ فِتَاؤُهُ وَالشُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ وَوَقْتُ الظُّهْرِ وَالْخُطْبَةُ نَحْوُ تَسْبِيحَةٍ فِي الْوَقْتِ
وَالْجَمَاعَةُ أَيُّ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ سِوَى الْإِمَامِ وَإِنْ تَفَرَّقُوا بَعْدَ سُجُودِهِ أَتَمَّهَا وَقَبْلَهُ بَدَأَ بِالظُّهْرِ
وَالِإِذْنَ الْعَامَّ وَكَرِهَ فِي الْمَضَرِّ ظُهُرُ الْمَغْدُورِ وَغَيْرِهِ بِجَمَاعَةٍ وَظُهُرٌ غَيْرِ الْمَغْدُورِ قَبْلَ
الْجُمُعَةِ وَسَعِيَّهُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ فِيهَا يَبْطُلُهَا وَمَذْرُكُهَا فِي الشَّهَادَةِ أَوْ فِي سُجُودِ
السُّهُرِ يَتِمُّهَا وَإِذَا أَدَّنَ الْأَوَّلَ تَرَكَوا التَّبَعِ وَسَعَوْا وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَرَمَتِ الصَّلَاةُ وَالْكَلَامُ
حَتَّى يَتِمَّ خُطْبَتُهُ وَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِثْبَرِ أَدَّنَ ثَانِيًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلُوهُ مُسْتَمْعِينَ
وَيُخْطَبُ خُطْبَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا قَعْدَةٌ قَائِمًا طَاهِرًا فَإِذَا تَمَّتَا أُقِيمَ وَصَلَّى الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ.

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ

نُذِبَ يَوْمَ الْفِطْرِ أَنْ يَأْكُلَ وَيَسْتَاكُ وَيَتَغَسَّلَ وَيَتَطَيَّبَ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَيُؤَدِّيَ
فِطْرَتَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْمُصَلَّى وَلَا يَتَنَقَّلُ قَبْلَ صَلَاتِهِ فِي الْمُصَلَّى وَشُرْطٌ لَهَا شُرُوطُ
الْجُمُعَةِ وَجُوبًا وَأَدَاءً إِلَّا الْخُطْبَةَ وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا بَعْدَ
الْثَنَاءِ وَيُكَبِّرُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَيُصَلِّيُ غَدَاً بِغَدْرِ وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ لَا يَقْضِيهَا
أَحَدٌ وَالْأَضْحَى كَالْفِطْرِ لَكِنْ نُذِبَ الْإِمْسَاكُ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ وَيُكَبِّرُ جَهْرًا فِي الطَّرِيقِ

وَيُصَلَّى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِغُذْرِ وَغَيْرِهِ وَيُعَلِّمُ فِي خُطْبَتِهِ تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ وَالْأُضْحِيَّةِ وَثُمَّ أَحْكَامَ
الْفِطْرَةِ لَا اجْتِمَاعَ يَوْمَ عَرَفَةَ تَشْبُهًا بِالْوَاقِفِينَ وَيَجِبُ قَوْلُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مِنْ فَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ عَقِيبَ كُلِّ فَرَضٍ أَدَّى بِجَمَاعَةٍ
مُسْتَحَبَّةٍ عَلَى الْمُقِيمِ بِالْمَضَرِ وَمُقْتَدِيَةِ بَرْجَلٍ، وَعَلَى مُسَافِرٍ مُقْتَدٍ بِمُقِيمٍ إِلَى عَصْرِ الْعِيدِ
وَقَالَ: إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَبِهِ يُعْمَلُ وَلَا يَدْعُو الْمُؤْتَمُّ وَلَوْ تَرَكَهُ إِمَامُهُ.

باب في الجنائز

سُنُّ لِلْمُخْتَضِرِ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى يَمِينِهِ وَاخْتِيَرِ الْاسْتِلْقَاءَ وَيُلْقِنُ الشَّهَادَةَ
فَإِذَا مَاتَ تُشَدُّ لَحْيَاهُ وَتُغْمَضُ عَيْنَاهُ وَيَجْمَرُ تَحْتَهُ وَكَفَنُهُ وَتُرَا وَيُغْسَلُ وَيُجَرَّدُ بِلَا مَضْمُضَةٍ
وَاسْتِنْشَاقٍ وَلَا قَلَمَ ظَفَرٍ وَلَا تَسْرِيحَ شَعْرٍ وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ عَلَى رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ وَالْكَافُورُ
عَلَى مَسَاجِدِهِ وَسُنَّةُ الْكَفَنِ لَهُ إِزَارٌ وَقَمِيصٌ وَلِفَافَةٌ وَاسْتَحْسِنِ الْعِمَامَةَ وَيَزَادُ لَهَا خِمَارٌ
وَحِرْقَةٌ تُزْبَطُ بِهَا فَوْقَ ثَدْيَيْهَا وَكِفَايَتُهُ لَهُ إِزَارٌ وَلِفَافَةٌ وَيَزَادُ لَهَا الْخِمَارُ وَيُعَقَّدُ إِنْ خِيفَ
انْتِشَارُهُ.

الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ

وَصَلَاتُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَهِيَ أَنْ يُكَبِّرَ اللَّهُ وَيُسَبِّحَ إِلَّا بِنِيَّةِ الشَّاءِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ
وَأَوْجِبَ الشَّافِعِيُّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فِيهَا ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَدْعُو ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيُسَلِّمُ.

هبة ثواب الأعمال للميت

الخلافا في عدد تكبيرات الجنائز

وَلَا يَزْفَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ وَيَقُومُ الْإِمَامُ بِحِذَاءِ الصُّدْرِ وَالْأَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ
السُّلْطَانُ ثُمَّ الْقَاضِي ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ ثُمَّ الْوَلِيُّ كَمَا فِي الْعَصَبَاتِ وَيَتَّخِذُ فَإِنْ صَلَّى غَيْرُهُمْ
يُعِيدُ الْوَلِيُّ إِنْ شَاءَ وَلَا يُصَلِّي غَيْرُهُ بَعْدَهُ وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ فَلْزَيْنَ صَلَّيْ مَا لَمْ يُظَنَّ
تَفْسُخَهُ وَلَمْ تَجْزِ زَاكِيًا وَكُرِهَتْ فِي مَسْجِدٍ وَلَوْ وُضِعَ الْمَيِّتُ خَارِجَهُ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ
وَسُنُّ فِي حَمْلِ الْجَنَائِزِ أَرْبَعَةٌ وَأَنْ تَضَعَ مُقَدَّمَهَا الْأَيْمَنُ ثُمَّ مُؤَخَّرَهَا عَلَى يَمِينِكَ ثُمَّ كَذَا
عَلَى يَسَارِكَ وَيُسْرِعُونَ بِهَا بِلا خَبَبٍ وَالْمَشْيُ خَلْفَهَا أَحَبُّ وَكُرَّةُ الْجُلُوسِ قَبْلَ وَضْعِهَا
وَيُلْحَدُ الْقَبْرُ وَيَدْخُلُ فِيهِ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ وَيَقُولُ وَاضِعُهُ بِاسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ

وَيُوجَّهُ إِلَى الْقَبْلَةِ وَتُحَلُّ الْعُقْدَةُ وَيُسَوَّى اللَّبَنُ وَالْقَصْبُ وَيُسَجَّى قَبْرُهَا لَا قَبْرُهُ وَكُرِّهَ
الْأَجْرُ وَالْحَشَبُ وَيُهَالُ الثَّرَابُ وَيُسْنَمُ الْقَبْرُ.

بَابُ الشَّهِيدِ

مُسْلِمٌ طَاهِرٌ بِالْبَلِّ قُتِلَ ظُلْمًا وَلَمْ يَجِبْ بِهِ مَالٌ وَلَمْ يَزْنِ فَتَنَزَّ عَنْهُ غَيْرُ تَوْبِهِ وَيَزَادُ
وَيُنْقَضُ لَيْتَمُ كَفَنُهُ وَلَا يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُذْفَنُ بِدَمِهِ وَغُسِّلَ مَنْ وَجَدَ قَتِيلًا فِي مَضْرٍ
لَا يَعْلَمُ قَاتِلَهُ أَوْ جُرْحَ وَازْنَتْ بَأْنَ نَامَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ غُولَجَ أَوْ آوَاهُ خَبْمَةً أَوْ نُقِلَ
مِنَ الْمَغْرُوكَةِ حَيًّا أَوْ بَقِيَ عَاقِلًا وَقَتَّ صَلَاةَ كَامِلٍ أَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ،
وَأَمَّا الْأُخْرَوِيَّةُ، فَلَا يَغْسَلُ اتِّفَاقًا، وَقِيلَ: وَأَمَّا الدُّنْيَوِيَّةُ فَيَغْسَلُ اتِّفَاقًا، وَقِيلَ: قَوْلُ أَبِي
يُوسُفَ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَإِنْ قُتِلَ لِسَعَايَةٍ أَوْ لِنَغْيٍ أَوْ قَطَعَ طَرِيقَ، غُسِّلَ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا اشْتَدَّ خَوْفُ الْعَدُوِّ جَعَلَ الْإِمَامُ أُمَّةً نَحْوَ الْعَدُوِّ، وَصَلَّى بِأُخْرَى رَكْعَةً فِي
الْثَّنَائِي وَرَكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِهِ وَمَضَتْ هَذِهِ إِلَيْهِ وَجَاءَتْ تِلْكَ وَصَلَّى بِهِمْ مَا بَقِيَ وَسَلَّمْ
وَحَدَّه وَمَضَتْ إِلَيْهِ وَجَاءَتْ الْأُخْرَى وَأَتَمَّتْ بِلا قِرَاءَةٍ ثُمَّ الْأُخْرَى وَأَتَمَّتْ بِهَا وَإِنْ زَادَ
الْخَوْفُ ضَلُّوا رُكْبَانًا فَرَادَى بِإِيْمَاءٍ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدِرُوا وَيُفْسِدُهَا الْقِتَالُ وَالْمَشْيُ
وَالرُّكُوبُ.

بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكُفَّةِ

صَحَّ فِي الْكُفَّةِ الْفَرْضُ وَالتَّكْلِيفُ وَلَوْ كَانَ ظَهْرُهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ لَا لِمَنْ ظَهْرُهُ إِلَى
وَجْهِهِ وَكُرِّهَ قَوْقَهَا وَإِنْ اقْتَدَوْا حَوْلَهَا وَبَعْضُهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْ إِمَامِهِ صَحَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
جَانِبِهِ.

كِتَابُ الزَّكَاةِ

لَا تُجِبُ إِلَّا عَلَى حَرٍّ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ مَالِكٍ مِلْكًا تَامًا لِنِصَابٍ تَامٍ وَهُوَ إِمَّا بِالْثَمَنِ
أَوْ السَّوْمِ أَوْ نِيَّةِ التِّجَارَةِ مَعَ الْحَوْلِ فَاضِلٍ عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَعَنْ دَيْنٍ مُطَالِبٍ مِنْ عَبْدٍ
فَلَا يَجِبُ عَلَى مُكَاتَبٍ وَلَا بَعْدَ الْوُصُولِ لِأَيَّامٍ كَانَ ضِمَارًا كَمَفْقُودٍ وَمَجْهُودٍ لَا حُجَّةَ
عَلَيْهِ وَمَأْخُودٍ مُضَادَرَةً وَشُرْطَ النِّيَّةِ وَقَتَّ الْأَدَاءِ أَوْ الْعَزْلِ إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْكُلِّ.

زكاة الماشية

وَيَجِبُ فِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شاةٌ ثُمَّ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ وَفِي إِحْدَى وَسِتِينَ جَذَعَةٌ وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ، إِلَى مِائَةِ وَعِشْرِينَ ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسٍ شاةٌ وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ، وَفِي مِائَةِ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ ثُمَّ يَسْتَأْنَفُ كَالْأَوَّلِ فَيَزَادُ فِي كُلِّ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ إِلَى خَمْسِينَ حِقَّةً وَفِي ثَلَاثِينَ بَقَرًا تَبِيعَ أَوْ تَبِيعَةً وَفِي أَرْبَعِينَ مِيسًى أَوْ مِيسَةً وَفِيمَا زَادَ عَلَى أَرْبَعِينَ يُحْسَبُ إِلَى سِتِّينَ ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِيسَةً وَفِي أَرْبَعِينَ ضَأْنًا أَوْ مَغْزَا شاةٌ وَفِي مِائَةِ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ، وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِبَاهٍ، وَفِي أَرْبَعِ مِائَةِ أَرْبَعٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شاةٌ.

زكاة الفرس

وَفِي كُلِّ فَرَسٍ مِنَ الْإِنَاثِ أَوْ الْمُخْتَلِطَةِ دِهْنَارٌ أَوْ رُبْعُ عَشْرِ قِيمَتِهَا نَصَابًا وَلَا يَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ أَيِ: الْمُكْتَفِيَةِ بِالرَّعْيِ فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ وَلَا فِي الصِّغَارِ، إِلَّا تَبَعًا لِلْكِبَارِ وَلَا فِيمَا يَعْمَلُ وَالْوَاجِبُ الْوَسْطُ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ يَأْخُذُ الْعَامِلُ الْأَدْنَى مَعَ الْفَضْلِ وَالْأَعْلَى وَيَزِدُّ الْفَضْلَ.

نصاب الذهب والفضة

وَيَنْصَابُ الذَّهَبُ عِشْرُونَ مِثْقَالًا، وَالْفِضَّةُ مِائَتَا دِرْهَمٍ كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا سَبْعَةٌ مِثْقَالٌ مَعْمُولًا أَوْ تَبَرًا فَيَجِبُ رُبْعُ الْعَشْرِ وَفِي كُلِّ خَمْسٍ زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ وَيُغْتَبَرُ الْعَالِبُ وَإِنْ غَلَبَ الْعِشُّ يَقُومُ لَا فِي غَيْرِ مَا مَرَّ إِلَّا بِبَيْتَةِ التِّجَارَةِ عِنْدَ تَمَلُّكِهَا بِغَيْرِ الْإِرْثِ إِذَا بَلَغَ قِيمَتُهَا نَصَابًا مِنْ أَحَدِهِمَا.

دفع القيمة

وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمِ فِي الزَّكَاةِ وَالْفِطْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْعَشْرِ وَالنَّذْرِ وَالْهَلَاكِ بَعْدَ الْحَوْلِ يَنْسَقُطُ بِحَصَّتِهِ وَالزَّكَاةُ فِي النَّصَابِ لَا الْعَقْرِ فَيَجِبُ بَنْتُ مَخَاضٍ إِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْحَوْلِ خَمْسَةٌ عَشْرَ مِنْ أَرْبَعِينَ وَيُضَمُّ الْمُسْتَفَادُ وَسَطُ الْحَوْلِ إِلَى نَصَابِ مَنْ جَنَسِهِ وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ وَالْعُرُوضُ إِلَيْهِمَا بِالْقِيَمَةِ لِإِثْمَامِ النَّصَابِ وَتَقْضَانُهُ فِي الْحَوْلِ هَذَا

وجازَ تَقْدِيمُهَا لِحَوْلٍ وَأَكْثَرَ وَلِئَصْبَ لَدِي نَصَابٍ عَنْهُ حَقٌّ.

فصل في أحكام العاشر

وَيُنْصَبُ الْعَاشِرُ عَلَى الطَّرِيقِ فَيَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ الْعُشْرِ وَمِنَ الذِّمِّي ضِعْفَهُ وَضِدْقًا مَعَ الْيَمِينِ إِنْ أَنْكَرَا الْحَوْلَ أَوْ الْفَرَاغَ مِنَ الدِّينِ أَوْ ادَّعَا أَدَاءَهُ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ يُعْلَمُ وَجُودُهُ أَوْ إِلَى فَقِيرٍ فِي غَيْرِ السَّوَائِمِ وَمِنَ الْخَزْيِ الْعُشْرَ، إِنْ لَمْ يُعْلَمَ مَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ، وَإِنْ عُلِمَ أَخَذَ مِثْلَهُ، إِنْ كَانَ بَعْضًا وَلَمْ يُوْخَذَ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَأْخُذُوا مِنْهُ وَعُشْرُ خَعْمُرِ الذِّمِّي لَا يَحْتَزِرُهُ وَلَا أَمَانَةُ وَعُشْرُ الْحَرْبِيِّ ثَانِيًا قَبْلَ الْحَوْلِ جَانِبًا مِنْ دَارِهِ.

فصل في زكاة المعادن

وْخُمْسُ مَعْدِنٍ ذَهَبٍ أَوْ نَحْوِهِ وَجَدَ فِي أَرْضٍ خَرَجَ أَوْ عُشْرٍ وَبَاقِيهِ لِلْوَاجِدِ إِنْ لَمْ تُمْلِكِ الْأَرْضَ وَإِلَّا فَلِمَالِكِهَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ إِنْ وَجَدَ فِي دَارِهِ وَفِي أَرْضِهِ رِوَايَتَانِ وَلَا شَيْءَ فِي لُؤْلُؤٍ وَعَتَبَرٍ وَلَا فِي فَيَزُورَجَ وَجَدَ فِي جَبَلٍ وَكَثُرَ فِيهِ سِمَةٌ الْإِسْلَامِ كَاللُّقْطَةِ وَمَا فِيهِ سِمَةُ الْكُفْرِ خُمْسٌ وَبَاقِيهِ لِلْوَاجِدِ إِنْ لَمْ تُمْلِكِ الْأَرْضَ وَإِلَّا فَلِلْمُخْطَطِ لَهُ مِنْ وَرِكَازٍ صَحْرَاءَ دَارِ الْحَرْبِ كُلُّهُ لِمُسْتَأْمَنِ وَجَدَهُ وَإِنْ وَجَدَهُ فِي دَارٍ مِنْهَا رَدَّهُ عَلَى مَالِكِهَا وَإِنْ وَجَدَ رِكَازَ مَتَاعِهِمْ فِي أَرْضٍ لَمْ تُمْلِكِ، خُمْسٌ، وَبَاقِيهِ لَهُ وَفِي غَسَلِ أَرْضٍ عُشْرِيَّةٌ أَوْ جَبَلٍ وَثَمَرِهِ.

فصل في زكاة الخضراوات

وَمَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ وَإِنْ قَلَّ عُشْرٌ إِنْ سَقَاهُ سِنِحٌ أَوْ مَطَرٌ إِلَّا فِي نَحْوِ حَطَبٍ وَنِصْفُ عُشْرِ إِنْ سَقِيَ بِغَرْبٍ أَوْ ذَالِيَّةٍ بِلَا رَفْعِ مَوْزِنِ الزَّرْعِ وَمَاءُ السَّمَاءِ وَالْعَيْنِ وَالْبُيُوتِ وَغُسْرِيٍّ وَمَاءُ أَنْهَارٍ حَقَرَهُ الْعَجَمُ خَرَجِيٍّ، وَكَذَا الْأَنْهَارُ الْأَرْبَعَةُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَأَرْضُ الْعَرَبِ وَمَا أَسْنَمَ أَهْلُهُ وَأَقْرَ فِي أَيْدِيهِمْ، أَوْ فُتِحَ عَنُودٌ وَقُسِمَ بَيْنَ جَيْشِنَا، وَالبَضْرَةُ عُشْرِيَّةٌ وَالسَّوَادُ وَمَا فُتِحَ عَنُودٌ وَأَقْرَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ أَوْ صَالَحَهُمْ خَرَجِيَّةٌ وَمَوَاتٌ أَخِي يَغْتَبِرُ بِقُرْبِهِ وَالْخَرَجُ إِذَا خَرَجَ مَقَاسِمَةً كَمَا يُوضَعُ رُبْعٌ أَوْ نَحْوُهُ وَنِصْفُ الْخَارِجِ غَايَةُ الطَّاقَةِ وَإِذَا مَوْظَفٌ: كَمَا وَضَعَ عُمَرُ عَلَى السَّوَادِ لِكُلِّ جَرِيبٍ يَبْلُغُهُ الْمَاءُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ وَدِرْهَمٍ وَلِجَرِيبِ الرُّطْبَةِ خُمْسَةُ دِرَاهِمٍ، وَلِجَرِيبِ الْكَزْمِ وَالنَّخْلِ مُتَّصِلَةٌ ضِعْفُهُ وَلِمَا سِوَاهُ

مَا تُطِيقُهُ وَلَا خَرَاجَ لَوْ انْقَطَعَ الْمَاءُ عَنْ أَرْضٍ أَوْ غَلَبَ عَلَيْهَا أَوْ أَصَابَ الزُّرْعَ آفَةٌ وَتَجِبُ
إِنْ غَطَّلَهَا مَالُكُهَا وَبَقِيَ إِنْ أَسْلَمَ الْمَالِكُ، أَوْ شَرَاهَا مُسْلِمٌ إِنْ اشْتَرَى الْكَافِرُ عُشْرِيَّةَ
مُسْلِمٍ وَضَمَّ الْخَرَاجَ.

فصل في مصرف الزكاة

مَصْرُفُ الزَّكَاةِ الْفَقِيرُ: أَي: مَنْ لَهُ مَا دُونَ الْتَصَابِ وَالْمُسْكِينُ: أَي: مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ
وَعَامِلُ الصَّدَقَةِ فَيُعْطَى بِقَدْرِ عَمَلِهِ وَالْمُكَاتَّبُ فَيَعَانُ عَلَى فَلَكَ رَقَبَتِهِ وَمَذْيُونٌ لَا يَمْلِكُ
نِصَابًا فَاضِلًا عَنْ ذَنْبِهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ: أَي: مُنْقَطِعِ الْغَزَاةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُنْقَطِعِ الْحَاجِ
عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَابْنِ السَّبِيلِ: أَي: مَنْ لَهُ مَالٌ لَا مَعَهُ فَيُصْرَفُ إِلَى الْكُلِّ أَوْ الْبَغْضِ تَمْلِيكًا لَا
إِلَى مَنْ يَبْتَنُهُمَا وَلَا ذَا أَوْ زَوْجِيَّةً وَلَا إِلَى مَمْلُوكِهِ وَلَا عَبْدٌ أَعْتَقَ بَعْضَهُ وَلَا إِلَى غَنِيِّ وَلَا
إِلَى مَمْلُوكِهِ وَلَا إِلَى طِفْلِهِ وَلَا إِلَى بَنِي هَاشِمٍ وَإِلَى مَوَالِيهِمْ وَإِلَى ذِمِّي وَجَارَ غَيْرِهَا إِلَيْهِ
وَإِنْ دَفَعَ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مَصْرُفًا فَظَهَرَ أَنَّهُ عَبْدُهُ يُعِيدُهَا وَإِنْ ظَهَرَ مَوَانِعُ آخَرُ لَا وَثِدَبَ دَفَعَ
مَا يُغْنِيهِ عَنِ السُّؤَالِ يَوْمًا وَكُرَّةَ دَفَعَ الْتِصَابِ إِلَى فَقِيرٍ غَيْرِ مَذْيُونٍ وَنَقَلَهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ لَا
نَقَلَهَا إِلَى قَرِيبِهِ أَوْ أَخُوهِ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ.

فصل صدقة الفطر

الْفِطْرَةُ مِنْ بُرٍّ وَمَا يَتَّخَذُ مِنْهُ وَمِنْ زَبِيبٍ نِصْفُ صَاعٍ وَمِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ صَاعٌ وَجَارَ
مَتَوَانٍ بُرًّا.

شروط وجوب الفطرة

وَتَجِبُ عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ لَهُ نِصَابُ الزَّكَاةِ وَإِنْ لَمْ يَنْتُمْ بِهِ تَحْرُمُ الصَّدَقَةُ وَتَجِبُ
الْأُصْحَابُ وَنَفَقَةُ الْقَرِيبِ لِنَفْسِهِ وَطِفْلِهِ فَقِيرًا وَخَادِمِهِ مِلْكًا وَلَوْ مُدَبِّرٌ أَوْ أُمٌّ وَلَدٍ أَوْ كَافِرًا لَا
لِزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ الْكَبِيرِ وَطِفْلِهِ الْغَنِيِّ بَلْ مِنْ مَالِهِ وَمُكَاتَّبِهِ وَعَبْدِهِ لِلتَّجَارَةِ وَعَبْدٌ لَهُ أَبَقَ إِلَّا
بَعْدَ عَوْدِهِ وَعَبْدٌ مُشْتَرَكٌ وَكَذَا الْعَبِيدُ مُشْتَرَكَةٌ خِلَافًا لَهُمَا وَتَجِبُ بِطُلُوعِ فَجْرِ الْفِطْرِ وَجَارَ
تَقْدِيمُهَا وَلَا تَسْقُطُ إِنْ آخَرَ.

كتاب الصوم

هُوَ تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْوَطْءِ مِنَ الصُّبْحِ إِلَى الْمَغْرِبِ مَعَ الشَّيْءِ، وَيَصِحُّ آدَاءُ

رمضان وقضاؤه بينة قبل نصف النهار الشرعي، ويصح أداء رمضان بينة نفل أو بينة مطلق وبينية واجب آخر، إلا في سفر أو مرض وكذا النفل، والنذر المعين إلا في الأخير بالتعيين لغير رمضان من الصيام، وأما النذر المعين فمتعين بتعيين وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق أن يثبت النية ويعين، والنفل يوم الشك أفضل لمن وافق صوماً يعتاده وللخواص، ويفطر غيرهم بعد نصف النهار وكرة إن نوى واجباً، ولا صوم إن نوى إن كان الغد من رمضان فأنا صائم وإلا فلا، وكرة إن رد بين صوم رمضان وغيره، فإن كان الغد من رمضان يقع عنه وإلا فنفل، ومن رأى هلال صوم أو فطر وحده يصوم وإن رد قوله، وإن أفطر يقضي ولا كفارة عليه، وقيل خبر عدل ولو قنا، أو امرأة للصوم مع غنم وشرط مع غنم للفطر نصاب الشهادة ولفظها، والعدالة لا الدعوى وبلا غنم جمع غنم فيهما وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر ويقول عدل لا والأصحى كاليفطر.

فصل فيما يفسد الصوم وفيما لا يفسده

من جامع أو جومع في أحد السبيلين أو أكل أو شرب غذاء أو دواء عمداً قضى، وكفر كالمظاهر وهي بإفساد أداء رمضان لا غير، وقضى فقط إن أفطر خطأ أو مكرهاً أو يظن أنه ليل، أو وصل دواء إلى جوفه أو دماغه من غير المسام، أو ابتلع حصاة أو أفطر ناسياً أو احتلم أو نظر فأنزل، أو دخل غباراً أو دحاناً أو دباب حلقه، ولو وطء بهيمة، أو ميتة، أو في غير فرج أو قبل أو لمس، إن أنزل قضى ولا كفارة، ولا يفسد بأكل ما في أثنائه إذا كان أقل من جمصة إلا إذا أخرج من فيه ثم أكل ولا بأكل سمسمه مضغاً، وعود القيء يفسد إن كثر، وعند محمد إن أعيد، وكرة الذوق ومضغ شيء إلا طعام صبي ضرورة، والقبلة إن خاف لا السواك ولا الكحل.

وشئخ فإن عجز عن الصوم، أفطر وأطعم لكل يوم مسكيناً كاليفطرة، ويقضي إن قدر وخاملاً أو مرضعاً خافت على نفسها أو ولدها، ومرض خاف زيادة مرضه، والمسافر أفطروا وقضوا بلا فدية وصوم سفر - لا يضر - أحب وإن صح أو أقام ثم مات فدى وارثه ما فات إن عاش بغده بقدره وإلا فيقدرهما وشرط الإيصاء ونفذ من الثلث وفدية كل صلاة كصوم يوم وعبادة غيره لا يجزيه ويلزم النفل بالشروع إلا في

الأيام المُنْتَهِيَّة أَي: يَوْمُ الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى مَعَ ثَلَاثٍ بَعْدَهُ وَضَحُّ النَّذْرِ فِيهَا لَكِنْ أَفْطَرَ وَقَضَى وَإِنْ صَامَ صَحَّ وَيَتِمُّ مُقِيمٌ سَافِرٌ وَلَوْ أَفْطَرَ لَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَجُنُونَ كُلِّ الشَّهْرِ يُسْقِطُ لَا الْبَعْضُ وَإِنْ أُغْمِيَ أَيَّامًا قَضَاهَا إِلَّا يَوْمًا نَوَاهُ.

وَهُوَ لَبِثٌ صَائِمٌ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ بَيْتِهِ وَيُفْطِرُ بِغُذْرِ ضِيَافَةٍ ثُمَّ يَقْضِي وَيُمْسِكُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ مُسَافِرٌ قَدِمَ وَخَائِضٌ طَهَّرَتْ وَصَبِيٌّ بَلَغَ، وَكَافِرٌ أَسْلَمَ وَلَا يَقْضِي هَذَا وَأَقْلَهُ يَوْمٌ فَيَقْضِي مَنْ قَطَعَهُ فِيهِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَمَنْ بَعْدَ مَنَزَلِهِ فَوْقَنَا يَذَرُكُهَا، وَيُصَلِّي السَّنَنَ وَلَا يَفْسُدُ بِمُكْنِهِ فِي الْجَامِعِ أَكْثَرُ مِنْهُ وَإِنْ خَرَجَ سَاعَةً بَلَا عُذْرَ فَسَدَ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَنَامُ وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي فِيهِ بِلَا إِخْضَارٍ مَبِيعٍ فِيهِ لَا غَيْرَهُ وَلَا يَضُمْتُ وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ وَيَبْطِلُهُ الرُّطَاءُ وَلَوْ لَيْلًا أَوْ نَاسِيًا وَوَطْؤُهُ فِي غَيْرِ فَرْجٍ أَوْ قُبْلَةٍ أَوْ لَمَسٍ إِنْ أَنْزَلَ وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ حَزَمَ وَالْمَرْأَةُ تَعْتَكِفُ فِي بَيْتِهَا وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ بِأَيِّلِهَا وَلَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَفِي يَوْمَيْنِ يَوْمَانِ بِلَيْلَتَيْهِمَا، وَضَحَّ نِيَّةُ النَّهَارِ خَاصَّةً.

كِتَابُ الْحَجِّ

فَرَضَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مُكَلِّفٍ صَحِيحٍ بَصِيرٍ لَهُ زَادَ وَرَاحِلَةٌ فَضْلًا عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْمَوْجِلَةِ وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى حِينِ عَوْدِهِ مَعَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَالزَّوْجِ أَوْ الْمَحْرَمِ لِلْمَرْأَةِ إِنْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةٌ سَفَرٌ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً عَلَى الْفَوْرِ وَلَوْ أَحْرَمَ صَبِيٌّ قَبْلَ بَلَغٍ، أَوْ عَبْدٌ فَعَتَقَ لَمْ يُؤَدِّ فَرَضَهُ وَلَوْ جَدَّدَ الصَّبِيُّ إِحْرَامَهُ لِلْفَرَضِ صَحَّ لَا لِلْعَبْدِ.

وَفَرَضُهُ الْإِحْرَامُ وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ.

وَوَاجِبُهُ وَقُوفُ جَمْعٍ وَالسَّغْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَزْوَةِ وَرَمْيُ الْجِمَارِ وَطَوَافُ الصَّدْرِ لِلْأَفَاقِيِّ وَالْحَلْقُ وَغَيْرُهَا سُنَنٌ وَأَذَابٌ وَأَشْهُرُهُ شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَكُثْرَةُ إِحْرَامُهُ لَهُ قَبْلَهَا.

أَحْكَامُ الْعِمْرَةِ

وَالْعِمْرَةُ سُنَّةٌ وَهِيَ طَوَافٌ، وَسَعْيٌ وَجَارَتْ فِي كُلِّ السَّنَةِ، وَكُرِهَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَرْبَعَةٌ بَعْدَهَا.

مواقيت الإحرام

ومِيقَاتُ الْمَدَنِيَّةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ وَالْعِزَاقِيَّةِ ذَاتُ عِزْقٍ وَالشَّامِيَّةِ جُحْفَةُ وَالتَّجْدِيَّةِ قَرْنُ
وَالْيَمَنِيَّةِ يَلَمْلَمَ وَحَرَمُ تَأْخِيرِ الْإِحْرَامِ عَنْهَا لِمَنْ قَصَدَ دُخُولَ مَكَّةَ يَجُوزُ لَهُ لَا التَّفْذِيمَ
وَحَلَّ لِأَهْلِ ذَاخِلِهَا دُخُولُ مَكَّةَ غَيْرَ مُخْرِمٍ وَمِيقَاتُهُ الْجَلُّ وَلِمَنْ بِمَكَّةَ بِالْحَجِّ الْحَرَمُ
وَاللُّغْمَرَةُ الْجَلُّ.

سنن وآداب الحج

مَنْ شَاءَ إِحْرَامَهُ بِالْحَجِّ تَوَضَّأَ وَغَسَّلَهُ أَحَبُّ وَلَبَسَ رِذَاءً وَإِذَا رَأَى طَاهِرِينَ وَتَطَيَّبَ
وَصَلَّى شَفْعًا.

أحكام المفرد

وَقَالَ الْمُفْرِدُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي ثُمَّ لَبَّيْ، يَتَوَيَّ بِهَا وَهِيَ:
لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ وَلَا شَرِيكَ
لَكَ وَلَا يُنْقِضُ مِنْهَا وَإِنْ زَادَ جَازَ فَصَارَ مُخْرِمًا.

محظورات الإحرام

فَيَنْتَقِي الرُّقَّتَ وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ وَقَتْلَ صَبِيدِ الْبَرِّ وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ وَالذَّلَالَةَ عَلَيْهِ
وَالتَّطْيِيبَ وَقَلَمَ الظُّفْرِ وَسُتْرَ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَغَسْلَ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ بِالْخِطْمِيِّ وَقَصَّهَا وَحَلَقَ
رَأْسَهُ وَلَبَسَ مَخِيطَ وَعِمَامَةَ وَالْمَضْبُوعَ بِطَبِيبٍ بِشَيْءٍ مَدْرٍ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِهِ.

مباحات الإحرام

لَا الْاسْتِحْمَامَ وَالْاسْتِظْلَالَ بِبَيْتٍ وَشَدَّ الْهَمِيَانِ فِي خَضِرِهِ وَأَكْثَرَ الثَّلْبِيَّةِ مَتَى صَلَّى
أَوْ عَلَا شَرْفًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا أَوْ لَقِيَ رُكْبَانًا أَوْ أَشْخَرَ.

أفعال الحج

وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ وَحِينَ رَأَى الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ وَدَعَا ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ
وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ كَالصَّلَاةِ وَاسْتَلَمَهُ إِنْ قَدَرَ غَيْرَ مُؤَذٍّ لِأَخِيهِ وَإِلَّا يَمَسُّ شَيْئًا فِي يَدِهِ
وَقَبْلَهُ وَإِنْ عَجَزَ اسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَحَمِدَ اللَّهَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَطَافَ طَوَافَ
الْقُدُومِ وَيُسِّرُ هَذَا لِلْأَفَاقِي أَخِيذًا عَنْ يَمِينِهِ وَمِمَّا يَلِيهِ الْبَابُ وَرَاءَ الْحِطِيمِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ

يَزْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مُضْطَبِعًا وَكُلَّمَا مَرَّ بِالْحَجَرِ فَعَلَّ مَا ذُكِرَ وَاسْتَلَامَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي حَسَنٌ وَخَتَمَ الطَّوَافَ بِاسْتِلَامِ الْحَجَرِ ثُمَّ صَلَّى شَفْعًا، يَجِبُ بَعْدَ كُلِّ طَوَافٍ لَا غَيْرَ عِنْدَ الْمَقَامِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَادَ وَاسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَخَرَجَ وَصَعِدَ الصُّفَا وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَعَا بِمَا شَاءَ ثُمَّ مَشَى نَحْوَ الْمَرْوَةِ سَاعِيًا بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ وَصَعِدَ فِيهَا وَفَعَلَ مَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا ثُمَّ سَعَى إِلَى الصُّفَا فَصَارَ اثْنَيْنِ يَفْعَلُ هَكَذَا سَبْعًا ثُمَّ سَكَنَ بِمَكَّةَ مُحَرَّمًا وَطَافَ تَفْلًا مَا شَاءَ وَخَطَبَ الْإِمَامُ سَابِعُ ذِي الْحِجَّةِ خُطْبَةً وَعَلَّمَ ثُمَّ الثَّاسِعُ ثُمَّ فِي حَادِي عَشَرَ بِمِنَى وَيُخْرَجُ غَدَاةَ التَّزْوِيَةِ إِلَى مِنَى وَمَكَتَ إِلَى فَجْرِ عَرَفَةَ ثُمَّ مِنْهَا إِلَى عَرَفَاتٍ وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عَرَفَةَ وَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ خَطَبَ الْإِمَامُ كَلِجُمُعَةٍ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَشَرِطَ الْجَمَاعَةَ وَالْإِحْزَامَ فِيهِمَا، فَلَا يَجُوزُ الْعَصْرُ لِفَاقِدِ أَحَدِهِمَا ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْمَوْقِفِ يَغْسِلُ سُنَّ وَيَكْنِي حُضُورُ سَاعَةٍ مِنْ زَوَالٍ عَرَفَةَ إِلَى فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَلَوْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مَرًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ أَوْ أَهْلٌ عَنْهُ رَفِيقُهُ أَوْ جَهْلٌ أَنَّهَا عَرَفَةُ وَإِذَا غَرَبَتْ أَتَى مُرْدَلَفَةَ وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي مُحَسِّرٍ وَصَلَّى الْعِشَاءَ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَإِذَا آدَى الْمَغْرِبَ أَعَادَ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ بِغَلَسٍ ثُمَّ وَقَّفَ وَكَبَّرَ، وَهَلَّلَ، وَلَبَّى، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَعَا وَإِذَا أَشْفَرَ أَتَى مِنَى وَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي سَبْعًا حَذْفًا وَكَبَّرَ بِكُلِّ وَقَطْعٍ تَسْبِيحَةً بِأَوَّلِهَا ثُمَّ ذَبَحَ إِنْ شَاءَ ثُمَّ قَصَرَ وَحَلَّقَهُ أَفْضَلُ وَحَلَّ لَهُ إِلَّا النِّسَاءَ ثُمَّ طَافَ لِلزِّيَارَةِ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ سَبْعَةً بِلَا رَمِيٍّ وَلَا سَعْيٍ إِنْ كَانَ سَعَى قَبْلَ وَأَوَّلَ وَقْتِهِ بَعْدَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَهُوَ فِيهِ أَفْضَلُ وَحَلَّ لَهُ النِّسَاءُ فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهَا كَرِهَ وَيَجِبُ دَمٌ وَبَعْدَ زَوَالٍ ثَانِي يَوْمِ النَّحْرِ رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثَ، يَتَدَأُ بِمَا يَلِي الْمَسْجِدَ ثُمَّ بِمَا يَلِيهِ ثُمَّ بِالْعَقَبَةِ سَبْعًا وَكَبَّرَ بِكُلِّ وَدَعَا ثُمَّ غَدَا كَذَلِكَ، ثُمَّ بَعْدَهُ كَذَلِكَ إِنْ مَكَتَ وَهُوَ أَحَبُّ وَيَسْقُطُ بِتَفْرِيقِهِ قَبْلَ طُلُوعِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ وَإِذَا تَقَرَّ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ ثُمَّ طَافَ لِلصَّدْرِ سَبْعَةً بِلَا رَمَلٍ وَسَعْيٍ ثُمَّ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَقَبَّلَ الْعَتَبَةَ وَوَضَعَ وَجْهَهُ عَلَى الْمُلتَزِمِ وَيَشْتَبُثُ بِالْأَسْتَارِ وَدَعَا مُجْتَهِدًا وَيَتَكَبَّرُ وَيَزَجُّ الْقَهْقَرَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ.

أحكام خاصة بالمرأة

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ إِلَّا أَنَّهَا لَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا بَلْ وَجْهَهَا وَلَوْ سَدَلَتْ شَيْئًا عَلَيْهِ

مُجَافِيًا عَنْهُ جَاَزَ وَلَا تُلَبِّي جَهْرًا وَلَا تَسْعَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ وَلَا تَخْلُقُ بَلَّ تَقْصِرُ وَتُلْبَسُ
الْمَخِيطَ وَحَيْضُهَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا الطَّوَافَ.

من فاته الوقوف بعرفة

وَقَائِلُ الْحَجِّ طَافَ وَسَعَى وَتَحَلَّلَ وَقَضَى مِنْ قَابِلٍ.

فصل في القرآن

وَهُوَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ مِنْ مِيقَاتٍ مَعًا وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
إِلَى آخِرِهِ وَطَافَ لِلْعُمْرَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَزُمُّ لِلثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَيَسْعَى ثُمَّ يَحُجُّ كَمَا مَرَّ وَذَبَحَ
لِلْقَرَانِ بَعْدَ رَمِي النَّحْرِ وَإِنْ عَجَزَ الْقَارِنُ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَآخَرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ وَسَبْعَةَ
بَعْدَ حَجِّهِ أَيْنَ شَاءَ فَإِنْ قَائِلُ الثَّلَاثَةِ تَعَيَّنَ الدَّمُ.

فصل في التمتع

وَالْتَّمَعُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ وَهُوَ: أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ الْمِيقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ
وَيَطُوفَ، وَيَسْعَى، وَيَخْلُقُ أَوْ يَقْصِرُ وَيَقْطَعُ الثَّلْبِيَّةَ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ
النَّزْوِيَةِ وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ وَحَجٌّ كَالْمُفْرِدِ وَذَبَحَ وَإِنْ عَجَزَ صَامَ كَالْقَارِنِ فَإِنْ أَحْرَمَ بِسَوْقِ
الْهَدْيِ وَهُوَ أَفْضَلُ لَا يَحْلُلُ ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ كَمَا مَرَّ.

فصل في أحكام المكي ومن بمعناه

وَالْمَكِّيُّ يُفْرِدُ فَقَطْ.

فصل في الجنايات

إِنْ طَيَّبَ مُحْرِمٌ غُضُوءًا كَامِلًا يُلْزِمُهُ أَوْ اذْهَنَ أَوْ لَبَسَ مَخِيطًا أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ يَوْمًا
كَامِلًا أَوْ حَلَقَ رُبْعَ رَأْسِهِ أَوْ غُضُوءًا كَامِلًا أَوْ قَصَّ أَظْفَارَ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ أَوْ الْكُلَّ فِي مَجْلِسٍ
أَوْ طَافَ لِلْفَرَضِ مُحْدِثًا أَوْ غَيْرِهِ جُنْبًا أَوْ أَفَاضَ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ قَدَّمَ
نُسْكَ عَلَى آخَرَ أَوْ أَخَّرَ طَوَافَ الْفَرَضِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ أَوْ تَرَكَ أَقْلَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَبِتَرْكِ أَكْثَرِهِ
بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَّى يَطُوفَ وَإِنْ طَافَهُ جُنْبًا فَبَدَنَةً وَإِنْ فَعَلَ أَقْلَ مِنْهَا ذَكَرَ أَوْ طَافَ غَيْرَ
الْفَرَضِ أَوْ تَرَكَ الْقَلِيلَ مِنَ الْوَاجِبِ أَوْ حَلَقَ رَأْسَ غَيْرِهِ تَصَدَّقَ بِنِصْفِ صَاعٍ، وَإِنْ طَيَّبَ
غُضُوءًا أَوْ حَلَقَ بِغَيْرِهِ، ذَبَحَ شَاةً فِي الْحَرَمِ أَوْ تَصَدَّقَ بِثَلَاثَةِ أَصْوَاعٍ طَعَامًا عَلَى سِتَّةِ

مَسَاكِينَ أَوْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَوَطَّوهُ قَبْلَ وَقُوفِ عَرَفَةَ أَفْسَدَ حَجَّهَ وَمَضَى فِي حَجِّهِ وَذَبَحَ وَقَضَى وَلَمْ يَتَفَرَّقَا فِي الْقَضَاءِ وَبَعْدَهُ تَجِبُ بَدَنُهُ وَبَعْدَ الْحَلْقِ شَاةٌ وَإِنْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدًا أَوْ ذَلَّ عَلَيْهِ قَاتِلُهُ يَجِبُ جَزَاؤُهُ؛ أَيُّ: مَا قَوْمُهُ عَدْلَانِ فِي مَقْتَلِهِ أَوْ فِي أَقْرَبِ مَكَانٍ مِنْهُ فَيَشْتَرِي بِهِ هَدِيًّا يَذْبَحُ بِمَكَّةَ أَوْ طَعَامًا يَتَصَدَّقُ كَالْفِطْرَةِ أَوْ صَامَ عَنْ كُلِّ مُسْكِينٍ يَوْمًا وَمَا فَضَّلَ عَنْهُ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ صَامَ يَوْمًا وَإِنْ نَقَصَهُ يَجِبُ مَا نَقَصَ مِنْهُ وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ حَبِيرِ الْاِمْتِنَاعِ أَوْ كَسَرَ الْبَيْضَ فَقِيمَتُهُ وَكَذَا إِنْ ذَبَحَ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَمِ أَوْ حَلَبَهُ أَوْ قَطَعَ حَشِيشَةً أَوْ شَجَرَةً إِلَّا مَمْلُوكًا أَوْ مُتَبَتًّا أَوْ جَافًا وَلَا يُرْعَى الْحَشِيشُ وَلَا يَقْطَعُ شَيْئًا مِنْهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ وَيَقْتُلُ قَمَلَةً أَوْ جَرَادَةً صَدَقَةً وَإِنْ قُلْتُ وَلَا شَيْءَ يَقْتُلُ غُرَابٌ وَجِدَاةٌ وَعَقْرَبٌ وَحَيَّةٌ وَقَارَةٌ وَكَلْبٌ عَقُورٌ وَيَغُوضُ وَيُزْعِثُ وَقُرَادٌ وَمُلْخَفَاءٌ وَسَبْعٌ صَائِلٌ وَلَهُ ذَبْحُ الْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ وَأَكُلَ مَا صَادَهُ خِلَالًا وَذَبَحَهُ بِهَا دَلَالَةً مُحْرِمٌ وَأَمْرُهُ وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ أَرْسَلَهُ وَرَدَّ بَيْعَهُ إِنْ بَقِيَ وَإِلَّا جَزَى كَتَبَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا لَا صَيْدًا مَعَهُ، إِذَا أَحْرَمَ وَمَنْ أَرْسَلَ صَيْدًا فِي يَدِ مُحْرِمٍ إِنْ أَخَذَهُ خِلَالًا ضَمِنَ وَإِنْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدًا مُحْرِمٌ وَرَجَعَ أَخَذَهُ عَلَى قَاتِلِهِ وَمَا بِهِ دَمٌ عَلَى الْمُفْرِدِ فَعَلَى الْقَارِنِ دَمَانِ إِلَّا بِجَوَازِ الْوَقْتِ غَيْرَ مُحْرِمٍ بِهِمَا وَيَتَنَّى جِزَاءَ صَيْدٍ قَتَلَهُ مُحْرِمَانِ وَاتَّخَذَ لَوْ قَتَلَ صَيْدَ الْحَرَمِ خِلَالَيْنِ بَاعَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا أَوْ شَرَاهُ بَطَلٌ وَلَوْ ذَبَحَهُ حَرَمٌ وَلَوْ أَكَلَ غُرْمٌ قِيمَتَهُ مَا أَكَلَ لَا مُحْرِمٌ لَمْ يَذْبَحْ وَلَدَتْ ظَلِيَّةٌ أَخْرَجَتْ مِنَ الْحَرَمِ وَمَاتَا غُرْمَهُمَا وَإِنْ أَدَّى جَزَاءَهَا ثُمَّ وَلَدَتْ لَمْ يَجْزِهِ.

فصل في الإحصار

إِنْ أَخْصَرَ الْمُحْرِمُ بِعَدْوٍ أَوْ مَرَضٍ يَبْعَثُ الْمُفْرِدُ دَمًا وَالْقَارِنُ دَمَيْنِ وَعَيْنٌ يَوْمًا يَذْبَحُ فِيهِ وَلَوْ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ وَفِي حِلٍّ لَا وَيَذْبَحُهُ يَحِلُّ وَعَلَيْهِ إِنْ حَلَّ مِنْ حَجٍّ حَجٌّ وَعُمْرَةٌ وَمِنْ عُمْرَةٍ عُمْرَةٌ وَمِنْ قِرَانٍ حَجٌّ وَعُمْرَتَانِ وَإِذَا زَالَ إِخْصَارُهُ وَأَمْكَنَهُ إِدْرَاكُ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ تَوَجَّهَ وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يَحِلَّ وَمَنْعُهُ عَنْ رُكْنِي الْحَجِّ بِمَكَّةَ إِخْصَارٌ وَعَنْ أَحَدِهِمَا لَا.

فصل في أحكام الحج عن الغير

وَمَنْ عَجَزَ فَأَحْجَّ غَيْرَهُ صَحَّ وَيَنْفَعُ عَنْهُ إِنْ دَامَ عَجْزُهُ إِلَى مَوْتِهِ وَنَوَى عَنْهُ وَدَمَ الْإِخْصَارِ عَلَى الْأَمْرِ وَدَمُ الْقِرَانِ عَلَى الْحَاجِّ وَضَمِنَ الثَّقَفَةُ إِنْ جَامَعَ قَبْلَ وَقُوفِهِ وَإِنْ

مَاتَ فِي الطَّرِيقِ يُحْجُ مِنْ مَنَزِلِ أَمْرِهِ بِثُلُثِ مَا بَقِيَ لَا مِنْ حَيْثُ مَاتَ وَلَا يَجُوزُ لِلْهَدْيِ إِلَّا جَائِزُ التَّضَحِّيَةِ وَأَكَلَ مِنْ هَذِي تَطَوُّعٌ وَمُتَعَةٌ وَقِرَانٌ فَقَطْ وَخُصَّ بِيَوْمِ النَّحْرِ لَا غَيْرُهُمَا وَالْكُلُّ بِالْحَرَمِ وَتَضَدُّقٌ بِجَلِّهِ وَخَطَامُهُ وَلَا يُغْطِي أَجَرَ الْجَزَارِ مِنْهُ وَلَا يُزَكُّ إِلَّا ضُرُورَةً وَلَا يُحْلَبُ وَمَا عَطِبَ أَوْ تَعَيَّبَ بِفَاجِشٍ فِي الْوَاجِبِ أَبْدَلَهُ وَالْمَعِيبُ لَهُ وَإِنْ شَهِدُوا بِالْوُقُوفِ قَبْلَ وَقْتِهِ لَا بَعْدَهُ نَذَرَ حَجًّا مَشِيًا مَشَى حَتَّى يَطُوفَ الْفَرَضَ.

كِتَابُ النِّكَاحِ

يَتَعَقَّدُ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ لَفْظُهُمَا ماضٍ ك: زَوَّجْتُ وَتَزَوَّجْتُ أَوْ أَمَرَ وَمَاضٍ ك: زَوَّجَنِي فَقَالَ زَوَّجْتُ وَإِنْ لَمْ يَغْلَمَا مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُمَا دَاؤُ وَيَزَفْتُ بِلَا مِيمٍ بَعْدَ دَادِي وَيَزَفْتِي كَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ لَا يَقُولُهُمَا عِنْدَ الشُّهُودِ مَا زَنَ وَشَوَيْمَ وَيَصْحُحُ بِلَفْظِ نِكَاحٍ وَتَزْوِيجٍ وَمَا وَضَعَ لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ حَالًا وَشُرْطَ سَمَاعِ كُلِّ مِنْهُمَا وَحُضُورَ حُرَيْنِ، أَوْ حُرٍّ وَحُرَّتَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ مُسْلِمَيْنِ سَامِعَيْنِ مَعًا لَفْظُهُمَا وَضَحَّ عِنْدَ فَاسِقَيْنِ وَلَا يَظْهَرُ عِنْدَ الدَّعْوَى وَضَحَّ عِنْدَ ابْنَيْهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا وَلَا تُقْبَلُ لِلْقَرِيبِ وَضَحَّ عِنْدَ ذِمِّيَّيْنِ وَلَا تُقْبَلُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَالْوَكِيلُ شَاهِدٌ إِنْ حَضَرَ مُوَكَّلُهُ كَالْوَلِيِّ إِنْ حَضَرَتْ الْمَوْلِيَّةُ بَالِغَةً وَحَرَمَ أَضْلُهُ وَقَرْعُهُ وَقَرْعُ أَضْلِهِ الْقَرِيبِ، وَضَلِيلِيَّةُ أَضْلِهِ الْبَعِيدِ وَأُمُّ زَوْجَتِهِ مَوْطُوءَةٌ وَزَوْجَةُ أَضْلِهِ وَقَرْعِهِ وَكُلُّ هَذِهِ رِضَاعًا وَقَرْعُ مَرْيُوتِيَّةٍ وَمَمْسُوسِيَّةٍ وَمَاسِيَّةٍ وَمَنْتَظُورٍ إِلَى فَرْجِهَا الدَّخْلُ بِشَهْوَةٍ وَأَضْلُهُنَّ وَمَا دُونَ تِسْعِ سِنِينَ لَيْسَتْ بِمُسْتَهْأَةٍ وَيُحَرِّمُ نِكَاحُ امْرَأَةٍ وَعَدَّتْهَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ أَيْتُهُمَا فَرَضَتْ ذَكَرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأُخْرَى وَوَطَأَهَا مِلْكًا وَكَذَا وَطَأُهَا مِلْكًا وَطَأَهَا نِكَاحًا وَمِلْكًا لَا نِكَاحَهَا فَإِنْ نَكَحَهَا لَا يَطَأُ وَاحِدَةً حَتَّى يُحَرِّمَ الْأُخْرَى وَضَحَّ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ وَالْأُمَةِ مُسْلِمَةٍ كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةٍ مَعَ طَوْلِ الْحُرَّةِ وَالْمُحَرَّمِ وَالْمُحَرِّمَةِ وَحُبْلَى مِنْ زِنَا وَلَا تُوطَأُ حَتَّى تَضَعَّ وَمَنْ ضَمَّتْ إِلَى مُحَرَّمَةٍ.

نِكَاحُ الشَّفَارِ

لَا نِكَاحُ أُمِّهِ وَمَالِكِيَّتِهِ وَلَا كَافِرَةٍ غَيْرِ كِتَابِيَّةٍ وَلَا أُخْرَى لِلْحُرِّ فِي عِدَّةٍ رَابِعَةٍ وَلِلْعَبْدِ فِي عِدَّةٍ ثَانِيَةٍ وَلَا يَصِحُّ أُمَةٌ عَلَى حُرَّةٍ أَوْ فِي عِدَّتِهَا وَلَا حَامِلٌ ثَبَتَ نَسَبُ حَمْلِهَا.

حكم نكاح المتعة

ولا المتعة.

حكم النكاح الموقت

ولا الموقت.

فصل في الاولياء والاكفاء

نَقَدْ نِكَاحُ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ كَفٍّ بِلاَ وَلِيِّ وَلَهُ الْاَعْتِرَاضُ هُنَا وَرُوي بِطُلَانِهِ بِلاَ كُفُوٍ وَلَا يُجْبَرُ وَلِيُّ بِالْغَةِ وَلَوْ كَانَتْ بِكَرًا وَصَفَتْهَا وَصَحَّحَهَا وَيَكَاؤُهَا بِلاَ صَوْتٍ: إِذَنْ، وَمَعَهُ رَدُّ حِينَ اسْتِثْنَاهُ أَوْ بُلُوغِ الْخَبَرِ بِشَرْطِ تَسْمِيَةِ الزَّوْجِ لَا الْمَهْرِ وَلَوْ اسْتَأْذَنَ غَيْرُ وَلِيِّ أَقْرَبَ فَرْضَاهَا بِالْقَوْلِ كَالثَّيْبِ وَالزَّائِلُ بَكَارَتِهَا بِزَنًا أَوْ غَيْرِ جَمَاعٍ كَالْبَكْرِ وَقَوْلُهَا رَدَدَتْ أُولَى مِنْ قَوْلِهِ سَكَتَ وَتَقَبَّلَ بَيِّنَتُهُ عَلَى سُكُوتِهَا وَلَا تَخْلِفُ هِيَ إِنْ لَمْ يَقُمْ وَلِلْوَلِيِّ إِنْكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَلَوْ ثَيِّبًا ثُمَّ إِنْ زَوَّجَهُمَا الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ لَزِمَ وَفِي غَيْرِهِمَا فَسَخَ الصَّغِيرَانِ حِينَ بَلَغَا أَوْ عَلِمَا بِالنِّكَاحِ بَعْدَهُ وَسُكُوتُ الْبَكْرِ رَضَى هُنَا وَلَا يَمْتَدُّ خِيَارُهَا إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ وَإِنْ جَهِلَتْ بِهِ بِخِلَافِ الْمُعْتَقَةِ وَخِيَارُ الْغُلَامِ وَالثَّيْبِ لَا يَبْطُلُ بِلاَ رَضَى صَرِيحٍ أَوْ دَلَالَةٍ وَلَا يَبْطُلُ بِقِيَامِهِمَا عَنِ الْمَجْلِسِ وَشَرْطُ الْقَضَاءِ لِفَسْخٍ مَنْ بَلَغَ لَا مَنْ عَتَقَتْ وَالْوَلِيُّ الْعَصْبَةُ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ بِشَرْطِ حُرِّيَّةٍ وَتَكْلِيفٍ وَإِسْلَامٍ فِي وَلَدٍ مُسْلِمٍ ثُمَّ الْأُمُّ ثُمَّ ذُو الرَّجَمِ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ ثُمَّ مَوْلَى الْمَوَالَةِ ثُمَّ قَاضٍ فِي مَنْشُورِهِ ذَلِكَ وَالْأَبْعَدُ يُزَوِّجُ بِعَيْنِيَةِ الْأَقْرَبِ مَا لَمْ يَنْتَظِرِ الْكُفَاءَ الْحَاطِبُ خَبْرَهُ وَعِنْدَ الْبَغْضِ أَدْنَى.

الكفاءة في النكاح

وَتُعْتَبَرُ الْكِفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ نَسَبًا فَقَرِيشٌ بَعْضُهُمْ كُفُوٌ لِبَعْضٍ وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ كُفُوٌ لِبَعْضٍ وَفِي الْعَجَمِ إِسْلَامًا فَذُو أَبَوَيْنِ فِي الْإِسْلَامِ كُفُوٌ لِذِي آبَاءٍ فِيهِ لَا ذُو أَبٍ كُفُوًا لَهُمَا وَلَا مُسْلِمٌ بِنَفْسِهِ لَهُ وَحُرِّيَّةٌ، وَهِيَ كَالْإِسْلَامِ وَدِيَانَةٌ فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفُوًا لِبَيْتٍ صَالِحٍ وَمَالًا فَالْعَاجِزُ عَنِ الْمَهْرِ الْمُعْجَلِ وَالْتَفَقَ غَيْرُ كُفُوٍ لِلْفَقِيرَةِ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِمَا كُفُوٌ لِلْغَنِيِّ وَحِرْفَةٌ فَحَائِكٌ، أَوْ حَجَّامٌ، أَوْ كُنَّاشٌ أَوْ دَبَّاعٌ، لَيْسَ كُفُوًا لِعَطَّارٍ وَنَحْوِهِ وَإِنْ نَكَحَتْ الْمَرْأَةُ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِهَا فَلِلْوَلِيِّ الْاَعْتِرَاضُ حَتَّى يَتِمَّ مَهْرٌ مِثْلُهَا، أَوْ يَفْرُقَ.

نِكَاحُ الْفُضُولِي

وَوُقِفَ نِكَاحُ الْفُضُولِي عَلَى الْإِجَازَةِ وَيَتَوَلَّى طَرَفِي النِّكَاحِ وَاحِدٌ غَيْرُ فُضُولِي.

فصل في المهر وأحكامه

أَقْلُ الْمَهْرِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَتَجِبُ الْعَشْرَةُ إِنْ سَمِيَ دُونَهَا وَإِنْ سَمِيَ غَيْرُهُ فَالْمُسَمَّى عِنْدَ مَوْتِ أَحَدِهِمَا أَوْ عِنْدَ خُلُوعِ صَحْتٍ وَهِيَ أَلَا يُوجَدُ مَانِعٌ وَطِءٌ حِسًا أَوْ شَرْعًا أَوْ طَبْعًا كَمَرَضٍ يَمْنَعُهُ وَصَوْمٌ رَمَضَانٌ وَصَلَاةٌ فَرَضٌ وَإِحْرَامٌ وَحَيْضٌ وَنَقَائِسُ بِخِلَافِ الْحَبِّ وَالْغَنَةِ وَالْخِصَاءِ وَنِصْفُهُ بِطَلَاقٍ قَبْلَهَا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَالْمُنْعَةُ قَبْلَهَا وَمَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَهَا وَصَحَّ النِّكَاحُ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ وَبِشَيْءٍ غَيْرِ مَالٍ مَتَّقَوْمٍ وَبِمَخْهُولٍ جَنَسِهِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا مَرَّ أَوْ صِفَتِهِ الْوَسْطُ أَوْ قِيمَتُهُ وَلَوْ كَانَ بِخِدْمَةِ الزَّوْجِ الْعَبْدُ تَجِبُ هِيَ وَلَوْ كَانَ بِهَذَا الْعَبْدِ أَوْ هَذَا الْعَبْدِ فَمَهْرُ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَيَجِبُ الْأَخْسَرُ لَوْ دُونَهُ وَالْأَعَزُّ لَوْ كَانَ قَوْقَهُ وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الْوَطْءِ، فَنِصْفُ الْأَخْسَرِ وَإِنْ نَكَحَ بِأَلْفٍ عَلَى أَلَا يُخْرِجَهَا أَوْ بِأَلْفٍ إِنْ أَقَامَ بِهَا وَبِالْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَ فَإِنْ وَفَى وَأَقَامَ فَأَلْفٌ وَإِلَّا فَمَهْرُ الْمِثْلِ لَا يَزَادُ عَلَى أَلْفَيْنِ وَلَا يُنْقَضُ عَنْ أَلْفٍ وَإِنْ نَكَحَ بِهِذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ وَأَحَدُهُمَا حُرٌّ فَلَهَا الْعَبْدُ فَقَطُّ إِنْ سَاوَى عَشْرَةٌ وَإِنْ شَرَطَ الْبَكَارَةَ وَوُجِدَتْ ثَبَتَ لَزِمُ الْكُلِّ وَفِي النِّكَاحِ الْقَاسِدِ إِنْ لَمْ يَطْأْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَإِنْ وَطِءَ يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْ وَقْتِ الْوَطْءِ وَمَهْرُ الْمِثْلِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الثَّمَنِ وَيُعْتَبَرُ مَهْرُ مِثْلِهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا سِنًا وَجَمَالًا وَمَالًا وَعَقْلًا وَدِينًا وَبَلَدًا وَعَصْرًا وَبَكَارَةً وَثَبَاتَةً فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمْ فَمِنْ الْأَجَانِبِ لَا الْأُمِّ وَقَوْمِهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا وَصَحَّ ضَمَانُ وَلِيِّهَا مَهْرَهَا وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً وَالْمُعْجَلُ وَالْمُؤَجَّلُ إِنْ بَيَّنَّا فَذَاكَ وَإِلَّا فَالْمُتَعَارَفُ وَقَبْلَ أَخْذِ الْمُعْجَلِ لَهَا مَنَعَةُ مِنَ الْوَطْءِ وَالسَّفَرِ بِهَا وَلَوْ بَعْدَ وَطْءٍ بِرِضَاهَا بِلَا سُقُوطِ التَّفَقُّهِ وَالسَّفَرِ وَالْخُرُوجِ لِلْحَاجَةِ بِلَا إِذْنِهِ وَبَعْدَ أَخْذِهِ يَنْقُلُهَا وَقِيلَ: لَا يُسَافِرُ بِهَا وَبِهِ يُفْتَى.

حكم هدية الخطبة

إِنْ بَعَثَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ هُوَ هَدِيَّةٌ، وَقَالَ: مَهْرٌ قَالَقَوْلٌ لَهُ إِلَّا فِيمَا هُوَ لِلْأَكْلِ.

فصل في نكاح الرقيق والكافر

نِكَاحُ الْقَيْنِ وَالْمُكَاتَبِ وَالْمُدَبِّرِ وَالْأَمَةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ بِلَا إِذْنِ السَّيِّدِ مَوْقُوفٌ، إِنْ أَجَازَ نَفَذَ وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ وَإِذَا أُذِنَ بَيْعُ الْقَيْنِ لِلْمَهْرِ وَيُسْعَى الْآخَرَانِ وَالْإِذْنُ بِالنِّكَاحِ يَعْلَمُ جَائِزُهُ وَفَاسِدُهُ وَمَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الثَّبُوتُ وَلَا نَفَقَةٌ إِلَّا بِهَا وَيَطَأُ الزَّوْجُ إِنْ ظَفِرَ وَلَهُ إِنْكَاحُ عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ كَزَهَا وَخَيْرَتْ أَمَةٌ وَمُكَاتَبَةٌ عِتَقَتْ وَإِنْ نَكَحَتْ بِلَا إِذْنٍ فَعِتَقَتْ نَفَذَ بِلَا خِيَارٍ لَهَا وَمَا سُمِّيَ فَلِلْسَيِّدِ لَوْ وَطِئَتْ فَعِتَقَتْ وَإِنْ عِتَقَتْ أَوَّلًا فَلَهَا وَزَوْجُ الْأَمَةِ يَغْزُلُ بِإِذْنِ سَيِّدِهَا، وَالْحُرَّةُ بِإِذْنِهَا وَإِنْ وَطِئَ أَمَةٌ ابْنَهُ قَوْلَدَتْ فَادْعَاهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ، وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ وَوَجِبَ قِيمَتُهَا لَا مَهْرُهَا وَلَا يَجِبُ قِيمَةُ وَلَدِهَا وَالْجَدُّ كَالْأَبِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِنْ نَكَحَهَا وَلَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدِهِ وَيَجِبُ مَهْرُهَا لَا قِيمَتُهَا وَالْوَلَدُ حُرٌّ بِمَرَاتِبِهِ وَالطِّفْلُ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْأَبَوَيْنِ دِينًا وَعِنْدَ عَدَمِهِمَا يَتَّبِعُ الدَّارَ وَالْمَجُوسِيَّ شَرٌّ مِنَ الْكِتَابِيِّ.

نِكَاحُ الْكُفَّارِ

وَأِنْ أَسْلَمَ الْمُتَزَوِّجَانِ بِلَا شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةٍ كَافِرٍ مُعْتَقِدَيْنِ ذَلِكَ أَقْرَأَ عَلَيْهِ وَفُرِّقَ مُتَزَوِّجَانِ مَحْرَمَانِ ثُمَّ أَسْلَمَا فِي إِسْلَامٍ زَوْجُ الْمَجُوسِيَّةِ أَوْ امْرَأَةُ الْكَافِرِ غُرُضُ الْإِسْلَامِ عَلَى الْآخِرِ، فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ لَهُ وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ طَلَاقٌ إِنْ أَبِي وَلَا مَهْرٌ لَهَا إِنْ أَبَتْ إِلَّا لِلْمَوْطُوءَةِ وَفِي دَارِهِمْ تَبَيَّنَ بِمَضِيِّ ثَلَاثَ حِيضٍ قَبْلَ إِسْلَامِ الْآخِرِ وَتَبَيَّنَ بَيِّنَاتِنِ الدَّارَيْنِ لَا الشَّيْءَ وَازْتِدَادُ كُلِّ مِنْهُمَا فَسَخَّ عَاجِلٌ ثُمَّ لِلْمَوْطُوءَةِ كُلِّ مَهْرُهَا وَلِغَيْرِهَا نِصْفُهُ لَوْ اِزْتَدَّ وَلَا شَيْءَ لَوْ اِزْتَدَّتْ وَبَقِيَ النِّكَاحُ إِنْ اِزْتَدَّا مَعًا فَأَسْلَمَا مَعًا وَفَسَدَ إِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ وَكُلُّ الزَّوْجَاتِ فِي الْقَسَمِ سَوَاءٌ إِلَّا الْمَمْلُوكَةُ وَلَهَا نِصْفُ الْحُرَّةِ وَلَا قَسَمٌ فِي السَّفَرِ وَالْقُرْعَةُ أَوْلَى وَيَصِحُّ تَرْكُ الْقَسَمِ وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ.

كتاب الرضاع

يُثَبِّتُ بِمَضِيٍّ فِي حَوْلَيْنِ وَيَنْصِفُ أُمُومَةُ الْمُزْضِعَةِ وَأَبُوءُ زَوْجِ لَبَنِهَا مِنْهُ لِلرَّضِيعِ فَيَحْرَمَانِ مَعَ قَوْمِهِمَا عَلَيْهِ كَالنَّسَبِ وَقُرُوعُهُ وَالزَّوْجَانِ عَلَيْهِمَا وَتَحِلُّ أُخْتُ أَخِيهِ كَمَا فِي النَّسَبِ وَالْاِحْتِقَانُ بِلَبَنِ الْمَرْأَةِ وَلَبَنِ الرَّجُلِ وَمَا خُلِطَ بِطَعَامٍ لَا يُحْرَمُ وَيَغْيِرُهُ تُغَيِّرُ الْعَلْبَةَ وَيُحْرَمُ الِاسْتِعَاظُ وَلَبَنُ الْبَكْرِ وَالْمَيْتَةِ وَإِنْ أَرْضَعَتْ صَرَّتْهَا رَضِيعَةً حَرَمًا وَلَا مَهْرَ

لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ تُوطَأَ وَلِلزَّوْجَةِ نِصْفُهُ وَرَجَعَ الزَّوْجُ بِهِ عَلَى الْمُرْضِعَةِ إِنْ قَصَدَتْ الْفَسَادَ.

كِتَابُ الطَّلَاقِ

يَقَعُ مِنْ مُكْنَفٍ فَقَطْ وَلَوْ كَانَ سَكْرَانًا أَوْ عَبْدًا، لَا مِنْ سَيِّدِهِ وَنَائِمٍ وَأَخْسَنُهُ طَلَقُهُ فَقَطْ فِي طَهْرٍ لَا وَطْءٍ فِيهِ وَحَسَنُهُ وَهُوَ الشَّيْءُ طَلَقُهُ لِغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا وَلَوْ فِي حَيْضٍ وَلِلْمُوطُوءَةِ تَفْرِيقُ الثَّلَاثِ فِي أَطْهَارٍ لَا وَطْءٍ فِيهَا فَيَمْنُ تَحِيضُ وَأَشْهَرُ فِي الصَّغِيرَةِ، وَالْأَيَّسَةِ وَالْحَامِلِ وَلَوْ بَعْدَ الْوُطْءِ وَبِذَعْبِهِ وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ وَطِئَتْ فِيهِ أَوْ حَيْضُ مُوطُوءَةٍ وَمَا فَرَّقَهَا إِلَّا رَجْعَةٌ بَيْنَهُ فِي طَهْرٍ وَيَزْجَعُ إِنْ طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ فَإِذَا طَهَّرْتَ طَلَّقَ إِنْ شَاءَ وَطَلَّاقُ الْحُرَّةِ ثَلَاثَةٌ وَالْأَمَةِ اثْنَانِ، وَلَوْ زَوْجُهُمَا خِلَافَهُمَا وَصَرِيحُهُ مَا اسْتَعْمِلَ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ مِثْلُ: أَنْتِ طَالِقٌ وَمُطَلَّقَةٌ وَطَلَّقْتُكِ وَيَقَعُ بِهِ رَجْعَةٌ أَبَدًا وَإِنْ ذَكَرَ الْمَضَرَّ ثَلَاثًا إِنْ نَوَاهَا وَإِلَّا فَرَجْعَةٌ وَصَحَّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى كُلِّهَا وَإِلَى مَا يُعْتَبَرُ بِهِ عَنِ الْكُلِّ كَرَأْسِكَ أَوْ رَقَبَتِكَ أَوْ رُوحِكَ أَوْ وَجْهِكَ أَوْ فَرْجِكَ وَإِلَى جُزْءٍ شَاتِعٍ لَا إِلَى الْيَدِ وَالرِّجْلِ وَالظَّهْرِ، وَالْبَطْنِ وَبَعْضُ الطَّلَاقِ طَلَقَةٌ وَاثْنَانِ فِي اثْنَيْنِ اثْنَانِ وَابْتِدَاءُ الْعَايَةِ يَدْخُلُ لَا انْتِهَاؤُهَا وَمَا بَيْنَ كَذَا مِنْ وَأَنْتِ طَالِقٌ فِي مَكَّةَ تَنْجِيزٌ وَفِي دُخُولِكَ مَكَّةَ تَغْلِيظٌ عِنْدَ الْفَجْرِ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا أَوْ فِي غَدٍ وَلَا تَصِحُّ نَيْتُهُ الْعَصْرِ فِي الثَّانِي فَقَطْ وَيَقَعُ الْآنَ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسَ وَإِنْ نَكَحَ بَعْدَهُ فَلَعَنُو وَيَقَعُ آخِرُ الْعُمُرِ فِي: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكِ وَيَقَعُ حَالًا فِي: أَنْتِ طَالِقٌ مَتَى لَمْ أُطَلِّقْكِ، أَوْ مَتَى مَا لَمْ أُطَلِّقْكِ سَكَتَ وَفِي إِذَا يُنَوَّى فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ فَكَ: «إِنْ» عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْيَوْمَ لِلنَّهَارِ مَعَ فِعْلٍ مُمْتَدٍّ كَأَمْرِكَ بَيْنَكَ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ وَلِلْوَقْتِ الْمُطْلَقِ مَعَ فِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ، كَأَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمَذْخُولَةِ يَقَعُ وَبِالْعَطْفِ ثَبِينَ بِالْأَوَّلِ كَمَا لَوْ عَلَّقَ وَقَدَّمَ الشَّرْطَ وَيَقَعُ الْكُلُّ إِنْ أَخَّرَ الشَّرْطَ وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةً، يَقَعُ وَاحِدَةً فِي غَيْرِ الْمُوطُوءَةِ، وَفِي الْمُوطُوءَةِ اثْنَانِ وَفِي قَبْلِهَا وَبَعْدَ وَمَعَهَا وَمَعَ اثْنَانِ وَإِنْ أَشَارَ بِالْأَضْبَعِ يُعْتَبَرُ عَدُّ الْمَنْشُورَةِ وَإِنْ أَشَارَ بِظُهُورِهَا فَلَمْضُمُومَةٌ وَإِنْ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِالشِّدَّةِ أَوْ الطُّوْلِ أَوْ الْعَرْضِ أَوْ شِبْهِهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا فَثَلَاثٌ إِنْ نَوَاهَا وَإِلَّا فَبَائِنَةٌ وَكِنَايَتُهُ مَا يَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ فَتَخَوُّ: الْخُرُجِي، وَادْهَبِي، وَقَوْمِي، يَحْتَمِلُ رَدًّا وَنَحْوُ: خَلِيَّةَ بَرِيَّةٍ بَائِنٌ، بَيْتٌ، حَرَامٌ، يَصْلُحُ سَبًّا وَنَحْوُ: اغْتَدِي، وَاسْتَبْرِي رَجَمَكِ، أَنْتِ وَاحِدَةٌ، أَنْتِ حُرَّةٌ، اخْتَارِي، أَمْرُكِ بَيْنَكَ، وَسَرَّخْتُكِ، وَفَارَقْتُكِ،

لا يحتملها ففي الرضا يتوقف الكل على البينة وفي الغضب الأولان في مذاكرة الطلاق الأول فقط فإن نوى الثلاث يقعن وإلا بائنة وفي اعتدي واستبرئي رحمك وأنت واحدة رجعية ويقع بإسناد البينة والحزمة إليه لا الطلاق.

فصل في تفويض الطلاق

تفويض طلاقها إليها يتقيد بمجلس علمها إلا أن يقول: كلما شئت، أو متى شئت، أو إذا شئت بخلاف إن شئت ولا يرجع عنه وإلى غيرها لا يتقيد ويرجع والمجلس إنما يختلف بالقيام أو الذهاب أو الشروع في قول أو عمل لا يتعلق بما مضى وملكها كبيتها وسير ذابيتها كسيرها وفي: اختاري بينة التفويض فقالت: اخترت لا يقع إلا بائنة وشرط ذكر النفس من أحدهما أو قوله: اختاري اختيارة فتقول: اخترت ولو كررها ثلاثا فاختارت إحداها فثلاث ولو قالت: طلق نفسي، أو اخترت نفسي بتطبيقه، فبائنة ولو قال: أمرك بيدك بينة التفويض فطلقت نفسها فبائنة وإن نوى الثلاث يقعن وفي أمرك بيدك في تطليقه، أو اختاري تطليقه فاختارت رجعية وفي: أمرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل وإن رد في اليوم لا يبقى بعده وإن قال: اليوم وغدا غد يختلف الحكماء وفي: طلقي نفسك إن نوى ثلاثا يقعن وإلا فرجعية وفي: طلقي ثلاثا يقع لا في عكسه ولو أمر بالبائن أو الرجعي فعكست يقع ما أراد به والشرط في: أنت طالق إن شئت مשיئة منجزة أو معلقة بما قد علم وجوده لا ما يعلم وجوده بعد كما لو قالت: شئت إن شئت، فقال: شئت وفي كلما شئت تطلق ثلاثا متفرقة لا بعد التخليل وفي كيف شئت تقع بائنة أو ثلاث إن نوت ولم تخالفها بينة أو لم يكن له نية، أو شئت ثلاثا ونواها الزوج وإلا فرجعية وفي ما شئت من ثلاث ما دونها.

فصل في التعليق

صحة شرط التعليق المملك أو الإضافة إليه والفاظه إن، وإذا، وإذا ما، ومتى، ومتى ما، وكل، وكلما وزوال المملك لا يبطله ففي غير «كلما» إن وجد الشرط مرة في المملك ينحل إلى جزاء وإن وجد في غير المملك لا إلى جزاء وفي «كلما» ينحل بعد الثلاث فلا يقع إن نكحها بعد زوج آخر إلا إذا دخلت في التزوج وإن اختلفا في وجود

الشَّرْطُ فَالْقَوْلُ لَهُ إِلَّا مَعَ حُجَّتِهَا وَفِي شَرْطٍ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا نَحْوُ: إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَفَلَانَةٌ صُدِّقَتْ فِي حَقِّهَا فَقَطُّ فَيُحْكَمُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِالطَّلَاقِ فِي أَوَّلِهَا وَفِي: إِنْ حِضَّتْ حَيْضَةً يَقَعُ إِذَا طَهَرَتْ وَفِي: إِنْ صُمْتُ يَوْمًا إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ بِخِلَافِ إِنْ صُمْتُ وَإِنْ عَلَّقَ طَلَقَةً بِوِلَادَةِ ذَكَرٍ وَطَلَقَتَيْنِ بِأُنْثَى فَوَلَدَتْهُمَا وَلَمْ يَذَرِ الْأَوَّلَ طَلَقَتْ وَاحِدَةً قَضَاءً وَثْنَتَيْنِ تَنَزُّهًا وَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ بِالثَّانِي بِوَضْعِ الْأُنْثَى، وَإِنْ وَلَدَتْ الْأُنْثَى أَوَّلًا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِوَضْعِهَا وَإِنْ عَلَّقَ بِثْنَتَيْنِ يَقَعُ الطَّلَاقُ إِنْ وَجَدَ الثَّانِي فِي الْمَلِكِ وَالتَّنَجِيزُ يَبْطُلُ التَّغْلِيْقُ فَلَوْ عَلَّقَ ثُمَّ نَجَزَ الثَّلَاثَ ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ ثُمَّ وَجَدَ الشَّرْطَ لَا يَقَعُ وَإِنْ وَصَلَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ بَطَلَ ثَلَاثًا وَثَلَاثًا، أَوْ فِي أَنْتِ حُرَّةٌ وَحُرَّةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَاصِلٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، خِلَافًا لَهَا حَيْثُ لَمْ يَعْدَاهُ فَاصِلًا كَمَا فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ.

فصل في طلاق المريض الفار

مَنْ غَالِبَ خَالِهِ الْهَلَاكُ كَمَرِيضٍ عَجَزَ عَنْ إِقَامَةِ مَصَالِحِهِ خَارِجَ الْبَيْتِ وَمَنْ بَارَزَ أَوْ قُدِمَ لِيُقْتَلَ لِقِصَاصٍ أَوْ رَجِمَ مَرِيضٌ مَرَضَ الْمَوْتِ فَلَوْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَمَاتَ وَلَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ السَّبَبِ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ تَرَتْ وَمَنْ هُوَ فِي صِفِّ الْقِتَالِ أَوْ حُمٍّ أَوْ حُسْبٍ لِقَتْلِ صَاحِبِهِ وَلَوْ تَصَادَقَا فِي مَرَضِهِ عَلَى طَلَاقِهَا وَمُضِيِّ عِدَّتِهَا أَوْ أَبَانِهَا بِأَمْرِهَا ثُمَّ أَقَرَّ لَهَا بِذَيْنِ أَوْ أَوْصَى فَلَهَا الْأَقْلُ مِنْهُ وَمَنْ الْإِرْثُ وَإِنْ عَلَّقَ يَتَبَوَّأُهَا بِشَرْطٍ وَوُجِدَ فِي مَرَضِهِ تَرَتْ إِنْ عَلَّقَ بِفِعْلِهِ أَوْ بِفِعْلِهَا وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ أَوْ بِغَيْرِهِمَا وَقَدْ عَلَّقَ فِي الْمَرَضِ وَالتَّوَرِي.

فصل (في الرجعة)

تَصِحُّ الرَّجْعَةُ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ أَبَتْ إِذَا لَمْ تَبْنِ خَفِيفَةً أَوْ غَلِيظَةً يَنْحَوِي رَاجِعَتُكَ وَبَوَاطُهَا وَمَسِيَّتُهَا بِشَهْوَةٍ وَنَظَرِهِ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ وَنَدَبَ إِشْهَادُهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِعْلَامُهَا بِهَا وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِنَهَا إِنْ لَمْ يَفْصِدْ رَجْعَتَهَا وَمُعْتَدَةُ الرَّجْعِيِّ تَنْزِيلُ وَلَهُ وَطُوءُهَا وَلَا يُسَافِرُ بِهَا حَتَّى يُشْهَدَ عَلَى رَجْعَتِهَا وَصُدِّقَتْ فِي مُضِيِّ عِدَّتِهَا إِنْ أَمَكَنَ وَفِي بَقَائِهَا وَتَكْذِيبِهَا إِخْبَارُهُ بِالرَّجْعَةِ فِي الْعِدَّةِ وَلَا تَحِلُّ حُرَّةٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَلَا أَمَةٌ بَعْدَ ثْنَتَيْنِ حَتَّى يَطَّأَهَا بَالِغٌ أَوْ مُزَاهِقٌ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: الْوَطْءُ فِي الْحَيْضِ أَوْ الْإِحْرَامِ لَا يَحِلُّ كَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ تَنْفِيزِي عِدَّةُ طَلَاقِهِ وَالنِّكَاحُ بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ

يُكْرَهُ وَبِحُلٍّ وَإِنْ قَالَتْ حَلَلْتُ، وَالْمُدَّةُ تَحْتَمِلُ وَعَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهَا حَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا
وَالزَّوْجُ الثَّانِي يَهْدِيهِمَا مَا دُونَ الثَّلَاثِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.

فصل (في الإيلاء)

الْإِيْلَاءُ حَلْفٌ يَمْنَعُ وَطْءَ الزَّوْجَةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ حُرَّةً وَشَهْرَيْنِ أَمَةً فَإِنْ قَرَّبَهَا حَيْثُ
وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَفِي غَيْرِهِ الْجَزَاءُ وَيُسْقَطُ الْإِيْلَاءُ وَإِلَّا بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ
وَسَقَطَ الْحَلْفُ الْمُؤَقَّتُ لَا الْمُؤَبَّدُ فَتَبَيَّنَ بِأُخْرَى إِنْ مَضَتْ مُدَّةُ أُخْرَى بَعْدَ نِكَاحِ ثَانٍ بِإِلَاءٍ
فِيهِ ثُمَّ أُخْرَى كَذَلِكَ بَعْدَ ثَالِثٍ وَيَبْقَى الْحَلْفُ بَعْدَ ثَلَاثٍ لَا الْإِيْلَاءُ فَإِنْ قَرَّبَهَا كَفَّرَ وَلَا
تَبَيَّنَ بِالْإِيْلَاءِ وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْفِيءِ بِالْوُطْءِ لِمَرَضٍ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِ فَفَيْئُوهُ أَنْ يَقُولَ: فُتُّتُ
إِلَيْهَا فَإِنْ قَبِلَ قَبْلَ الْمُدَّةِ فَفَيْئُوهُ بِالْوُطْءِ وَفِي: وَأَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْ نَوَى الظَّهَارَ أَوْ الثَّلَاثَ
أَوْ الْكَذِبَ فَمَا نَوَى وَإِنْ نَوَى التَّخْرِيمَ فَايْلَاءٌ وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، أَوْ لَمْ يَتَوَّ شَيْئًا فِيهِ وَكَذًا
فِي: كُلُّ حَلٍّ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَفِي حَلَالِ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَفِي: حَلَالِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيَّ حَرَامٌ
فَبَيَّانَةٌ.

فصل (في الخلع)

لَا بَأْسَ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِمَا يَصِحُّ مَهْرًا وَهُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ وَيَجِبُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ
وَكُرْهُ أَخْذُهُ إِنْ نَشَرَ وَالْقَضْلُ إِنْ نَشَرَتْ وَإِنْ طَلَّقَ بِمَالٍ أَوْ عَلَى مَالٍ وَقَعَ بَائِنٌ إِنْ قَبِلَتْ
وَبِخُمْرٍ أَوْ خِثْرِيرٍ لَا يَجِبُ شَيْءٌ لِلزَّوْجِ وَوَقَعَ بَائِنٌ فِي الْخُلْعِ وَرَجْعِيٌّ فِي الطَّلَاقِ وَإِنْ
طَلَبَتْ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَبَيَّانَةٌ بِثَلَاثِ الْأَلْفِ وَفِي: عَلَى أَلْفٍ رَجْعِيَّةٌ بِلَا شَيْءٍ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْخُلْعُ مُعَاوَضَةٌ فِي حَقِّهَا يَصِحُّ رُجُوعُهَا وَشَرْطُ الْخِيَارِ لَهَا وَيَقْتَصِرُ
عَلَى الْمَجْلِسِ وَيَمِينٍ فِي حَقِّهِ حَتَّى أَنْعَكَسَ الْأَحْكَامُ وَالْعَبْدُ بِمَنْزِلَتِهَا وَيُسْقَطُ الْخُلْعُ
وَالْمُبَارَاةُ حَقُّو النِّكَاحِ عَنْهُمَا وَإِنْ خَلَعَ الْأَبُ صَبِيَّتَهُ بِمَا لَهَا لَعَا إِلَّا فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ
وَكَذًا إِنْ قَبِلَتْ وَعَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ فَعَلَيْهِ الْمَالُ.

فصل (في الظهار)

الظَّهَارُ تَشْبِيهُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ الطَّلَاقُ مِنَ الزَّوْجَةِ بِمَا يَحْرُمُ إِلَيْهِ النَّظَرُ مِنْ غَضْوٍ
مَحْرُمِهِ وَهُوَ يُحْرَمُ وَطْأُهَا وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يُكْفَرَ وَفِي: أَنْتَ عَلَيَّ كَأَمِّي صَحَّ بَيَّةُ الْكِرَامَةِ

وَالظَّهَارِ وَالطَّلَاقِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَعْنًا وَفِي: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأَمِّي مَا تَوَى مِنْ ظَهَارٍ أَوْ طَلَاقٍ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ فإِيلَاءٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَظَهَارٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَفِي أَنْتُنَّ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي لِبَنَاتِيهِ يَجِبُ لِكُلِّ كَفَّارَةٍ وَهِيَ تَجِبُ بِالْعَوْدِ أَيْ: بِالْعَزْمِ عَلَى وَطْئِهَا وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ لَا قَائِتَ جَنَسِ الْمَنْفَعَةِ كَالْأَعْمَى وَالْمَقْطُوعِ يَدَاهُ أَوْ رِجْلَاهُ أَوْ إِنْهَامَاهُ أَوْ يَدٍ وَرِجْلٍ مِنْ جَانِبِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَذْبُورِ وَالْمُكَاتَّبِ أَدَّى بَعْضُ بَدَلِهِ وَنِصْفُ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ بَعْدَ ضَمَانِهِ وَنِصْفُ عَبْدِهِ ثُمَّ بَاقِيَهُ بَعْدَ وَطْئِهَا وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْعِتْقِ صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَا يَسْرُ فِيهِمَا رَمَضَانُ وَلَا الْأَيَّامُ الْمَنْهِيَّةُ وَإِنْ أَفْطَرَ اسْتَأْنَفَ وَكَذَّأَ إِنْ وَطْئَهَا لَيْلًا عَمْدًا أَوْ يَوْمًا مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزَ أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا كُلًّا قَدَرِ الْفِطْرَةِ أَوْ قِيمَتَهُ وَإِنْ عَدَّاهُمْ وَعَشَاهُمْ وَأَشْبَعَهُمْ أَوْ أَعْطَى مَنْ بَرٍّ وَمَتَوًى ثَمَرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ وَاحِدًا شَهْرَيْنِ جَدَرٍ وَفِي يَوْمِ قَدَرِ الشَّهْرَيْنِ لَا.

فصل في اللعان

مَنْ قَذَفَ بِالزَّوْنِ زَوْجَتَهُ الْغَنِيْمَةَ وَكُلَّ صَلَاحٍ شَاهِدًا أَوْ نَفَى وَلَدَهَا وَطَالَبَتْ بِهِ لِأَعْنِ يَبْدَأُ الزَّوْجُ فَيَقُولُ أَرْبَعًا أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي صَادِقٌ فِيْمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّوْنِ أَوْ نَفَى الْوَلَدِ وَفِي الْخَامِسَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَاذِبًا فِيْمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّوْنِ ثُمَّ تَقُولُ أَرْبَعًا: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ كَاذِبٌ فِيْمَا رَمَانِي بِهِ وَفِي الْخَامِسَةِ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ صَادِقًا فِيْمَا رَمَانِي بِهِ ثُمَّ يُفَرِّقُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فَتَيِّسُ بِطَلْقَةٍ وَيَنْفِي نَسَبَ الْوَلَدِ عَنْهُ وَلَمْ يُزَوَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَامُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ لَعَانِ الرَّجُلِ قَبْلَ لَعَانِ الْمَرْأَةِ وَإِنْ أَبَى عَنِ اللَّعَانِ حُسْ حَتَّى يَلَاغِنَ أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ وَإِنْ أَبَتْ حُسْ حَتَّى تَلَاغِنَ أَوْ تُصَدِّقَهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ كَانَ مَخْدُودًا فِي قَذْفِ حُدِّ الزَّوْجِ وَإِنْ صَلَحَ وَهِيَ أَمَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ مَخْدُودَةٌ فِي قَذْفِ أَوْ صَبِيَّةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ زَانِيَةٌ فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ وَلَا لِعَانٌ وَالْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ حُدَّ وَحُلٌّ لِلزَّوْجِ نِكَاحُهَا وَلَهُمَا: أَنَّ اللَّعَانَ شَهَادَةٌ، وَهِيَ تَبْطُلُ بِالرَّجُوعِ وَكَذَا إِنْ قَذَفَ غَيْرَهَا فَحُدٌّ أَوْ زَنْتٌ فَحُدَّتْ وَلَا لِعَانَ بِقَذْفِ الْأُخْرَسِ وَنَفَى الْحَمْلِ وَبِهِ زَنْيَتٌ، وَ: هَذَا الْحَمْلُ مِنْهُ تَلَاغِنًا وَلَمْ يَنْتَبِ الْحَمْلُ أَيْ: أَمْرُهُمَا بِاللَّعَانِ وَمَنْ نَفَى الْوَلَدَ زَمَانَ التَّهْتَةِ، أَوْ زَمَانَ شِرَاءِ آلَةِ الْوِلَادَةِ صَحَّ وَبَعْدَهُ لَا يَصِحُّ بَوْلَاعِنَ فِيهِمَا وَإِنْ نَفَى أَوَّلَ التَّوَامَيْنِ وَأَقَرَّ بِالْآخِرِ حُدَّ وَفِي عَكْسِهِ لَا عَزْرَ وَيُثْبِتُ نَسَبَهُمَا فِيهِمَا.

فصل في العنين

إِنَّ أَقْرَبَ أَتَةٍ لَمْ يَطَأْ أَجَلُهُ الْحَاكِمُ سَنَةً قَمَرِيَّةً وَرَمَضَانُ وَأَيَّامُ حَيْضِهَا مِنْهَا لَا مُدَّةَ مَرَضٍ أَحَدِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَصِلْ فِيهَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبَتْهُ فَتَيِّبِنْ بِطَلَقَةٍ وَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ إِنْ خَلَا بِهَا وَتَجِبَ الْعِدَّةُ وَإِنْ اخْتَلَفَا وَكَانَتْ تَيِّبًا أَوْ بِكَرًا فَتَنَظَرْتَ النِّسَاءَ وَقُلْنَ: تَيِّبَ حَلَفَ فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَ حَقُّهَا وَإِنْ نَكَلَ أَوْ قُلْنَ: بِكَرٍ أَجَلَ السَّنَةِ وَلَوْ أَجَلَ ثُمَّ اخْتَلَفَا فَالْتَقَسِيمُ هُنَا كَمَا مَرَّ وَبَطَلَ حَقُّهَا بِحَلْفِهِ حَيْثُ بَطَلَ حَقُّهَا فِيهِ كَمَا لَوْ اخْتَارَتْهُ وَخَيَّرَتْ هُنَا حَيْثُ أَجَلَ ثَمَّةَ وَالْخَصِي كَالْعَيْنَيْنِ فِيهِ وَفِي الْمَجْبُوبِ فَرْقٌ خَالًا بِطَلَبِهَا وَلَا يَتَخَيَّرُ أَحَدُهُمَا بِغَيْبِ الْآخَرِ.

فصل في العدة

وسبب وجوبها عندنا نكاح العدة للحرّة تحيض للطلاق والفسخ ثلاث حيض كَوَامِلٍ كَأَمٍّ وَلَدٍ مَاتَ مَوْلَاهَا أَوْ أَعْتَقَهَا وَمَوْطُوءَةٍ بِشَبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ فِي الْمَوْتِ وَالْفُرْقَةِ وَلِمَنْ لَا تَحِيضُ لِصِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ أَوْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَحِضْ: ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَلِلْمَوْتِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَلِأُمَةٍ تَحِيضُ حَيْضَتَانِ وَلِمَنْ لَمْ تَحِضْ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا نِصْفُ مَا لِلْحُرَّةِ وَلِلْحَامِلِ الْحُرَّةُ وَالْأُمَةُ وَإِنْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَضَعُ حَمْلُهَا وَلِمَنْ حَبِلَتْ بَعْدَ مَوْتِ الصَّبِيِّ عِدَّةُ الْمَوْتِ وَلَا نُسَبُّ فِي وَجْهِهِ وَلَا مَرَأَةُ الْفَارِّ لِلْبَائِنِ أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ وَلِلرَّجْعِيِّ مَا لِلْمَوْتِ وَلِمَنْ أَعْتَقَتْ فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ، كَعِدَّةِ حُرَّةٍ وَفِي عِدَّةِ بَائِنٍ أَوْ مَوْتِ كَأُمَةٍ وَأَيْسَةُ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ عِدَّةِ الْأَشْهُرِ تَسْتَأْنَفُ بِالْحَيْضِ كَمَا تَسْتَأْنَفُ بِالشُّهُورِ مَنْ حَاضَتْ حَيْضَةً ثُمَّ أَيْسَتْ وَعَلَى مُعْتَدَةٍ وَطِئَتْ بِشَبْهَةِ عِدَّةٍ أُخْرَى وَتَدَاخَلْتَا فَإِذَا تَمَّتِ الْأُولَى انْقَضَى بَعْضُ الثَّانِيَةِ وَعِدَّةُ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ عَقِيبُ تَفْرِيقِهِ، أَوْ عَزَمَهُ تَرَكَ الْوِطْءَ وَتَنَقَضِي الْعِدَّةِ وَإِنْ جَهِلَتْ وَإِنْ نَكَحَ مُعْتَدَتَهُ مِنْ بَائِنٍ وَطَلَّقَ قَبْلَ الْوِطْءِ، وَجِبَ مَهْرٌ تَامٌ وَعِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ وَلَا عِدَّةٌ عَلَى ذِمَّةٍ طَلَقَهَا ذِمِّيٌّ وَلَا حَرْبِيَّةٌ خَرَجَتْ إِلَيْنَا مُسْلِمَةً إِلَّا الْحَامِلُ تَجِدُ مُعْتَدَةَ الْبَائِنِ وَالْمَوْتِ: كَبِيرَةً، عَاقِلَةً، مُسْلِمَةً بِتَرْكِ الزَّيْنَةِ وَلُبْسِ الْمُرْغَفَرِ وَالْمُعْضَفَرِ وَالذَّهْنِ وَالْحِنَاءِ وَالطَّيِّبِ وَالْكُحْلِ إِلَّا بَعْدَ لَا مُعْتَدَةَ عِتَرٍ وَنِكَاحٍ فَاسِدٍ وَلَا تُحْطَبُ مُعْتَدَةٌ إِلَّا تَغْرِيطًا وَلَا تَخْرُجُ مُعْتَدَةُ الرَّجْعِيِّ وَالْبَائِنِ مِنْ بَيْتِهَا أَصْلًا وَتَخْرُجُ مُعْتَدَةُ الْمَوْتِ فِي الْمَلُوبِنِ وَتَبَيَّتْ فِي مَنَزْلِهَا وَتَعْتَدُ فِي مَنَزْلِهَا وَقَدْ فَزَقَتْ وَالْمَوْتُ إِلَّا أَنْ

تخرج أو خافت تَلَفَ مالها، أو الانهدام، أو لم تجد كِزَاءَ البيت ولا بد من سترة بينهما في البائن وإن ضاق المنزل عليهما فالأولى خروجُه وَحَسَنَ أن يجعل بينهما امرأة قادرة على الحِيلولة ولو أبانها، أو مات عنها في سفر وليس بينها وبين مصرها مسيرة سفر، رجعت إلى مصرها وإن كانت تلك من كل جانب فإن كانت في مفازة خُيرت والعود أحمَدُ وإن كانت في مصر تعتد ثَمَّةً ثم تخرج بمحرم.

فصل (في الحَضَانَةِ)

الحَضَانَةُ لِلأُمِّ بلا جَبْرِها طَلَّقَتْ أو لا ثم أُمُّها وَإِنْ علَّت ثم أُمُّ أَبِيهِ لِلأُمِّ ثم أختها لأبٍ وأُمُّ، ثم لَأُمِّ، ثم لأبٍ ثم خالته كذلك ثم عَمَّتْ كذلك بشرط حرّيتهن فلا حق لَأُمِّ ولا أُمِّ ولد والذمية كالمسلمة حتى يعقِلَ دَيْثًا وبنكاحٍ غير مَحْرَمٍ سقط حقُّها وبمَحْرَمٍ لا كَأُمِّ نَكَحَتْ عَمُّهُ وَجَدَّةٌ جَدُّهُ ويعودُ الحق بزوالِ نكاح سقط به ثم للعَضْبَاتِ على ترتيبهم لكن لا تُدْفَعُ صَبِيَّةٌ إِلَى عَضْبَةٍ غير مَحْرَمٍ، كمولى العَتَاقة، وابن العمِّ ولا فاسقٍ مَاجِنٍ ولا يُخَيَّرُ طِفْلٌ وَالْأُمُّ والجدة أحق به حتى يأكل ويشرب، ويلبَسَ، ويستنجي وحْدَهُ وبالبنت حتى تحيض وعن محمد حتى تُشْتَهَى وهو المعتبر لفساد الزمان وغيرهما حتى تُشْتَهَى ولا تسافر مُطَلَّقةً بولدها إلا إلى وطنها الذي نكحها فيه وهذا لِلأُمِّ فقط.

فصل في ثُبُوتِ النِّسَبِ

أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَأَكْثَرُهَا سِتَانٌ وَزَوْجُهَا رَجُلٌ صِدْقٌ فَيُثَبِّتُ نِسَبُ وَلَدٍ مَعْتَدَةِ الرَّجْعِيِّ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَيْنِ مَا لَمْ تُقَرِّ بِمُضِيِّ الْعِدَّةِ فَتُثَبِّتُ الرَّجْعَةُ وَلِأَقْلٍ مِنْهُمَا لَا وَمَبْثُوتَةٌ وَلِدَتْهُ لِأَقْلٍ مِنْهُمَا لَا لِأَكْثَرِ مِنْهُمَا إِلَّا بِدَعْوَةٍ وَيُحْمَلُ عَلَى وَطَنِهَا بِشَبْهَةٍ فِي الْعِدَّةِ إِذَا جَحَدَ وَلَادَةُ زَوْجَتِهِ ثَبَّتْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ.

فصل في النِّفْقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَالسُّكْنَى

تَجِبُ النِّفْقَةُ وَالْكِسْوَةُ وَالسُّكْنَى عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ لِلْعُزْسِ مُسْلِمَةً أَوْ كَافِرَةً كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً تَوَطَّأَ يَقْدِرُ حَالَهُمَا فَتَجِبُ فِي الْمُوَسِّرَيْنِ نَفَقَةُ الْيَسَارِ وَالْمُعْسِرَيْنِ نَفَقَةُ الْإِعْسَارِ وَفِي الْمُوَسِّرِ وَالْمُعْسِرَةِ وَعَكْسُهُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ وَلَوْ فِي

بيت أبيها أو مرضت في بيت الزوج لا لناشئة خرجت من بيته ومحبوسة بدنين ولا مريضة لم تُزَفْ ومغصوبة كزها وحاجة لا معه ولو كانت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء وعليه ميسرا نفقة خادم واحد لها فقط لا معسرا في الأصح ولا يفرق بينهما لعجزه عنها وتؤمر بالاستدانة عليه ومن فُرِضت لعساره فأيسر تَمِّم نفقة يساره إن طلبت وتسقط في مدة مضت إلا إذا سبق فَرَضُ قاضٍ، أو رضيا بشيء فتجب لما مضى ما دام حيين، فإن مات أحدهما، أو طلقها قبل قبض سَقَطَ المقروض إلا إذا استدان بامر القاضي ولا تُسترد معجلة مُدَّة، مات أحدهما قبلها ونفقة عِزِّس القِنِّ عليه يباع فيها مرة بعد أخرى وفي ذين غيرها يُباع مرة واحدة وتجب سُكناها في بيت ليس فيه أحد من أهله ولو ولده من غيرها إلا برضاها وبيت مفرد من دار له غَلَقَ كَفَّاهَا وله منع والديها وولدها من غيره من الدخول عليها لا من النظر إليها وكلامها متى شاؤوا وقيل: لا يمنع من الخروج إلى الوالدين ولا من دخولهما عليها، كل جُمعة، وفي مَحْرَمٍ غيرهما كل سنة وهو الصحيح وتُفَرَضُ نفقة عِزِّس الغائب وطِفله وأبويه في مال له من جنس حقهم فقط عند مُؤَدِّع أو مُضارب، أو مديون إن أقرَّ به وبالنكاح أو عَلِمَ القاضي ذلك ويُحَلِّفُهَا أنه لم يُعْطِهَا النفقة ويُكْفِلُهَا لا بإقامة بينة ليفرض عليه ويأمرها بالاستدانة ولا يقضي بالنكاح للحاجة ولمطلقة الرجعي، والبائن، والمفارقة بلا معصية، كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة النفقة والسكنى لا لمعتدة الموت والمفارقة بمعصية كالردة، وتقبيل ابن الزوج ورثة معتدة الثلاث تُسَقَطُ النفقة لا تَمَكِينُهَا ابنه ونفقة الطفل فقيرا على أبيه لا يشاركه أحد كتفقة أبويه وعزسه وليس على أمه إرضاعه إلا إذا تعيشت ويستأجر الأب مَنْ يُرْضِعُهُ عندها ولو استأجرها مَنكُوحَةً له أو معتدة من رجعي لثُرْضِعَهُ لم يُجْزَ وفي المبتوتة روايتان ولإرضاعه بعد العدة صَحٌّ وهي أحق من الأجنبية إلا أن تطلب زيادة أجر ونفقة البنت بالغة والابن زَمِنًا على لأب خاصة وبه يفتى وعلى المؤيسر يسار الفطرة نفقة أصوله الفقراء بالسوية بين الابن والبنت ويُعتبر فيها فيه القرب والجزئية ففي مَنْ له بنت وابن ابن على البنت وفي ولد بنت وأخ على ولدها ونفقة كل ذي رحم مَحْرَمٍ صغير أو بالغة فقيرة أو ذَكَرٍ زَمِنَ، أو أعمى: على قدر الإرث ويعتبر أهلية الإرث لا حقيقته فنفقة مَنْ له خال وابن عم على الخال ولا نفقة

مع الاختلاف دينا إلا للزوجة والأصول والفروع ولا مع الفقر إلا لها وللأفروع ولا للغني إلا لها وباع الأب غرض ابنه لا عقاره لتفقيته لا لدين له عليه سواها ولا الأم تباع ماله لتفقيتها وضمن مؤدع الابن لو أنفقها على أبيه بلا أمر قاض لا الأبوان لو أنفقا ماله عندهما وإذا قضى بنفقة غير العزس ومضت مدة سقطت إلا أن يأذن القاضي بالاستدانة ونفقة المملوك على سيده فإن أبى كسب وأنفق وإن عجز عنه أمر ببيعه.

كتاب العتاق

وهو يصح من حرٍ مكلف بصريح لفظه بلا نية، كأنك حر، أو معتق، أو عتيق، أو أعتقتك، أو محرر، أو حررتك أو هذا مولاي أو هذه مولاتي أو يا مولاي ورأسك حر ونحوه مما عثر به عن البدن وبكنايته إن نوى ك: لا ملك لي عليك، ولا سبيل ولا رق وخرجت عن ملكي، وخليت سبيلك ولأمتي قد أطلقتك و: هذا ابني للأصغر والأكبر لا ب: يا ابني و: يا أخي ولا سلطان لي عليك ولفظ الطلاق وبكنايته مع نية العتق وأنت مثل الحر بخلاف ما أنت إلا حر ومن ملك ذا رحم محرم منه أو أعتق لوجه الله تعالى أو للشيطان أو للضمن أو مكرها أو سكران أو أضاف عتقه إلى ملك أو شرط ووجد عتق كعبد لحزبي خرج إلينا مسلما والحفل يتبع أمه في الملك والزق وفي العتق وفروعه إلا أن ولد الأمة من مولاهما حر.

فصل في عتق البعض وغيره

إن أعتق بعض عبده صح وسعى فيما بقي وهو كالمكاتب بلا رد إلى الزق لو عجز وقال: عتق كله ولو أعتق شريك خطه أعتق الآخر أو استشعاه أو ضمن المعتق قيمة خطه لا معسرا والولاء لهما إن أعتق أو استسعى وللمعتق إن ضمنه ورجع به على العبد وقال: له ضمانه غنيا والسعاية فقيرا فقط والولاء للمعتق في الوجهين ومن ملك ابنه مع آخر عتق حصته ولم يضمن وقال: ضمن غنيا إلا في الإرث وإن قال لعبده أحدكما حر، فخرج واحد ودخل ثالث فأعاد ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة أرباعه، ومن كل من غيره نصفه وعند محمد عتق ربع من دخل وإن قال في مرضيه ولم يجز وارث جعل كل عبد سبعة وعتق ممن ثبت ثلاثة ومن كل من غيره سهمان، وعند

محمد جعل كل ستة وعشرون ممن خرج سهمان، وممن ثبت ثلاثة، وممن دخل سهم وسعى كل في الباقي والوطء والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت، وتدبير، واستيلاد، وهبة، وصدقة مسلمتين في عتيق مبهم دون وطء فيه والشهادة بالعتق المبهم باطلة لا الطلاق المبهم.

فصل في الحلف بالعتق وبه على مال

ويعتق بـ: إن دخلت الدار فكل عبد لي يومئذ حر، من له حين دخل ملكه وقت الحلف أو لا الفعل وعوض منه وبلا يومئذ من له وقت حلفه فقط لا الحمل بكل مملوك لي ذكر حر ومن أعتق على مال أو به فقبيل عتق والمال دين عليه والمعلق عتقه بالأداء مأذون إن أدى عتق لا مكاتب وفي أنت حر بعد موتي بألف إن قبل بعد موته وأعتقه الوارث عتق وإلا لا وإن حرره على خدمته سنة عتق ويخدمه سنة فإن مات قبلها يجب قيمته وعند محمد: قيمة خدمته.

فصل في التدبير والاستيلاد

من أعتق بعد موته مطلقاً أو إلى مدة غلب موته قبلها تدبير لا بيع ولا يوهب ويستخدم ويستأجر والمدبرة ثوطاً وتنكح وإن مات سيده من ثلث ماله وسعى فيما زاد وإن استغرق المدبر دينه ففي كله وإن قال: إن ميت في مرضي هذا صح بيعه وإن وجد الشرط عتق كالمدبر وأمة ولدت من سيدها فادعى أو من زوج فملكها أم ولده وحكمها كالمدبرة إلا أنها تعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب الولد إلا بدعوة ثم بلا دعوة لكن يتنفي الولد بالنفي.

فصل في الولاء

من عتق بإعتاق، أو بفرع له أو بملك قريبه إياه، فولأؤه لسيده وإن شرط عدمه ومن أعتق أمة زوجها فإن فله ولأء الولد فإن أعتق جراً ولأء ابنه إلى قومه إن كان بين إعتاق الأم وولادتها أكثر من نصف حؤول والمعتق عصبة قدم النسبة عليه وهو على ذي الرجم فإن مات السيد ثم المعتق، فولأؤه لأقرب عصبة سيده على الترتيب بالولاء بعد المعتق ولا ولأء للنساء إلا ما أعتقن.

كتاب المكاتب

الكتابة إعتاق المملوك يداً حالاً ورقبة مالاً فإن كاتب قته ولو صغيراً يغفل بمال حال أو منجم أو مؤجل أو قال: جعلت عليك ألفاً تؤديها نجوماً أولها كذا، وآخرها كذا، فإن أديته فانت حر، وإن عجزت فقن، وقيل العبد، صبح وخرج من يده دون ملكه وعتق مجاناً إن أعتق وعبرم السيد العقر إن وطء مكاتبته والأزش إن جنى عليها، أو على ولدها، أو مالها وصحت على حيوان ذكر جنسه فقط ويؤدي الوسط أو قيمته وفست على قيمته وعلى خمر، أو خنزير من المسلم وصح للمكاتب البيع والشراء والسفر وإنكاح أمته وكتابة قته وله ولاؤه إن أدى بعد عتيقه ولسيده إن أدى قبله لا تزوجه ولا هبته ولو بعوض ولا تصدقه إلا بيسير وتكفله وإقراضه وإعتاق عبده وبيع نفس عبد منه وإنكاحه والأب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب وإذا عجز عن أداء نجم إن كان له وجه سيصل إليه لا يعجزه الحاكم ويؤممه إلى ثلاثة أيام وإلا عجزه وفسخها بطلب سيده أو سيده برضاه وعاد رقه وما في يده لسيده فإن مات وقضى البذل من ماله، وحكم بموته حراً والإرث منه وعتق بيته ولذوا في كتابته أو شراهم أو كوتب هو وابنه، صغيراً أو كبيراً بمرة وطاب لسيده إن أدى إليه من صدقة فعجز ولا تنفسح بموت السيد وأدى البذل إلى ورثته على نجومه وإن أعتقه بعضهم لا يصح وإن أعتقوه عتق مجاناً.

كتاب الأيمان

هي ثلاث: فحلفه على فعل أو ترك ماض كاذباً عمداً غموش يأنم به وظاناً أنه حق، وهو ضلته لغو يرجى عفوهُ وعلى آتٍ منعقدة وكفر فيه فقط إن حنث ولو سهواً أو كزهاً حلف أو حنث والقسم بالله أو باسم من أسمائه كالرحمن، والرحيم، والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته: كعزة الله، وجلاله وكبريائه، وعظمته، وقدرته لا بغير الله كالنبي، والقرآن، والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفاً كرحمته، وعلمه، ورضائه، وغضبه، وسخطه، وعذابه وقوله لغمر الله وإيم الله وعهد الله وميثاقه وأقسم، وأحلف، وأشهد، وإن لم يقل: بالله وعليّ نذر أو يمين أو عهد وإن لم يضاف إلى الله وإن فعل كذا فهو كافر وإن لم يكفر علقه بماض أو آتٍ وسوكنه ميخوزم بخدائي قسم وحقاً

وحق الله وحرمة وسؤكند خورم بخداي يابطلاق زن وإن فعله فعليه غضبه أو سخطه، أو لعنته أو أنا زان، أو سارق، أو شارب خمر، أو آكل ربنا وخزوف القسم: الواو، والباء، والتاء وقد تضرر ك: الله لأفعلن.

كفارة اليمين

وكفارته عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين كما هي في الظهار أو كسوتهم لكل ثوب يسثر عامة بدنه فلم تجز السراويل فإن عجز عنها وقت الأداء صام ثلاثة أيام ولاء بلا حنث ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع أبويه حنث وكفر ولا كفارة في حلف كافر وإن حنث مسلمًا ومن حرم ملكه لا يحرم عليه وإن استباحه كفر.

فصل في الحلف في الفعل أو الترك من الدخول والخروج وغيرهما

من حلف لا يدخل بيتًا يحنث بدخول صفة لا الكعبة أو مسجد، أو بيعة أو كنيسة أو دھليز أو ظلة باب دار كما في: لا يدخل دارًا فدخل دارًا خربة وفي: هذه الدار، يحنث إن دخلها منهدمة صحراء، أو بعدما بُنيت أخرى أو وقف على سطحها وقيل: في عرفنا لا يحنث كما لو جعلت مسجدًا، أو بُستانًا، أو بيتًا أو دخلها بعد هدم الحمام و: كهذا البيت ودخله منهدمًا صحراء أو بعدما بُني بيتًا آخر أو هذه الدار فوقف في طاق الباب لو أغلق كان خارجًا أو: لا يسكنها وهو ساكنها، أو: لا يلبسه وهو لابس، أو: لا يزكه وهو زاكبه فأخذ في الثقلة ونزع ونزل بلا مكث أو: لا يدخل فقعد فيها إلا أن يخرج ثم يدخل وفي: لا يسكن هذه الدار لا بد من خروجه بأهله ومتاعه أجمع، حتى يحنث بوثد بقي في المستأجرة والمستعارة عندنا كالمملوكة. وخضه مالك والشافعي بالدخول بخلاف المضر والقزيرة وحنث في لا يخرج لو حوّل وأخرج بأمره لا إن أخرج بلا أمره مكرهاً أو راضياً ومثله لا يدخل أقسامًا وحكمًا ولا في لا يخرج إلا إلى جنازة، إن خرج إليها ثم أتى إلى أمر آخر وحنث في لا يخرج إلى مكة، فخرج يريدُها ورجع لا في لا يأتيها حتى يدخلها وذهابه كخروجه في الأصح وفي: لياتين مكة ولم يأتها لا يحنث إلا في آخر حياته وحنث في: لياتينه غذا إن استطاع إن لم يأتها بلا مانع كمرض أو سلطان ودَيْن نية الحقيقة وشُرط للبر في: لا تخرج إلا بإذنه، لكل

خروج إذن لا في إلا أن آذن وللحنث في: إن خرجت وإن ضربت لمريضة خروج أو ضرب عبد فغلها قوراً وفي إن تغديت بعد تعال تغد معي، تغديه معه وكفى مطلق التغدي إن ضم اليوم ومزكب المأذون ليس لمولاه في حق الخلف إلا إذا لم يكن عليه دين مستغرق ونواه ويقيد الأكل من هذه النخلة بشمرها وهذا البر بأكله قضمًا وهذا الدقيق بأكل خبزه فلا يحنث لو استقه كما هو وأكل الشواء باللحم والطبخ بما طبخ من اللحم والرأس برأس يكبس في التناير ويباع في مصره والشحم بشحم البطن والخبز بخبز البر والشعير لا خبز الأرز ببلد لا يعتاد والفاكهة بالتفاح، والمشمش، والبطيخ لا العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار والشرب من نهر بالكزح منه فلا يحنث لو شرب منه بإناء بخلاف الخلف من مائه وتحليف الوالي رجلاً ليعلمه بكل داعر أتى بحال ولايته والضرب والكسوة، والكلام، والدخول عليه بالحياة لا الغسل والقريب بما دون الشهر في ليقضين دينه إلى قريب، والشهر بعيد وما اضطلع به فإدام وكذا الملح لا الشواء ولا يحنث في لا يأكل من هذا البسر فأكله رطباً، أو من هذا الرطب، أو اللبن فأكله تمرًا، أو شيرازًا أو بسرًا فأكل رطب أو لحمًا فأكل سمكًا أو لحمًا أو شحمًا فأكل ألية ولا في لا يشتري رطبًا، فاشترى كباسة بسر فيها رطب وحنث لو حلف لا يأكل رطبًا أو بسرًا، أو لا رطب ولا بسرًا، فأكل مذبذبًا أو لا يأكل لحمًا فأكل كبدًا أو كرشًا أو لحم خنزير، أو إنسان والغداء الأكل من طلوع الفجر إلى الظهر، والعشاء منه إلى نصف الليل، والشحور منه إلى الفجر وفي: إن لبست، أو أكلت، أو شربت، ونوى عينا لم يصدق أصلاً ولو ضم ثوبًا أو طعامًا أو شربًا دين وتصور البر شرط صحة الخلف خلافاً لأبي يوسف فمن حلف لأشرب ماء هذا الكؤز اليوم، ولا ماء فيه أو كان فصب في يومه لا يحنث وإن أطلق عن الوقت فكذا في الأول دون الثاني وفي نحو ليضعدن السماء، أو ليقلبن هذا الحجر ذهبًا، أو ليقثلن فلانًا عالمًا بموته انعقد لتصور البر وحنث للعجز وإن لم يعلم فلا ومد شعرها وحنثها، وعصها كضربها وقطن ملكه بعد إن لبست من غزلك فهدي فغزله ونسج ولبس هدي وخاتم ذهب خلّي لا خاتم فضة وعندهما عقد لؤلؤ لم يرضع خلّي وبه يفتى ومن حلف لا ينأ على هذا الفراش، فنام على قوام فوقه حنث لا من جعل فوقه فراشاً آخر أو حلف لا يجلس على الأرض

فجلس على إساط أو حصير ولو حال بينه وبينها لباسه حيث كمن خلف لا يجلس على هذا السرير، فجلس على إساط فوقه بخلاف جلوسه على سرير آخر فوقه ولا يفعلُه يقُع على الأبد ويفعلُه على فعله مرةً وبه عليّ المشي إلى بيت الله، أو إلى الكعبة يجب حج أو عمرة مشيًا ويجب دم إن زكَب ولا شيء به عليّ الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الحرام أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة ولا يعتق عبد قيل له إن لم أحج العام فأت حر فشهدا بتخره كوفة وحيث بصوم ساعة في: لا يصوم لا لو ضم يومًا أو صومًا حتى يتم يومًا وبركة في: لا يصلي لا بما دونها ولو ضم صلاة فشفع لا بأقل وبولد ميت في: إن ولدت فأنت كذا وعنت الحي في: إن ولدت فهو حر إن ولدت ميتًا ثم حيًا وفي ليقضين دينه اليوم وقضاء زئوفًا أو نبهجة أو مستحقة أو باعه به شيئًا وقبضه بَر ولو كان سثوة أو رصاصًا أو وهب له لا وفي: لا يقبض دينه درهمًا دون درهم، حيث بقبض كُله متفرقًا لا ببعضه ذُون باقيه أو كله بوزنين لم يتخللها إلا عمل الوزن ولا في إن كان لي إلا مائة فكذا لم يملك إلا خمسين ولا في لا يَشُم ريحانًا إن شَم وردًا أو ياسمينًا والبنفسج والورد على الورق.

فصل في حلف القول

حيث في: لا يكلمه إن كلمه نائمًا شرط إيقاظه وفي لا يكلمه إلا بإذنه، إن أذن ولم يعلم به فكلمه وفي: لا يكلم صاحب هذا الثوب، فباعه وكلمه وفي: لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيخًا وفي هذا حر إن بعته والجزاء لا ينزل في غير الملك أو اشتريته، إن عقد بالخيار وفي إن لم أبعه فكذا، فأعتق أو دبّر وبفعل وكيله في حلف النكاح، والطلاق، والخلع، والعنت، والكتابة، والصلح عن دم عمد، والهبة، والصدقة، والقرض، والاستقراض، والإيداع، والاستيداع، والاستعارة، والإعارة، والذبح، وضرب العبد، وقضاء الدين وقبضه، والبناء، والخياطة، والكسوة، والحمل لا في البيع والشراء، والإجارة، والاستجار، والصلح عن مال، والخضومة، والقسمة، وضرب الولد ولا في لا يتكلم فقرأ القرآن، أو سبح، أو هلل، أو كبر في صلاته أو خارجها ويوم أكلمه على الملوين وصح نية النهار وليلة أكلمه على الليل وإلا أن للغاية كحتى ففي إن كلمته إلا أن يقدم زيد أو حتى حيث إن كلمه قبل قُدومه وفي لا يكلم عبده أو امرأته أو صديقه

أو لا يدخل داره إن زالت إضافته وكلمته، لا يحنث في العبد أشار إليه بهذا أولاً وفي غيره إن أشار بهذا حينئذ وإلا فلا وحينئذ وزمان بلا نية نصف سنة نكح أو عرّف ومعهما ما نوى والدهر لم يُذر مُنكراً وللأبد معروفاً وأيام مُنكرة ثلاثة وأيام كثيرة، والأيام، والشهور عشرة وفي أول عبد اشتريه حر، إن اشتري عبداً عتق وإن اشتري عبدين ثم آخر، فلا أصلاً فإن ضمّ وحده عتق الثالث وفي آخر عبد إن اشتري عبداً ومات لم يعتق فإن اشتري عبداً ثم آخر، ثم مات عتق الآخر يوم شَرى من كل ماله وعندهما: يوم مات من ثلثه ولا يصيرُ الزوج فاراً لو علق الثلاث به خلافاً لهما وبكل عبدٍ بشرني بكذا فهو حر عتق أول ثلاثة بشروه متفرقين والكل إن بشروه معاً وسقطَ بشراء أبيه لكفاريته هي لا بشراء عبد خَلَف بعثقه ولا مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارته بشرائها وتعتق بـ: إن تسريّت أمة فهي حرة، مَنْ تسراها وهي ملكه يوم خَلَف لا مَنْ شَرَّها فتسراها وعتق بكل مملوكٍ لي حرٌّ أمهات أولاديه ومُدَبَّرُوهُ وعبيده لا مكاتبوه إلا بنيتهم وبهذا حرٌّ أو هذا وهذا لعبيده ثلثهم وخير في الأوليين كالطلاق ولا م دخل على فعل يقع عن غيره كبيع، وشراء، وإجارة، وخياطة، وصياغة وبناء اقتضى أمره ليخضع به فلم يحنث في: إن بعث لك ثوباً، إن باعه بلا أمره ملكه أو لا وإن دخل على عينٍ أو فعل لا يقع عن غيره كأكل، وشرب، ودخول وضرب الولد، اقتضى ملكه فحنث في: إن بعث ثوباً لك، إن باع ثوبه بلا أمره وفي كل عرسٍ لي فكذا، بعد قول عرسه: نكحت عليّ، طلقت هي وصح نية غيرها ديانة.

كتاب البيع

هُوَ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ بِتَرَاضٍ وَيَتَعَقَّدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ وَيَلْفَظِي مَاضٍ وَيَتَعَاظُ مُطْلَقاً وَإِذَا أُوجِبَ وَاحِدٌ قَبْلَ الْآخَرِ كُلُّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ تَمَنُّ كُلِّ وَمَا لَمْ يَقْبَلْ بَطَلَ الْإِجَابُ، إِنْ رَجَعَ الْمَوْجِبُ أَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا وَإِذَا وَجِدَا لَزِمَ وَيُعْرَفُ الْمَبِيعُ بِالْإِشَارَةِ لَا بِذِكْرِ الْقَدْرِ وَالْوَضِيفِ إِلَّا فِي السَّلَمِ وَالثَّمَنِ بِأَحَدِهِمَا وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِثَمَنِ حَالٍ وَمَوْجِلٍ بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ فِي السَّلَمِ وَلَا يَضُرُّ الْجُزْأُ إِلَّا فِي الْجَنَسِ بِالْجَنَسِ وَمُطْلَقُ الثَّمَنِ يُحْمَلُ عَلَى الْأَرْوَاحِ فَإِنْ اسْتَوَى رَوَاجُ الثَّمَنِ فَسَدَ إِنْ اخْتَلَفَتْ مَالِيَّتُهَا وَإِنْ بَاعَ ذُو أَفْرَادٍ كُلُّ وَاحِدٍ بِكَذَا فَإِنْ لَمْ تَتَّفَاقُوا صَحَّ فِي وَاحِدٍ وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ وَإِنْ بَاعَ ضُبْرَةٌ عَلَى أَنَّهَا

مِائَةُ صَاعٍ بِمِائَةِ فَإِنْ نَقَصَ أَخَذَ الْمُشْتَرِي بِالْحِصَّةِ أَوْ فَسَخَ وَإِنْ زَادَ فَلِلْبَائِعِ وَفِي الْمَذْرُوعِ أَخَذَ الْأَقْلَ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ وَالْأَكْثَرَ لَهُ وَإِنْ قَالَ كُلُّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ فَبِالْحِصَّةِ فِيهِمَا وَصَحَّ بَيْعُ الثَّرِي فِي سُئْبِهِ وَالْبَاقِلَاءِ وَنَحْوِهِ فِي قَشْرِهِ الْأَوَّلِ وَبَيْعُ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا أَوْ قَدْ بَدَأَ وَيَجِبُ قَطْعُهَا وَشَرْطُ تَرْكِهَا عَلَى الشَّجَرِ يَفْسِدُ الْبَيْعُ أَنْ يَأْذَنَ كَاسْتِثْنَاءٍ قَدَرٍ مَعْلُومٍ.

فصل في خيار الشرط

صَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ لِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلُّ لَا أَكْثَرَ إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ أَجَازَهُ فِي الثَّلَاثَةِ وَكَذَا إِنْ شَرَطَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُذِ الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَا يَبِيعُ وَلَا يَخْرُجُ مَبِيعٌ عَنْ مَلِكٍ بَائِعِهِ مَعَ خِيَارِهِ فَهَلْكُهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْقِيَمَةِ كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ وَيَخْرُجُ مَعَ خِيَارِ الْمُشْتَرِي فَهَلْكُهُ فِي يَدِهِ بِالثَّمَنِ كَتَعْيِيهِ لَكِنْ لَا يَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي وَلَا الْغَرَمَاءُ فَلَا تُثَبِّتُ أَحْكَامُ الْمَلِكِ كَعِثْقِ قَرِيْبِهِ وَنَحْوِهِ وَالْفَسْخُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ صَاحِبُهُ فِي الْمُدَّةِ بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ وَيَسْقُطُ الْخِيَارُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى كَالرُّكُوبِ وَالْوُطْءِ وَشِرَاءِ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَوْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى أَنْ يَعَيِّنَ أَحَدًا صَحَّ لَا فِي الْأَكْثَرِ وَشِرَاءِ عِبْدَيْنِ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا، صَحَّ إِنْ فَضَّلَ الثَّمَنَ وَعَيَّنَ مَحَلَّ الْخِيَارِ وَفَسَدَ الْبَيْعُ فِي الْأَوْجُهَةِ الْبَاقِيَةِ وَعَبْدٌ مُشْرِي بِشَرْطٍ كَثِيرٍ وَلَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ بِثَمَنِهِ أَوْ تَرَكَ وَلِوَرُثَ خِيَارُ التَّعْيِينِ وَالْعَيْنِ لَا الشَّرْطِ وَالرُّوْيَةِ.

فصل في خيار الرؤية

صَحَّ شِرَاءُ مَا لَمْ يَرَهُ وَلِلمُشْتَرِي خِيَارُهُ عِنْدَهَا إِلَى أَنْ يَوْجَدَ مُبْطِلُهُ وَإِنْ رَضِيَ قَبْلَهَا فَلَا يَصَحُّ إِسْقَاطُهُ قَبْلَهَا لَا لِبَائِعِهِ لَهُ الْخِيَارُ وَتَبْطُلُهُ وَخِيَارُ الشَّرْطِ تَعْيِيْنُهُ وَتَصَرُّفُهُ يُوجِبُ حَقًّا لِغَيْرِهِ كَالْبَيْعِ بِلَا خِيَارٍ قَبْلَ الرُّوْيَةِ وَبَعْدَهَا وَمَا لَا يُوجِبُهُ كَالْبَيْعِ بِخِيَارٍ وَمُسَاوَمَةٍ وَهَبَةٍ بِلَا تَسْلِيمٍ يَبْطُلُ بَعْدَهَا فَقَطْ وَيُعْتَبَرُ رُؤْيُ الْمَقْصُودِ كَوَجْهِ الْأَمَةِ وَالْدَّائِيَةِ وَكَقَلْبِهَا وَمَوْضِعِ عِلْمِ الْمُعْلَمِ وَظَاهِرِ غَيْرِهِ وَيُثْبِتُ مَقْصُودَةً وَتَنْظَرُ وَكَيْلِهِ بِالشِّرَاءِ أَوْ الْقَبْضِ لَا تَنْظَرُ رِسُولُهُ وَجَسُّ الْأَعْمَى وَشَمُّهُ وَذَوْقُهُ وَوَضْفُ الْعَقَارِ عِنْدَهُ وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ شَرَى فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ تَغَيَّرَ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ وَلِلمُشْتَرِي فِي عَدَمِ رُؤْيَيْهِ.

فصل في خيار الغيب

وَلِلْمُشْتَرِي وَجَدَ بِمُشْرِيهِ غَيْبًا نَقَضَ ثَمَنَهُ عِنْدَ التَّجَارِ رَدُّهُ أَوْ أَخْذَهُ بِثَمَنِهِ كُلَّهُ وَالْإِبَاقُ
وَالْبَوْلُ فِي الْفَرَاشِ وَسَرِقَةُ صَغِيرٍ يَغْفُلُ غَيْبٌ وَيَالِغُ غَيْبٌ آخَرُ وَجُنُونُ الصَّغِيرِ غَيْبٌ أَبَدًا
وَالْبَحْرُ وَالذَّفَرُ وَالزَّنَا وَالتَّوَلَّدَ مِنْهُ غَيْبٌ فِيهَا لَا فِيهِ وَالْكَفَرُ غَيْبٌ فِيهِمَا وَالتَّرْوُجُ غَيْبٌ
فِيهِمَا وَالْحَبْلُ غَيْبٌ فِي الْأُمَةِ وَالِاسْتِحَاضَةُ وَازْتِفَاعُ حَيْضٍ بَنَتْ سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً غَيْبٌ
وَيَطْهَرُونَ فِي أَوَانِهِ وَإِنْ ظَهَرَ غَيْبٌ قَدِيمٌ بَعْدَ مَا مَاتَ أَوْ أَعْتَقَهُ مَجَانًا أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ
رَجَعَ بِالنَّقْضَانِ لَا بَعْدَ مَا أَعْتَقَ عَلَى مَالٍ كَاتِبَةٍ أَوْ قَتَلَهُ، أَوْ بَعْدَ مَا أَكَلَ بَغْضَةً، أَوْ أَكَلَ كُلَّهُ،
أَوْ لَبَسَ فَتَخَرَّقَ يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ وَبَعْدَ مَا حَدَثَ غَيْبٌ رَجَعَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ الْبَائِعُ كَذَلِكَ مَا لَمْ
يَخْتَلِطْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلَا يَرْجِعُ إِنْ بَاعَ قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ وَيَعْدُ كَسْرِ الْجَوْرِ وَالْبَطِيخِ رَجَعَ
بِالنَّقْضَانِ فِي الْمُشْتَفَعِ بِهِ وَيَالْكُلِّ فِي غَيْرِهِ وَإِذَا ادَّعَى الْإِبَاقُ أَثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ نَكُودِ الْبَائِعِ
عَنِ الْخَلِيفِ عَلَى الْعِلْمِ ثُمَّ بَرَّهَنَ عَلَى أَنَّهُ أَبَقَ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ حَلَفَهُ أَنَّهُ بَاعَهُ وَسَلَّمَهُ وَمَا
أَبَقَ قَطُّ أَوْ مَا لَهُ حَقُّ الرَّدِّ بِهَذِهِ الدَّعْوَى وَلَا ثَمَنٌ عَلَى الْمُشْتَرِي إِذَا ادَّعَى الْغَيْبَ حَتَّى
يَتَبَيَّنَ عَدَمُهُ وَمُدَاوَاةُ الْمَجِيبِ وَرُكُوبُهُ فِي حَاجَتِهِ يَكُونُ رِضًا لَا لِرَدِّهِ أَوْ سَفِيهِهِ أَوْ شِرَاءِ
عَلْفِهِ وَلَا بَدْلَ لَهُ مِنْهُ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ صَفْقَةً وَوَجَدَ بِأَحَدِهِمَا غَيْبًا رَدَّهُ خَاصَّةً إِنْ قَبَضَهُمَا
وِلَا أَخَذَهُمَا أَوْ رَدَّهُمَا كَمَا فِي الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ وَإِنْ قَبَضَ وَلَوْ اسْتَحَقَّ الْبَغْضُ لَمْ يَزِدْ
الْبَاقِي بِخِلَافِ الثُّوبِ وَصَحَّ إِنْ بَرَىءَ مِنْ كُلِّ غَيْبٍ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهَا.

فصل في البيع الصحيح، والباطل، والفاسد، والمكروه

بَطْلُ بَيْعٍ مَا لَيْسَ بِمَالٍ كَالدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَالْحَرِّ وَأَتْبَاعِهِ وَيَبِيعُ مَالٌ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ كَالْخَمْرِ
وَالْخِنْزِيرِ بِالثَّمَنِ وَيَبِيعُ قِنْ ضُمُّهُ إِلَى حُرٍّ وَذَكِيَّةٍ ضُمَّتْ إِلَى مَيْتَةٍ وَإِنْ سُمِّيَ ثَمَنٌ كُلُّ وَصَحٍ
فِي قِنْ ضُمُّهُ إِلَى مُدَبَّرٍ أَوْ إِلَى قِنْ غَيْرِهِ بِحَصَّتِهِ كَمِلْكٍ ضُمُّهُ إِلَى وَقْفٍ وَفُسَدَ بَيْعُ الْعَرَضِ
بِالْخَمْرِ وَعَكْسُهُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُبَاحَاتِ قَبْلَ أَنْ تُمْلِكَ وَمَا لَا قُدْرَةَ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِلَّا
بِحِيلَةٍ أَوْ بِضَرَرٍ وَلَا مَا فِيهِ غَرَرٌ كَحَمَلٍ فِي بَطْنٍ، وَلَوْلُو فِي صَدْفٍ، وَلَبَنٍ فِي ضَرْعٍ وَمَا
تُقْبَضُ جِهَالَتُهُ إِلَى الْمَنَازَعَةِ وَلَا الْمُرَابَّةِ وَهِيَ بَيْعُ ثَمَرٍ مَجْدُودٍ بِمِثْلِهِ عَلَى التَّخْلِ خَرْصًا
وَالْمُحَاقَلَةَ وَالْمَلَامَسَةَ، وَالْقَاءَ الْحَجَرَ، وَالْمُنَابَذَةَ وَلَا الْمَزَاجِي وَلَا إِجَارَتُهَا وَلَا التُّخْلَةَ إِلَّا
مَعَ الْكُؤَازَاتِ وَلَا أَجْزَاءِ آدَمِيٍّ وَلَا أَجْزَاءِ الْخِنْزِيرِ إِلَّا شَعْرَةً وَلَا جِلْدَ الْمَيْتَةِ قَبْلَ دَبْنِهِ وَلَا

دُودِ الْقَرْ وَلَا بِيضُهُ خِلَافًا لَهُمَا وَلَا الْعُلُوُّ بَعْدَ سُقُوطِهِ وَلَا شَخْصٌ عَلَى أَنَّهُ أَمَةٌ وَهُوَ عَبْدٌ وَشِرَاءٌ مَا بَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَ قَبْلَ نَقْدِ ثَمَنِهِ الْأَوَّلِ وَلَا شِرَاءٌ مَا بَاعَ مَعَ شَيْءٍ لَمْ يَبْغِهِ بِثَمَنِهِ الْأَوَّلِ فِيمَا بَاعَ وَزَيْتٍ عَلَى أَنْ يُوزَنَ بِظَرْفِهِ وَيُطْرَحَ لِلظَّرْفِ كَذَا رُطَلًا بِخِلَافِ شَرْطِ طَرَحِ وَزَنِ الظَّرْفِ وَالْبَيْعُ بِشَرْطٍ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِمُسَبِّحٍ يَسْتَحِقُّ وَلَا بِشَرْطِ الْإِعْتِقَاقِ وَإِلَى أَجَلٍ جُهْلٍ وَصَحَّ إِنْ أَسْقَطَ قَبْلَ الْحُلُولِ وَإِنْ قَبَضَ الْمُشْتَرِي الْمُسَبِّحَ بَيْعًا فَاسِدًا بِرُضَا بَائِعِهِ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً كَقَبْضِهِ فِي مَجْلِسِ عَقْدِهِ وَكُلٌّ مِنْ عَوَضِيهِ مَالٌ مَلَكَهُ وَلَزِمَهُ مِثْلُهُ حَقِيقَةً أَوْ مَعْنَى فَإِنْ كَانَ الْفَسَادُ بِشَرْطِ زَائِدٍ فَلَمْ يَنْ لَهُ الشَّرْطُ فَسَخُوهُ وَإِلَّا فَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَإِنْ خَرَجَ مِنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي أَوْ بَنَى فِيهِ فَلَا فَسَخَ وَطَابَ لِلْبَائِعِ رِبْحُ ثَمَنِهِ بَعْدَ التَّقَابُضِ وَلَا لِلْمُشْتَرِي رِبْحٌ مَسْبُوعٍ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَكَرَّةٌ وَهُوَ رَوَايَةُ التَّجَسُّسِ وَالسُّؤْمُ عَلَى سُؤْمٍ غَيْرِهِ إِذَا رَضِيََا بِثَمَنِ وَتَلَقَّى الْجَلْبُ الْمُضِرُّ بِأَهْلِ الْبَلَدِ وَالْحَاضِرِ لِلْبَادِي زَمَانِ الْقَحْطِ وَالْبَيْعُ وَقْتُ الْبَدَاءِ وَتَفْرِيقُ صَغِيرٍ عَنْ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٌ مِنْهُ لَا بَيْعٌ مَنْ يَزِيدُ.

فصل الإقالة

الإقالة فسخٌ في حَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فَيَنْبَطِلُ بَعْدَ وَلَاذَةِ الْمَبِيعَةِ وَيَبْتَغِ فِي حَقِّ الثَّالِثِ فَيَجِبُ بِهَا الشُّفْعَةُ وَصَحَّتْ بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَإِنْ شَرَطَ غَيْرَ جَنْسِهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ وَكَذَا الْأَقْلَ إِلَّا إِذَا تَعَيَّبَ وَلَمْ يَمْنَعْهَا هَلَاكُ الثَّمَنِ بَلْ هَلَاكُ الْمُسَبِّحِ وَهَلَاكُ بَعْضِهِ يَمْنَعُ بِقَدْرِهِ.

فصل في التولية والمرابحة

التَّوْلِيَةُ أَنْ يَشْطُرَ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ بِمَا شَرَى وَالْمُرَابَحَةُ بِهِ مَعَ فَضْلِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَشَرْطُهُمَا شِرَاؤُهُ بِمِثْلِي وَلَهُ ضَمُّ أَجْرَةِ الْقِضَارَةِ وَالْحَمْلِ وَتَحْوِيهِمَا وَيَقُولُ: قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا فَإِنْ ظَهَرَ خِيَانَتُهُ فِي الْمُرَابَحَةِ أَخَذَهُ بِثَمَنِهِ أَوْ رَدَّهُ وَفِي التَّوْلِيَةِ حُطٌّ وَعِنْدَ أَبِي يُوشَفَ حُطٌّ فِيهِمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ خَيْرٌ فِيهِمَا.

فصل في الربا

الرِّبَا فَضْلٌ خَالٍ عَنْ عَوَضٍ شَرِطَ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فِي الْمُعَاوَضَةِ وَعَلْتُهُ الْقَدْرُ: أَيُّ: الْكَئِيلُ أَوْ الْوَزْنُ مَعَ الْجِنْسِ وَالْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالثَّمَرُ وَالْمِلْحُ كَيْلِيٌّ وَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَزَنْبِي وَغَيْرُهَا عَلَى الْعُرْفِ فَإِنْ وَجَدَ الْوُضُفَانِ حَرَمَ الْفَضْلُ وَالنِّسَاءُ فَإِنْ عَدِمَا حَلَا وَإِنْ

وُجِدَ أَحَدُهُمَا حَرَمَ النَّسَاءِ فَقَطَّ وَلَا يَجُوزُ الْكَتْلِيُّ بِمِثْلِهِ إِلَّا مُتَسَاوِيًا كَثِيلًا وَالْوَزْنِيُّ إِلَّا مُتَسَاوِيًا وَزَنًّا وَالْجَيْدُ وَالرَّيْدِيُّ سَوَاءٌ وَجَارَ يَبِيعُ حَفَنَةً بِحَفَنَتَيْنِ وَفَلْسٌ بِفَلْسَيْنِ بِأَغْيَانِهِمَا وَاللَّحْمُ بِالْحَيَوَانِ وَالذَّقِيقُ بِجِنْسِهِ كَثِيلًا كَثِيلًا وَالرُّطْبُ بِالرُّطْبِ وَبِالثَّمْرِ وَالْعِنَبُ بِالزَّرْبِ وَالبُرُّ رَطْبًا أَوْ مَبْلُولًا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالنَّيَّاسِ الْمُتَنَفِّعِ وَالثَّمَرُ وَالزَّرْبُ الْمُتَنَفِّعُ بِالْمُتَنَفِّعِ مِنْهُمَا مُتَسَاوِيًا وَلَحْمُ حَيَوَانٍ يَلْحَمُ حَيَوَانٍ آخَرَ مُتَفَاضِلًا وَكَذَا اللَّبَنُ وَكَذَا خُلُّ الدَّقْلِ بِخُلِّ الْعِنَبِ وَشَحْمُ النَّطْنِ بِالْأَلْيَةِ أَوْ بِاللَّحْمِ وَالْخُبْزُ بِالْبُرِّ وَالذَّقِيقُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا نِسِيَةً لَا الْبُرُّ بِالذَّقِيقِ أَوْ بِالسُّوَيْقِ وَلَا الذَّقِيقُ بِالسُّوَيْقِ مُتَفَاضِلًا أَوْ مُتَسَاوِيًا وَلَا يَجُوزُ السِّمْسِمُ بِالْحَلِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَلُّ أَكْثَرَ مِمَّا فِي السِّمْسِمِ وَيُسْتَقْرَضُ الْخُبْزُ وَزَنًّا لَا عَدَدًا وَلَا رَبًّا بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ وَبَيْنَ مُسْلِمٍ وَخَرِيٍّ فِي دَارِهِ.

فصل في بيع المنقول

وَلَا يَجُوزُ يَبِيعُ مُشْتَرَى مَنْقُولٍ قَبْلَ قَبْضِهِ وَصَحَّ التَّضَرُّفُ فِي الثَّمَنِ قَبْلَهُ وَصَحَّ الْحَطُّ عَنْهُ وَالْمَزِيدُ فِيهِ إِنْ بَقِيَ الْمَبِيعُ وَفِي الْمَبِيعِ لَكِنَّ الشَّفِيعَ يَأْخُذُ بِالْأَقَلِّ وَصَحَّ تَأْجِيلُ كُلِّ دَيْنٍ إِلَّا الْقَرْضَ.

بَابُ الْحُقُوقِ

وَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَقَاتِيخُ وَالْعُلُوفُ وَالْكَنْيَفُ فِي بَيْعِ الدَّارِ لَا الظُّلَّةُ إِلَّا بِذِكْرِ كُلِّ حَقٍّ هُوَ لَهَا أَوْ بِمَرَاتِفِهَا أَوْ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ هُوَ فِيهَا أَوْ مِنْهَا وَالشَّجَرُ لَا الزَّرْعُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ وَلَا الثَّمَرُ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ وَلَا الْعُلُوفُ فِي بَيْعِ بَيْتٍ إِلَّا بِشَرْطِهِ وَلَا يَبِيعُ مَنْزِلٌ إِلَّا بِذِكْرِ مَا ذُكِرَ كَالطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ وَالْمَسِيلِ وَتَدْخُلُ وَيُؤْخَذُ الْوَلَدُ إِنْ اسْتَحَقَّتْ أُمُّهُ بَيْتَةً، وَإِنْ أَقْرَبُ بِهَا لَا.

بَيْعُ الْفُضُولِي

وَلِمَالِكٍ بَاعَ غَيْرُهُ مِلْكَهُ فَنَسَخَهُ وَلَهُ إِجَارَتُهُ إِنْ بَقِيَ الْعَاقِدَانِ وَالْمَبِيعُ وَكَذَا إِنْ بَقِيَ الثَّمَنُ عَرْضًا وَهُوَ مِلْكٌ لِلْمُجِيرِ وَأَمَانَةٌ عِنْدَ بَايِعِهِ وَلَهُ فَنَسَخُهُ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَجَارَ إِعْتَاقُ الْمَشْتَرِيِّ مِنَ الْغَاصِبِ لَا يَنْفَعُهُ إِنْ أُجِيرَ يَبِيعُ الْغَاصِبِ.

فصل في السلم

يُصَحُّ السَّلَمُ فِيمَا يُعْلَمُ قَدْرُهُ، وَوَضْفُهُ كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ مُثْمَنًا وَالْمَذْرُوعِ كَالثَّوْبِ مُبَيَّنًا طَوْلُهُ وَعَرْضُهُ وَرَفْعَتُهُ وَالْمَعْدُودِ مُتَقَارِبًا فَيُصَحُّ فِي السَّمَكِ الْمَلِيحِ لَا فِي الْحَيَوَانِ وَأَطْرَافِهِ وَجُلُودِهِ وَالْجَوَاهِرِ وَلَا بِصَاعٍ وَلَا ذِرَاعٍ مُعَيَّنِينَ لَمْ يُدْرَ قَدْرُهُ.

شروط السلم

وَشُرُوطُهُ بَيَانُ جَنْسِهِ كَبَرُ وَنَوْعِهِ كَسَقِيَّةٍ وَصِفَتِهِ كَجَيِّدٍ، وَقَدْرُهُ وَأَجَلُهُ وَأَقْلَهُ شَهْرٌ وَقَدْرُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْكَيْلِيِّ، وَالْوَزْنِيِّ، وَالْعَدْدِيِّ وَمَكَانُ إِيقَاءِ مُسْلِمٍ لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَقَبْصُ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ شَرْطٌ بَقَائِهِ فَلَوْ كَانَ دَيْنًا وَعَيْنًا بَطَلَ فِي حِصَّةِ الدَّيْنِ وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَالْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

فصل في الاستصناع

وَالِاسْتِصْنَاعُ بِأَجَلٍ سَلَمٌ تَعَامَلُوا فِيهِ أَوْ لَا وَبِلَا أَجَلٍ فِيمَا يَتَعَامَلُ فِيهِ بَيْعٌ فَيُجْبَرُ الصَّانِعُ عَلَى الْعَمَلِ وَلَا يَزْجَعُ الْأَمْرُ وَالْمَيْبِيعُ الْعَيْنُ لَا عَمَلُهُ فَلَوْ جَاءَ بِمَا صَنَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ هُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَأَخَذَ صَحٌّ وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهُ بِلَا اخْتِيَارِهِ فَصَحُّ يَتَغَنَّه قَبْلَ رُؤْيَةِ الْأَمْرِ.

مسائل شتى

وَصَحُّ بَيْعِ الْكَلْبِ وَالسَّبَاعِ عَلِمَتْ أَوْ لَا وَالذِّمِّيُّ فِي الْبَيْعِ كَالْمُسْلِمِ إِلَّا فِي الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ فَهُمَا كَالْحَلِّ وَالشَّاةِ فِي عَقْدِنَا وَدَرَاهِمُ نِيرٍ فَوْقَ فِي ثَوْبٍ رَجُلٍ فَهُوَ لَهُ إِنْ أَعَدَّهُ لَهُ أَوْ كَفَّهُ وَإِلَّا فَلِلْأَخِيذِ وَاعْتَبِرْ بِهِ سَائِرُ الْمُبَاحَاتِ.

فصل في الصرف

الصَّرْفُ بَيْعُ الثَّمَنِ بِالثَّمَنِ جِنْسًا بِجِنْسٍ أَوْ بِغَيْرِ جِنْسٍ وَيُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ وَإِنْ وَقَعَ فِي الْبَعْضِ صَحٌّ فِيهِ فِي إِنْاءِ فِضَّةٍ وَضَارَ مُشْتَرَكًا وَكَذَا فِي السَّيْفِ الْمُحَلَّى إِنْ خَلِصَتْ الْحَلِيَّةُ بِلَا ضَرَرٍ وَيُصْرَفُ الْقَبْضُ إِلَى ثَمَنِهَا وَإِنْ لَمْ يُقْبَضْ شَيْءٌ بَطَلَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تُخْلَصْ بَطَلَ أَضْلًا.

كتاب الشفعة

هِيَ تَمْلُكُ الْعَقَارِ عَلَى مُشْتَرِيهِ جِزًا بِمِثْلِ ثَمَنِهِ وَتَنْتَبِثُ بِقَدْرِ رُؤُوسِ الشُّفَعَاءِ لَا

الملك للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق خاصين
كشرب نهر لا تجري فيه السفن وطريق لا تنفذ ثم لجار ملاصق بابه في سكة أخرى
ويطلبها في مجلس علمه بالبيع وهو طلب موائبة ثم يشهد على طلبه وإنما سمي الثاني
طلب الإشهاد عند العقار أو ذي يد من بائع أو المشتري فإن آخر أحدهما بطلت ثم
يطلب عند القاضي ويتأخيره شهرًا تبطل عند محمد وبه يفتى فإذا طلب سأل القاضي
الخصم فإن أقر بملك ما يشفع به أو نكل عن الحلف على العلم بأنه مالكة أو برهن
الشفيع لما شفع، ثبت ملكه لما سأله عن الشراء فإن أقر به أو نكل عن الحلف أو برهن
الشفيع قضى له بها فلزمه إحصار الثمن ويحس الدار له ولا يسمع البيئة على بائع
حتى يحضر المشتري فيفسخ بحضوره ويقضي بالشفعة والعهدة على البائع وللشفيع
خيار الرؤية، والغيب وإن شرط المشتري والقول للمشتري في الثمن وبيئة الشفيع أحق
من بيئته ولو ادعى المشتري ثمنًا، وبائعه أقل منه أخذ بقوله قبل القبض وبقول
المشتري بعده وفي خط بغض الثمن أو في زيادته بأقلهما وفي خط الكل بالكل وفي
الشراء بثمن مثلي بمثله وفي بثمن غيره بقيمة الثمن ففي عقار بعقار أخذ كل بقيمة
الآخر وفي ثمن مؤجل بحال أو طلب في الحال وأخذ بعد الأجل وفي بناء المشتري
وغرسه بالثمن وقيمتيهما مقلوعين أو كلف المشتري قلعهما وليست إلا في بيع أو في
هبة بعوض ولا في شجر ولا في ثمر بيعاً فضداً ولا في البيع بخيار إلا بعد سقوطه ولا
في البيع الفاسد إلا بعد سقوط فسخه ولا في رد بخيار إلا خيار غيب بلا قضاء ولا
لمن باع أو بيع له أو ضمن الدرك بل لمن شري أو اشترى له.

مبطلات الشفعة

ويبطلها تسليمها بعد البيع لا قبله والصلح مع بطلانه وموت الشفيع لا المشتري
وبيع ما يشفع به قبل القضاء وشفع حصه أحد المشتريين لا أحد الباعة فإن سلم شراء
زيد فظهر شراء غيره، أو الشراء بألف فظهر بأقل أو بمثلي لا تسقط إلا إن ظهر بقيمة
قيمتها ألف أو أكثر.

كتاب القسمة

هي تعيين الحق الشائع وغلب فيها الإفراد في المثلي والمبادلة في غير المثلي
فياخذ كل حصته بعينه صاحبه ثمة لا هنا وتُدب نصب قاسم يُوزق من بيت المال
ليقسم بينهم بلا أجر وإن نصب بأجر ضح وهو عدد الرؤوس ويجب كونه عدلاً عالمًا
بها ولا يعين واحد ولا يشرك القسام وقسم يطلب أحدهم إن انتفع كل بخصته ويطلب
ذي الكثير فقط إن لم ينتفع الآخر لقله حصته ولا يقسم إلا بطلبهم إن تضرر كل لقله
ولا الجنسان والرقيق، والجواهر والخمائم إلا برضاهم ودور مشتركة أو دار وضعة، أو
دار وحائوت قسم كل وخدما وضعت بالتراضي إلا عند صغر أحدهم وقسم نقل
يدعون إزته بينهم وعقار يدعون شراءه أو ملكه مطلقا فإن ادعوا إزته عن زيد لا حتى
يزهوا على موته وعدد ورثته ولا إن يزهوا أنه معهم حتى يزهوا أنه لهم ولا إن كان
شيء منه مع الوارث الطفل، أو الغائب ولا يدخل الدراهم في القسمة إلا برضاهم وإن
وقع مبيع قسم أو طريقه في قسم آخر صرف عنه إن أمكن وإلا فسخت وإن أقر
بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطاً صدق بالحجة وشهادة
القاسمين حجة وفسخت إن استحق بعض مشاع في الكل لا بعض من حصة أحدهما
بل يزجج.

أحكام المهايأة

وضعت المهايأة في سكنى هذا بعضاً من دار، وهذا بعضاً وخدمة عبده هذا يوماً،
وهذا يوماً، كسكنى بيت صغير وعبدين هذا هذا العبد، والآخر الآخر.

كتاب الهبة

هي تمليك عين بلا عوض وتصح به وهبت ونحلت ونحوهما وتيم بالقبض في
مجلسها ولو بلا إذن وبغده بإذن ولا تصح في مشاع يقسم فإن قسم وسلم صح وكذا
هبة لبن في ضرع، ونحوه ولا دقيق في بر وإن طحن وسلم وهبة ما مع الموهوب له
ثامة كهبة الأب لطفله ولا وصي له وقبضة عاقلاً وقبض من يريه وهو معه والزوج بغد
الزفاف معتبر في هبة الأجنبية لها وصح هبة اثنين داراً لواحد وعكسه لا كصدق عشرة

عَلَى غَنِيِّينَ، وَصَحَّ عَلَى فَقِيرَيْنِ.

الرُّجُوعُ عَنِ الْهَبَةِ

وَيَصَحُّ الرُّجُوعُ عَنْهَا بِتَرَاضٍ أَوْ حُكْمٍ قَاضٍ وَيَمْنَعُهُ زِيَادَةُ مُتَّصِلَةٍ وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا وَعَوَضٌ أَضِيفَ إِلَيْهَا وَلَوْ مِنْ أَجَنَّبِيٍّ وَخُرُوجُهَا مِنْ مِلْكِ الْمُؤْهُوبِ لَهُ وَالزُّوجِيَّةُ وَقَتُ الْهَبَةِ وَالْقَرَابَةُ الْمَحْزَمِيَّةُ وَهَلَاكُ الْمُؤْهُوبِ وَضَابِطُهَا خُرُوفٌ: دَمَعٌ خَرَقَهُ وَهُوَ فَسَخٌ مِنْ الْأَضْلِ لَا هَبَةَ لِلْوَاهِبِ وَهِيَ بِشَرْطِ الْعَوَضِ هَبَةٌ ابْتِدَاءً، فَيُشْتَرَطُ قَبْضُهَا وَتَبْطُلُ بِالشُّيُوعِ وَيَنْبَغُ انْتِهَاءُ فَتَرُدُّ بِالْغَيْبِ وَالرُّوْيَةِ وَتَثْبُتُ الشُّفْعَةُ وَإِنْ اسْتَتْنَى الْحَمَلُ ثُمَّ وَهَبَهَا صَحَّتْ وَإِنْ دَبَّرَهُ ثُمَّ وَهَبَهَا لَا.

أَحْكَامُ الْعُمَرَى

وَصَحَّتْ الْعُمَرَى: وَهِيَ جَعْلُ دَارِهِ لَهُ مُدَّةَ عُمُرِهِ بِشَرْطِ أَنْ تُرَدَّ إِذَا مَاتَ وَتَطْلُ الشَّرْطُ.

أَحْكَامُ الرُّقْبَى

وَلَا تَصِحُّ الرُّقْبَى وَهِيَ إِنْ مِتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ وَالصَّدَقَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ وَلَا فِي شَائِعٍ يُقْسَمُ وَلَا عَوْدَ فِيهَا.

كِتَابُ الْإِجَارَةِ

هِيَ بَيْعٌ نَفْعٍ مَعْلُومٍ بِعَوَضٍ، كَذَا ذَيْنِ لَا أَوْ غَيْنِ وَيُعْلَمُ النَّفْعُ بِذِكْرِ الْمُدَّةِ وَإِنْ طَالَتْ لَكِنْ فِي الْوَقْفِ لَا تَصِحُّ فَوْقَ ثَلَاثِ سِنِينَ وَبِذِكْرِ الْعَمَلِ كَصَبْغِ ثَوْبٍ وَبِإِشَارَةِ كَنْتَلٍ هَذَا إِلَى ثَمَّةٍ.

فصل متى تجب الأجرة

وَلَا تَجِبُ الْأَجْرَةُ بِالْعَقْدِ بَلْ بِتَغْيِيلِهَا أَوْ بِشَرْطِ أَوْ بِاسْتِيفَاءِ النَّفْعِ أَوْ التَّمَكُّنِ مِنْهُ فَتَجِبُ لِذَاكَ قَبْضُهَا وَلَمْ يَسْكُنْهَا وَتُسْقَطُ بِالْغَضَبِ بِقَدْرِ قُوَّتِ تَمَكُّنِهِ وَلِلْمُؤْجِرِ طَلَبُ الْأَجْرَةِ لِلدَّارِ وَالْأَرْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ وَلِلدَّائِمَةِ لِكُلِّ مَرْحَلَةٍ وَلِلْقِصَارَةِ وَالْخِيَاطَةِ إِذَا تَمَّتْ وَلِلْحَبْزِ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الثُّنُورِ فَإِذَا اخْتَرَقَ بَعْدَ مَا أُخْرِجَ فَلَهُ الْأَجْرُ وَقَبْلَهُ وَلَا غَرْمَ فِيهِمَا وَلِلطَّبَّخِ بَعْدَ الْغَرْفِ وَلِلضَّرْبِ اللَّبَنِ بَعْدَ إِقَامَتِهِ وَنَحْبُسُ الْغَيْنِ لِلْأَجْرِ مَنْ خَلَطَ مِلْكَهُ بِهَا

كالصَّبَاغِ فَإِنْ حُبِسَ فَضَاعَ فَلَا غُرْمَ وَلَا أَجْرَ لَهُ بِخِلَافِ الْجَمَّالِ وَلِمَنْ أُطْلِقَ لَهُ الْعَمَلُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ غَيْرَهُ فَإِنْ قِيدَ بِيَدِهِ لَا.

ضوابط الإجارة الجائزة

وَلَا جِيرَ الْمَجْبِيءِ بِعِيَالِهِ إِنْ مَاتَ بَغْضُهُمْ وَجَاءَ بِمَنْ بَقِيَ أَجْرُهُ بِحَسَابِهِ وَحَامِلُ كِتَابٍ أَوْ زَادَ إِلَى زَيْدٍ بِأَجْرِ إِنْ رَدَّهَ لِمَوْتِهِ لَا شَيْءَ لَهُ وَصَحَّ اسْتِئْجَارُ دَارٍ أَوْ دُكَّانٍ بِلَا ذِكْرِ مَا يَعْمَلُ فِيهِ وَلَهُ سَوَى مُوَهِنِ الْبِنَاءِ، لَا اسْتِئْجَارُ أَرْضٍ حَتَّى يُسَمِّيَ مَا يُزْرَعُ أَوْ مَا يَعْمَلُهُ وَتَكُونُ الْأَرْضُ خَالِيَةً عَنِ الزَّرَاعَةِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْبِنَاءِ، أَوْ الْغَرْسِ صَحَّ وَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ سَلَمَهَا قَارِعَةً إِلَّا أَنْ يَغْرَمَ الْمُؤَجَّرُ قِيمَتَهُ مَقْلُوعًا وَيَسْتَلْكُهُ بِلَا رِضَا الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ نَقَصَ وَإِلَّا فَبِرِضَاهُ أَوْ يَرْضَى بِتَرْكِهِ فَيَكُونُ الْبِنَاءُ أَوْ الْغَرْسُ لِهَذَا وَالْأَرْضُ لِهَذَا. وَالرُّطْبَةُ كَالشَّجَرَةِ وَضَمِنَ الْحِصَّةَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حِمْلٍ ذِكْرٍ إِنْ أَطَاقَتْ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ إِنْ لَمْ تُطَق.

فصل فيما يفسد الإجارة

يُفْسِدُهَا شُرُوطٌ تُفْسِدُ الْبَيْعَ فَيَجِبُ أَجْرُ الْمُثَلِّ لَا يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى وَصَحَّ إِجَارَةُ دَارٍ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا، بِلَا بَيَانِ الْمُدَّةِ فِي وَاحِدٍ فَقَطْ وَفِي كُلِّ شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي أَوَّلِهِ وَإِنْ سَمِيَ أَوَّلَ الْمُدَّةِ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَوَقْتُ الْعَقْدِ فَإِنْ كَانَ جِئْنَ يَهْلُ اعْتَبِرَ الْأَهْلَةُ وَإِلَّا فَلَالْيَامِ كَالْعِدَّةِ وَإِجَارَةُ الْحَمَامِ وَالْحَجَّامِ كَسَبِ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ وَالظَّنْزِرُ بِأَجْرِ مُعَيَّنٍ وَلِلزَّوْجِ وَطَوْهَا لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَهُ فِي نِكَاحٍ ظَاهِرٍ فَسَخَّهَا إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا لَا إِنْ أَقْرَتْ بِنِكَاحِهِ وَلَأَمْلُ الصَّبِيِّ فَسَخَّهَا إِنْ مَرَضَتْ أَوْ حَبِلَتْ وَعَلَيْهَا غَسْلُ الصَّبِيِّ وَثِيَابُهُ وَإِضْلَاحُ طَعَامِهِ وَدَهْنُهُ وَالْأَصْلُ وَعَلَى أَبِيهِ الْأَجْرُ وَثَمَنُهَا فَإِنْ أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنٍ شَاةٍ أَوْ غَدْنُهُ بِطَعَامٍ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ فَلَا أَجْرَ لَهَا.

حكم الإجارة على العبادات

وَلَا تَصِحُّ لِلْعِبَادَاتِ كَالْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ وَتَغْلِيمِ الْقُرْآنِ وَيُفْتَى الْيَوْمَ بِصَحَّتِهَا.

فصل في حكم الإجارة على المعاصي

وَلَا لِلْمَعَاصِي، كَالْغِنَاءِ وَالنُّوحِ وَلَا لِعَسْبِ الثَّيْسِ وَلَا إِجَارَةُ الْمُشَاعِ إِلَّا مِنْ الشَّرِيكَ وَلَا إِجَارَةُ الرُّحَى بِبَعْضِ دَقِيقِهِ وَنَحْوِهَا لَهُ بِالْأَجْرِ.

فصل في حكم الجمع بين الوقت والعمل في الإجارة

ولا الجمع بين الوقت والعمل.

حكم إجارة بيته للمعصية

فصل ضمان الأجير

الأجير المشترك لا يستحق الأجر إلا بالعمل وله أن يعمل للغائمة كالقصار ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده وإن شرط عليه الضمان بل يعمل له إلا الأدمي إن لم يتجاوز المعتاد.

فصل في أحكام الأجير الخاص

والأجير الخاص يستحق بتسليم نفسه مدته وإن لم يعمل، كالأجير لرعي الغنم، ولا يضمن ما هلك في يده أو بعمله، وإن ردّد الأجر بتزديد العمل يجب أجر ما عمل، وإن ردّد في عمله اليوم أو غدا فله ما سمي إن عمل اليوم وأجر مثله إن عمل غدا فلا يتجاوز المسمى ولا يسافر بعبد مستأجر للخدمة إلا بشرطه.

فصل في فسخ الإجارة

تفسخ بعيب أخل بالتفع، كذبح الدابة فلو انتفع بالمعيب أو أزيل العيب سقط خياره وبخيار الشرط والرؤية والإجارة بالغدر: وهو لزوم ضرر لم يستحق بالعقد، كسكون وجع ضرر استؤجر لقلعه ولحقوق دين لا يقضى إلا يضمن ما أجر وسفر مستأجر عبدا للخدمة مطلقا وإفلاس مستأجر دكان ليئجر فيه وخياط استأجر عبدا ليخيط عمله وبداء مكترى الدابة من بخلاف بداء المكارى وترك خياطة مستأجر عبدا ليخيط ليكمل في الصوف وينع ما أجره أجاز. وتفسخ بموت أحد العاقلين إن عقدها لنفسه فإن عقدها لغيره فلا والمستحق كالوكيل والوصي ومتولي الوقيف فلو قال لغاصب داره: فرغها وإلا فأجرتها كل شهر كذا، فسكت ولم يفرغ يجب المسمى إلا فأجرتها كل شهر كذا وصح الإجارة، وفسخها، والمزارعة، والمساقاة، والوكالة، والكفالة، والمضاربة، والقضاء، والإمارة، والإيصاء، والوصية، والطلاق، والعاق، والوقف، مضافة إلى مستقبل لا التبع وإجازته وفسخه والقسمة، والشركة، والهبة،

والتِّكَّاح، والرَّجْعَةُ، والظُّلْح عن مالٍ، وإبراء الدَّيْن به.

كتاب العارية

هي تَمْلِيكَ نَفْعٍ بِلا عَوَضٍ.

فصل في مشروعية العارية

فصل في الألفاظ التي تجوز بها العارية

وَتَصِحُّ بِ: أَعَزُّكَ وَمَنْحَتِكَ وَأَطْعَمْتُكَ أَرْضِي وَحَمَلْتُكَ عَلَى ذَاتِي هَذِهِ
وَأَخَذْتُكَ عَبْدِي وَدَارِي لَكَ سُكْنَى وَعُمْرِي سُكْنَى وَيَرْجِعُ الْمُعِيرُ مَتَى شَاءَ.

حكم ضمان العارية

وَلَا تُضْمَنُ بِلَا تَعَدٍّ إِنْ هَلَكَتْ.

فصل في حكم إجارة وإعارة العارية

وَلَا تُؤَجَّرُ فَإِنْ أَجَرَهَا فَعَطِبَتْ ضَمْنُهُ الْمُعِيرُ وَلَا يَرْجِعُ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ
وَيَرْجِعُ عَلَى مُؤَجِّرِهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ وَيُعَارَى مَا اخْتَلَفَ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ لَا إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ
مُسْتَفْعًا وَمَا لَا يَخْتَلَفُ إِنْ عَيَّنَ وَكَذَا الْمُؤَجِّرُ فَمَنْ اسْتَعَارَ ذَابَّةً، أَوْ اسْتَأْجَرَهَا مُطْلَقًا لَهُ أَنْ
يَحْمِلَ وَيُعِيرَ وَيُزَكِّبَ وَيُزَكِّبَ وَأَيًّا فَعَلَ تَعَيَّنَ وَضَمِنَ بغيره. وَإِنْ أَطْلَقَ الْإِئْتِمَاعَ فِي
الْوَقْتِ وَالتَّنَوُّعِ انْتَفَعَ مَا شَاءَ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ وَإِنْ قَيَّدَ ضَمِنَ بِالْخِلَافِ إِلَى شَرِّ فَقَطْ وَكَذَا
تَقْيِيدُ الْإِجَارَةِ بِنَوْعٍ أَوْ قَدْرِ الْعَارِيَةِ وَرَدُّهَا إِلَى إِضْطَبَالِ مَالِكِهَا أَوْ مَعَ عَبْدِهِ أَوْ أَجْنَبِهِ
مُسَانَهَةً أَوْ مُشَاهَرَةً أَوْ مَعَ أَجْنَبٍ رَبَّهَا أَوْ عَبْدِهِ يَقُومُ عَلَى ذَابَّةٍ أَوْ لَا تَسْلِيمَ كَرْدٍ مُسْتَعَارٍ غَيْرِ
نَفْسٍ بِخِلَافِ رَدِّ الْوَدِيعَةِ، وَالْمَغْضُوبِ إِلَى دَارِ مَالِكِهَا وَعَارِيَّةِ التَّقْدِيرِ، وَالْمَكِيلِ،
وَالْمُؤَزَّوْنِ، وَالْمَعْدُودِ قَرْضٍ وَصَحَّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ لِلْبِنَاءِ، وَالْغَرْسِ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا
وَيُكَلِّفَ قَلْعَهُمْ وَضَمِنَ مَا نَقَضَ الْقَلْعَ وَرَجَعَ قَبْلَهُ وَكَرِهَ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ وَلَوْ أَعَارَ لِلزَّرْعِ لَا
يَأْخُذُ حَتَّى يُخْصَدَ وَقْتُ أَوْ وَأُجْرَةُ رَدِّ الْمُسْتَعَارِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمَغْضُوبِ عَلَى
المستعير، والمؤجر، والغاصب.

كتاب الوديعة

هي أمانة تُرَكَّت للحِفْظ.

مشروعية الوديعة

وَضَمَانُهَا كَالْعَارِيَّةِ وَلَهُ حِفْظُهَا بِنَفْسِهِ وَبِمَنْ فِي عِيَالِهِ وَالسَّفَرُ بِهَا وَعِنْدَ عَدَمِ التَّنْهِي وَالْخَوْفِ وَلَوْ حَفِظَ بِغَيْرِهِمْ ضَمِنَ إِلَّا إِذَا خَافَ الْحَزَقَ أَوْ الْغَرَقَ فَوَضَعَهَا عِنْدَ جَارِهِ أَوْ فِي قُلُوبِ آخَرٍ، فَإِنْ حَبَسَهَا بَعْدَ طَلَبِ رَبِّهَا قَادِرًا عَلَى التَّسْلِيمِ، أَوْ جَحَدَهَا أَوْ خَلَطَ بِمَالِهِ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزُ أَوْ تَعَدَّى فَلَيْسَ أَوْ رَكِبَ أَوْ حَفِظَ الْوَدِيعَةَ فِي دَارِ أَمِيرٍ بِهِ فِي غَيْرِهَا، أَوْ جَهَّلَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ ضَمِنَ وَإِنْ أَرَادَ التَّعَدِّيَ زَالَ ضَمَانُهُ وَإِنْ اخْتَلَطَتْ بِلَا فِعْلِهِ اشْتَرَكَا وَلَا يَدْفَعُ إِلَى أَحَدٍ الْمَوْدِعِينَ قِسْطَهُ بِغَيْبَةِ الْآخَرِ لِأَحَدِ الْمَوْدِعِينَ دَفْعُهَا إِلَى آخَرٍ فِيمَا لَا يُقْسَمُ وَدَفْعُ نَصْفِهَا فِيمَا يُقْسَمُ وَضَمِنَ دَافِعُ الْكُلِّ لَا قَابِضُهُ وَلَا اعْتِبَارُ لِلتَّنْهِي عَنِ الدَّفْعِ إِلَى مَنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حِفْظِهِ وَلَا عَنِ الْحِفْظِ فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ وَلَوْ أُوْدَعِ الْمُوْدَعُ فَهَلَكَتْ ضَمِنَ الْأَوَّلُ وَلَوْ أُوْدَعِ الْغَاصِبُ ضَمِنَ أَيُّهُمَا شَاءَ.

كتاب الغصب

هُوَ أَخْذُ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ مُحْتَزَمٍ عَلَيْنَا بِلَا إِذْنٍ مَالِكِهِ، يُزِيلُ يَدَهُ فَلَا غَضَبَ فِي الْعَقَارِ حَتَّى لَوْ هَلَكَ فِي يَدِهِ لَا يَضْمَنُ وَمَا نَقَصَ بِفِعْلِهِ يُضْمَنُ وَاسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ غَضَبٌ، لَا جُلُوسُهُ عَلَى الْبِسَاطِ.

حكم الغصب

وَحُكْمُهُ الْإِثْمُ لِمَنْ عَلِمَ وَرَدَّ الْعَيْنَ قَائِمَةً، وَالْعَزْمُ هَالِكَةً وَبِجِبِ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ، كَالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونِ، وَالْعَدْدِيِّ الْمُتَقَارِبِ، فَإِنْ انْقَطَعَ الْمِثْلُ فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ يَخْتَصِمَانِ وَفِي غَيْرِ الْمِثْلِيِّ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْغَضَبِ، كَالْعَدْدِيِّ الْمُتَقَارِبِ، فَإِنْ ادَّعَى الْهَلَاكَ حُبِسَ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لظَهَرَ ثُمَّ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالْبَدَلِ وَالْقَوْلُ فِيهِ لِلْغَاصِبِ إِنْ لَمْ يُقِمِ حُجَّةً عَلَى الزِّيَادَةِ، فَإِنْ ظَهَرَ وَقِيَمَتُهُ أَكْثَرَ وَقَدْ ضَمِنَ بِقَوْلِهِ أَخْذَهُ الْمَالِكُ وَرَدَّ بَدْلَهُ أَوْ أَمْضَى الضَّمَانَ وَإِنْ ضَمِنَ لَا يَقُولُهُ فَهُوَ لِلْغَاصِبِ وَإِنْ آجَرَ الْمُعْصُوبَ، أَوْ الْأَمَانَةَ، أَوْ رِبْحَ الْغَاصِبِ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِمَا تَصَدَّقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَا دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ لَمْ يُبَيِّرْ إِلَيْهِمَا أَوْ أَشَارَ وَتَقَدَّ

غَيْرُهُمَا وَإِنْ غَضِبَ وَغَيَّرَ فَرَأَى اسْمُهُ وَأَعْظَمَ مَنَافِعِهِ ضَمِنَهُ وَمَلَكَهُ بِلاَ حَلٍّ قَبْلَ أَداءِ بَدَلِهِ، كَذَبَحَ شاةً وَطَبَخَهَا أَوْ جَعَلَ ضِفِيرَ إِنَاءٍ بِخِلَافِ الْحَجَرَيْنِ فَهُمَا لِلْمَالِكِ بِلاَ شَيْءٍ وَلَوْ خَرَقَ ثَوْبًا وَقَوَّتَ بَعْضَ عَيْنَيْهِ، أَوْ بَعْضَ نَفْعِهِ، طَرَحَهُ الْمَالِكُ عَلَيْهِ وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ أَوْ أَخَذَهُ وَضَمِنَ نَقْصَانَهُ وَفِي الْخَرَقِ الْيَسِيرِ ضَمِنَ مَا تَقَصَّ وَمَنْ بَنَى فِي أَرْضِ غَيْرِهِ، أَوْ عَرَسَ أَمَرَ بِالْقَلْعِ وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَضْمَنَ قِيَمَةَ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَمَرَ بِقَلْعِهِ إِنْ تَقَصَّتْ بِهِ وَإِنْ حَمَرَ ضَمِنَهُ أَيْبَضَ أَوْ أَخَذَهُ وَغَرِمَ مَا زَادَ الطَّبْعُ وَإِنْ سَوَّدَ ضَمِنَهُ أَيْبَضَ، أَوْ أَخَذَهُ، وَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ وَإِنْ بَاعَ أَوْ أَعْتَقَ ثُمَّ ضَمِنَ نَقْدَ الْبَيْعِ لَا الْعِثْقَ وَزَوَائِدُ الْغَضَبِ مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُتَفَصِّلَةٌ لَا تُضْمَنُ إِنْ هَلَكَتْ، إِلَّا بِالتَّعَدِّي أَوْ الْمَنَعِ بَعْدَ الطَّلَبِ وَخَمَرُ الْمُسْلِمِ وَخِزِيرَتُهُ وَمَنَافِعُ الْغَضَبِ لَا تُضْمَنُ بِخِلَافِ السُّكْرِ وَالْمُنْصَفِ وَالْمِعْرَفِ فَتَجِبُ قِيَمَتُهُ لَا لِلْهُوِّ وَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ أَوْ فَتَحَ قَفْصَ طَائِرٍ لَا يَضْمَنُ أَوْ وَمَنْ سَعَى بِغَيْرِ حَقٍّ أَوْ قَالَ مَعَ حَاكِمٍ يُغْرِمُ إِنَّهُ وَجَدَ مَالًا فَعَرَمَهُ يَضْمَنُ.

كتاب الرهن

هُوَ كَالَّذِينَ.

مشروعية الرهن

وَيَتَعَقَّدُ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ وَيَلْزَمُ إِنْ سَلِمَ مَخُورًا مُفْرَغًا مُمَيِّزًا وَالتَّخْلِيَةُ تَسْلِيْمٌ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَضَمِنَ بِأَقَلِّ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَنْ الدَّيْنُ فَلَوْ هَلَكَ - وَهُمَا سَوَاءٌ -، سَقَطَ دَيْنُهُ وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ، وَفِي أَقَلِّ سَقَطَ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِهِ وَرَجَعَ الْمُزْتَهِنُ بِالْفَضْلِ وَيَحْفَظُ كَالْوَدِيعَةِ وَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ كَالْغَضَبِ وَلَا يَصِحُّ فِيهِمَا رَهْنٌ، وَإِجَارَةٌ، وَإِعَارَةٌ، وَإِئْذَاعٌ وَفِي الْمُؤَجَّرِ الْأَوَّلُ وَفِي الْمُعَارِ الْأَوَّلَانِ وَلَا يَبْطُلُ الرُّهْنُ لَوْ فَعَلَ لَكُنْ يَضْمَنُ كَمَا مَرَّ وَجَعَلَ الْخَاتَمَ فِي الْخَنْصَرِ تَعَدَّى وَفِي أَصْبَحَ أُخْرَى حِفْظٌ وَإِذَا طَلَبَ دَيْنَهُ أَمَرَ بِإِحْصَارِ رَهْنِهِ إِلَّا إِذَا وَضِعَ عِنْدَ عَدْلٍ فَيُسَلِّمَ كُلَّ دَيْنِهِ ثُمَّ رَهْنَهُ إِنْ طَلَبَ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْعَقْدِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرُّهْنِ مُؤَنَةٌ حَنْلٍ وَعَلَيْهِ مُؤْنٌ حِفْظُهُ وَعَلَى الرَّاهِنِ مُؤْنُ تَبْقِيَّتِهِ وَجَعْلُ الْأَبْقَى وَمُدَاوَاةُ الْجُرْحِ مُنْقَسِمٌ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ.

فصل في رهن المشاع

لا يصح رهن مشاع وتَمَرُّ عَلَى نَحْلِ ذُوْنِهِ وَزَرْعِ أَرْضٍ، أَوْ نَحْلِهَا ذُوْنَهَا وَالْحَرْزِ وَفُرُوعِهِ وَلَا بِالْأَمَانَاتِ وَالْمَبِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَالْقِصَاصِ وَصَحَّ بِعَيْنِ مَضْمُونَةٍ بِالْمَثَلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ وَبِالدَّيْنِ وَلَوْ مُؤَعَّدًا: بَأَن رَهْنٌ لِيُقْرِضَهُ كَذَا فَهَلْكُهُ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ عَلَيْهِ بِمَا وَعَدَ وَبِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ، وَثَمَنِ الصَّرْفِ، وَالْمُسْلَمِ فِيهِ فَإِنْ هَلَكَ فِي الْمَجْلِسِ فَقَدْ أَخَذَ وَإِنْ افْتَرَقَا قَبْلَ تَقْدِيرِ هَلْكَ بَطْلًا وَيَتِمُّ الرُّهْنُ بِقَبْضِ عَدْلِ شَرْطٍ وَضَعُهُ عِنْدَهُ وَلَا أَخَذَ لِأَحَدِهِمَا مِنْهُ وَهَلْكُهُ مَعَهُ هَلْكُ رَهْنٍ فَإِنْ وَكَّلَ الْعَدْلُ أَوْ غَيْرُهُ بِبَيْعِهِ صَحَّ فَإِنْ شَرَطَ فِي الرُّهْنِ لَمْ يَتَعَزَّلْ بِالْعَزْلِ وَيَمُوتُ أَحَدٌ إِلَّا بِمَوْتِ الْوَكِيلِ وَإِذَا حَلَّ الْأَجَلَ وَالرَّاهِنُ أَوْ وَارِثُهُ غَائِبٌ أَجِيرَ الْوَكِيلُ عَلَى الْبَيْعِ كَوَكِيلٍ بِالْخُصُومَةِ غَابَ مُوَكَّلُهُ وَأَبَاها وَإِذَا بَاعَ الْعَدْلُ فَالْثَمَنُ رَهْنٌ فَهَلْكُهُ كَهَلْكِهِ لَصَارَ.

فصل في التصرف بالرهن والجناية عليه

وَقَفَّ بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنُهُ فَإِنْ أَجَازَ مُزْتَهِنُهُ أَوْ قَضَى دَيْنَهُ تَقَدَّرَ وَصَارَ ثَمَنُهُ رَهْنًا وَإِنْ لَمْ يُجَزَّ وَفُسِّخَ، لَا يَنْفَسِخُ فِي الْأَصَحِّ وَصَبَرَ الْمُشْتَرِي إِلَى فَلَكَ الرُّهْنُ أَوْ رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي لِيَنْفَسِخَ وَصَحَّ عَقَاقُهُ وَاسْتِيلَاؤُهُ رَهْنُهُ فَإِنْ فَعَلَهَا غَيِّيًا، فَبِي دَيْنِهِ حَالًا، أَخَذَ الدَّيْنِ وَفِي الْمَوْجَلِ قِيَمَتُهُ رَهْنًا إِلَى مَجَلِّ أَجَلِهِ وَإِنْ فَعَلَهَا مُعْبِرًا، فَبِي الْعِتْقِ، سَعَى الْعَبْدُ فِي أَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ وَرَجَعَ عَلَى سَيِّدِهِ وَفِي أَخْتِيهِ سَعَى فِي كُلِّ الدَّيْنِ وَلَا رُجُوعَ وَإِتْلَافُهُ رَهْنُهُ كِإِعْثَاقِهِ غَيِّيًا وَأَجْنَبِيًّا أَثْلَقَهُ ضَمَنُهُ مُزْتَهِنُهُ وَكَانَ رَهْنًا مَعَهُ وَرَهْنٌ أَعَارَهُ مُزْتَهِنُهُ رَاهِنُهُ أَوْ أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ آخَرَ سَقَطَ ضَمَانُهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَرُدَّهُ رَهْنًا وَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ رَدِّهِ فَالْمُزْتَهِنُ أَحَقُّ مِنْ غُرْمَائِهِ وَمُزْتَهِنُ أَذِنَ بِاسْتِعْمَالِ رَهْنِهِ إِنْ هَلَكَ قَبْلَ عَمَلِهِ أَوْ بَعْدَهُ ضَمِنَ وَحَالَ عَمَلُهُ لَا وَصَحَّ اسْتِعَارَةُ شَيْءٍ لِيُزَهَرَ فَإِنْ أَطْلَقَ أَوْ قَيَّدَ يَجْرِي عَلَيْهِ فَإِنْ خَالَفَ وَهَلَكَ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ وَإِنْ وَهَلَكَ فَقَدَّرَ دَيْنٌ أَوْفَاهُ مِنْهُ وَلَا يَمْتَنِعُ الْمُزْتَهِنُ إِذَا قَضَى الْمُعَبِّرُ دَيْنَهُ وَفَكَ رَهْنُهُ وَرَجَعَ عَلَى الرَّاهِنِ وَلَوْ هَلَكَ مَعَ الرَّاهِنِ قَبْلَ رَهْنِهِ أَوْ بَعْدَ فَكِهِ لَا يَضْمَنُ وَجِنَايَةُ الرَّاهِنِ عَلَى الرُّهْنِ مَضْمُونَةٌ وَجِنَايَةُ الْمُزْتَهِنِ تُسْقِطُ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِهَا وَجِنَايَةُ الرُّهْنِ عَلَيْهِمَا وَعَلَى مَالِهِمَا هَذَرٌ وَنَمَاءُ الرُّهْنِ رَهْنٌ لَكِنْ يَهْلِكُ بِلا شَيْءٍ وَإِنْ هَلَكَ الْأَصْلُ وَبَقِيَ هُوَ فَكُ بِقِسْطِهِ يُقَسَّمُ الدَّيْنُ عَلَى قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْفَلَكَ عَلَى قِيَمَةِ

الأصل يوم القبض وتُسقط حصة الأضل من الدين وتبدل الرهن والزيادة فيه يصح، وفي الدين لا ولو هلك الرهن بعد الإبراء هلك بلا شيء لا بعد القبض أو الصلح أو بعد الحوالة فيرد ما قبض ويبطل الحوالة، وكذلك لو تضادقا على أن لا دين له ثم هلك الرهن هلك بالدين.

كتاب الكفالة

هي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة، لا في الدين وهو الأصح. وهي: إما بالنفس وتتعقد به كقلت بنفسه وبما صح إضافة الطلاق إليه وكذا به ضمته أو: هو علي أو إلي أو: أنا به زعيم أو: قبيلا ولا جبر عليها في حد، وقصاص ويلزمه إحصار المكفول به مطلقا أو في وقت عتيق إن طلب المكفول له فإن لم يخضره حبسه الحاكم وبريء يموت من كفل به وبسليمه حيث يمكنه مخاصمته وبسليمه نفسه هنا وإن شرط تسليمه عند القاضي وإن مات المكفول له فلو صبه أو وارثه مطالبة به وإن كفل بنفسه على أنه إن لم يوف به غدا فعليه المال صح فإن لم يسلم غدا ضمن المال ولم يترأ من كفاليته بالنفس وإن مات المكفول عنه ضمن المال وإما بالمال فتصح وإن جهل المكفول به إذا صح ذمته أو بما يترك في هذا البيع أو علق الكفالة بشرط ملائم نحو: ما بايعت فلانا أو ما ذاب لك عليه أو ما غصبك وإن علق بمجرّد الشرط فلا: إن هبت الريح وإن كفل بما لك عليه ضمن ما قامت به بيته وإن لم تقم فالقول للكفيل ولو أقر ضيق الأصل في الزيادة على نفسه فقط فإذا طالب الدائن أحدهما قلّه مطالبة الآخر وتصح بأمر الأصل وبلا أمره وإن لوزم لأزم أصيلة وإن خيس حبسه وإبراؤه وتأجيله يسري لا عكسه، فإن صالح الكفيل عن ألف على مائة برىء ورجع بها وعلى جنين آخر بالآلف وعن موجب الكفالة لا يترأ الأصل ولا يصح تغليق البراءة عنها بشرط كسائر البرآت، ولا الكفالة بالحدود والقصاص وبالمبيع بخلاف الثمن وبالمزهون والأمانات كالوديعة، والغارية، والمستأجر، ومال المضاربة، والشركة وبالحمل على ذابة مستأجرة للحمل لا عبدة وعن ميت مفلس ولا بلا قبول الطالب في المجلس إلا إذا كفل عن مورثه في مرضه مع عتيق عزمائه بمال الكتابة والعهد والخلاص ولا ضمان المضارب الثمن والوكيل بالبيع لمؤكليه أحد البائعين حصة صاحبه من ثمن عبدة باعاه

بِصَفَقَةٍ وَصَحَّ كَفَالَةُ الْحَرَاجِ وَالنَّوَائِبِ وَالْقِسْمَةِ وَإِنْ كَانَتْ يَغْتَرِ حَقٌّ وَمَالٌ لَا يَجِبُ عَلَى غَبْدٍ حَتَّى يُعْتَقَ خَالٌ عَلَى مَنْ كَفَلَ بِهِ مُطْلَقًا شَاهِدٌ كَتَبَ: شَهِدَ بِذَلِكَ عَلَى صَاحِبِكَ كَتَبَ فِيهِ: بَاعَ بِمِلْكِهِ بِخِلَافٍ شَاهِدٌ كَتَبَ شَهِدَ عَلَى إِقْرَارِ الْعَاقِدَيْنِ.

كتاب الحوالة

هي إثبات دين على آخر مع عدم الدين على المُجِيلِ بَعْدَهُ فِيهِ يَشْرُطُ عَدَمُ بَرَاءَتِهِ كَفَالَةً وَهَذِهِ بِشَرُطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ حَوَالَةً وَتَصِحُّ بِأَدْنِ الْمُخْتَالِ عَلَى الْمُجِيلِ وَبِهِ وَبِرِضَاهُمَا وَرِضَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فَيَتَرَأُّ الْمُجِيلُ مِنَ الدَّيْنِ إِلَّا أَنْ يَتَوَى بِمَوْتِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مُفْلِسًا أَوْ خَلْفِهِ مُنْكَرِ الْحَوَالَةِ لَا يَبْتَنُّ عَلَيْهَا وَقَالَا وَبِأَنْ فَلَسَهُ الْقَاضِي وَتَصِحُّ بِأَدْنِ شَيْءٍ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ وَبِدَرَاهِمِ الْوَدِيعَةِ وَيَتَرَأُّ بِهَلَاكِهَا وَالْمَعْصُوبَةِ وَلَمْ يَتَرَأُّ بِهَلَاكِهَا الْمَحَالِ وَبِذَيْنِ عَلَيْهِ فَلَا يُطَالِبُهُ إِلَّا الْمُخْتَالُ وَفِي الْمُطْلَقَةِ لِلْمُجِيلِ الطَّلَبُ أَيْضًا عَيْنٌ وَلَا تَبْطُلُ بِأَخْذِ مَا عَلَيْهِ.

حكم السَّفْتَجَةِ

وتكره السَّفْتَجَةُ وهي إِقْرَاضٌ لِشَقْوَطٍ خَطَرَ الطَّرِيقَ.

كتاب الوكالة

هي تَفْوِضُ التَّصَرُّفِ إِلَى غَيْرِهِ.

مشروعية الوكالة

وَشَرْطُهُ أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ وَيَعْقِلُهُ الْوَكِيلُ وَيَقْصِدُهُ وَصَحَّ تَوْكِيلُ الْحُرِّ الْبَالِغِ أَوْ الْمَأْدُونِ مِنْهُمْمَا وَصَبِيًّا عَاقِلًا وَعَبْدًا مَحْجُورَيْنِ وَتَرْجِعُ الْحُقُوقُ إِلَى مُوَكِّلِهِمَا بِكُلِّ مَا يَغْفِقُهُ بِنَفْسِهِ وَبِالْخُصُومَةِ فِي كُلِّ حَقٍّ وَبِإِيفَائِهِ وَاسْتِيفَائِهِ إِلَّا فِي حَدِّ وَقْصَاصٍ بِغَيْبَةِ مُوَكِّلِهِ وَتَرْجِعُ الْحُقُوقُ إِلَى الْوَكِيلِ فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ، وَإِجَارَةٍ، وَصُلْحٍ عَنْ إِقْرَارٍ فَيَسْلَمُ الْمَبِيعُ وَيَقْبِضُهُ وَثَمَنُ مَبِيعِهِ وَعَلَيْهِ ثَمَنُ مَشْرِيبِهِ وَيُخَاصِمُ فِي الْأَسْتِخْقَاقِ، وَالْغَيْبِ، وَشَفْعَةٍ مَا اشْتَرَى وَهُوَ فِي يَدِهِ وَيُثْبِتُ الْمَلِكُ لِلْمُوَكَّلِ ابْتِدَاءً فَلَا يَعْتَقُ قَرِيبٌ وَكِيلُ بِشِرَائِهِ وَإِلَى الْمُوَكَّلِ فِي نِكَاحٍ، وَخُلْعٍ، وَصُلْحٍ عَنْ انْكَارٍ أَوْ دَمٍ عَمْدٍ، وَعِتْقٍ عَلَى مَالٍ، وَكِتَابَةِ، وَتَصَدُّقٍ، وَهَبَةٍ، وَإِعَارَةٍ، وَإِيدَاعٍ، وَرَهْنٍ، وَإِقْرَاضٍ فَلَا يُطَالَبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالنَّهْرِ وَلَا

وَكَيْلُهَا بِتَسْلِيمِهِمَا، وَلَا يَتَدَلَّ الْخُلْعُ وَلِلْمُشْتَرِي مَنَعُ الثَّمَنِ مِنْ مُوَكَّلٍ بِاتِّعِهِ فَإِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ إِلَيْهِ صَحَّ وَلَمْ يُطَالِبِ الْوَكِيلُ ثَانِيًا.

فصل في الوكالة بالبيع والشراء

لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَكِيلِ وَشِرَاؤُهُ مِمَّنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ عَنْهُ وَصَحَّ بَيْعُ الْوَكِيلِ بِمَا قُلَّ أَوْ كَثُرَ، وَالْعَرْضُ وَالنَّسِيبَةُ وَيَبِيعُ نِصْفَ مَا وَكِّلَ بِبَيْعِهِ وَأَخَذَهُ رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا بِالثَّمَنِ إِنْ ضَاعَ فِي يَدِهِ أَوْ تَوَيَّ مَا عَلَى الْكَفِيلِ وَيُقَيَّدُ شِرَاءُ الْوَكِيلِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَبِزِيَادَةِ يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهَا وَهِيَ مَا قَوْمٌ بِهِ مُقَوِّمٌ وَيَتَوَقَّفُ شِرَاءُ نِصْفِ مَا وَكِّلَ بِشِرَائِهِ عَلَى شِرَاءِ الْبَاقِي وَلَوْ رُدَّ مَبِيعٌ عَلَى وَكِيلٍ بِغَيْبِ رَدِّهِ عَلَى أَمْرِهِ إِلَّا وَكِيلٌ أَقَرَّ بِغَيْبٍ يَخْذُلُ مِثْلَهُ وَلَزِمَهُ ذَلِكَ وَإِنْ بَاعَ نِسَاءً وَقَالَ: قَدْ أَطْلَقَ الْأَمْرُ فَقَالَ: أَمَرْتُكَ بِتَقْدِيرِ ضِدْقِ الْأَمْرِ وَفِي الْمُضَارَبَةِ الْمُضَارِبُ وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ وَخَذُّهُ إِلَّا فِي خُصُومَةٍ وَرَدِّ وَدِيعَةٍ وَقَضَاءِ دَيْنٍ، وَطَلَاقٍ، وَعِنَقٍ لَمْ يُعَوِّضَا وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَبْدٍ أَوْ مُكَاتَبٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ، مَالٍ صَغِيرٍ الْمُسْلِمِ، وَشِرَاؤُهُ وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ الطَّعَامِ عَلَى الْبَرِّ فِي ذَرَاهِمَ كَثِيرَةٍ الْخُبْزِ فِي قَلِيلَةٍ وَعَلَى الدَّقِيقِ فِي مُتَوَسِّطَةٍ وَصَحَّ الْأَمْرُ بِشِرَاءِ حِمَارٍ وَذَارٍ إِنْ ذَكَرَ ثَمَنَهَا وَمَحَلَّتَهُمَا وَشَيْءٌ عَلِمَ جَنْسَهُ مِنْ وَجْهِهِ وَذِكْرَ ثَمَنٍ، أَوْ عَيْنٍ نَوْعًا لَا إِنْ فَحَسَ جَهَالَةً جَنْسِهِ كَالرَّقِيقِ وَالثَّوْبِ وَالدَّابَّةِ. وَضِدْقُ الْوَكِيلِ فِي: شَرِيَتْ عَبْدًا لِلْأَمْرِ فَمَاتَ، وَقَالَ الْأَمْرُ لِنَفْسِكَ إِنْ دَفَعَ الْأَمْرُ الثَّمَنَ. وَإِلَّا فَالْأَمْرُ وَلِلْوَكِيلِ حَبْسُ الْمَبِيعِ مِنْ أَمْرِهِ لِقَبْضِ ثَمَنِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْحَبْسِ سَقَطَ الثَّمَنُ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ بِشِرَاءٍ عَيْنٍ شِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ فَهُوَ لِمُوَكَّلِهِ، سِوَا نَوَى عِنْدَ الْعَقْدِ الشِّرَاءَ أَوْ صَرَحَ بِهِ بِأَنَّهُ يَشْتَرِي لِنَفْسِهِ فَإِنْ شَرَى بِخِلَافِ جَنْسِ ثَمَنِ سَمِّيَ وَقَعَ لَهُ.

فصل في أحكام التوكيل بالخصومة

لِلْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ الْقَبْضُ وَيُقْتَى الْآنَ بِخِلَافِهِ وَلِلْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ الْخُصُومَةُ لَا بِقَبْضِ الْعَيْنِ وَتَقْصُرُ يَدُ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الْعَبْدِ وَتَقِلُّ الْمَرْأَةُ إِنْ الْحُجَّةُ عَلَى الْبَيْعِ، وَالطَّلَاقُ بِلَا بُتُؤَيْهِمَا وَصَحَّ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ عِنْدَ الْقَاضِي لَا عِنْدَ غَيْرِهِ وَلِلْمُوَكَّلِ غَزْلُ وَكَيْلِهِ وَوَقْفٌ عَلَى عِلْمِهِ وَتَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَجُنُونِهِ مُطَبِّقًا وَلِحَاقِهِ بِذَارِ الْحَزْبِ مُزْتَدًا وَكَذَا بِعَجْزِ مُوَكَّلِهِ مُكَاتَبًا وَحَجْرِهِ مَا ذُوْنَا وَافْتِرَاقِ الشَّرِيكَيْنِ وَكَيْلًا وَإِنْ لَمْ

يَعْلَمُ بِهِ وَيَكْتَلِبُهُمْ وَتَصْرِفُ الْمُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ أَوْ يَكْتَاتِيهِ.

كِتَابُ الشَّرَكَةِ

هِيَ التَّصْيِينُ خُزْبَانِ شَرَكَةٍ مِلْكٍ: وَهِيَ أَنْ يَمْلِكَ اثْنَانِ عَيْنًا وَكُلُّ كَأَخْبِي فِي مَالِ صَاحِبِهِ وَشَرَكَةُ عَقْدٍ، وَرُكْنُهَا الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ وَشَرْطُهَا أَنْ لَا يُعَيَّنَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمُ مِنَ الرِّبْحِ.

مَشْرُوعِيَّةُ الشَّرَكَةِ

وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ:

شَرَكَةُ الْمُفَاوَضَةِ

مُفَاوَضَةٌ وَهِيَ شَرَكَةُ مُتَسَاوِيَتَيْنِ مَالًا فِيهِ وَخَرِيَّةٌ حِلْمًا وَدِينًا وَتَتَضَمَّنُ الْوَكَالَةَ وَالْكَفَالَةَ وَمُشْتَرَى كُلِّ لَهْمَا إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ وَكَسَوَتَهُمْ وَكُلُّ دَيْنٍ لَزِمَ أَحَدَهُمَا بِمَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرَكَةُ، كَالشِّرَاءِ وَنَحْوِهِ ضَمِنَهُ الْآخَرُ وَإِنْ وَرِثَ أَحَدَهُمَا أَوْ وَهَبَ لَهُ مَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرَكَةُ وَقَبَضَ صَارَ عِنَانًا وَفِي الْعُرُوضِ وَالْعَقَارِ بَقِيَ مُفَاوَضَةٌ.

شَرَكَةُ الْعِنَانِ

وَعِنَانٌ وَهِيَ شَرَكَةٌ فِي كُلِّ تِجَارَةٍ، أَوْ تَوْعٍ وَتَصِحُّ بِبَغْضِ مَالِهِ مَعَ فَضْلِ مَالٍ أَحَدِهِمَا وَتَسَاوِيِ مَالَيْهِمَا مَعَ تَفَاوُتِ الرِّبْحِ وَتَكُونُ أَحَدُهُمَا دَرَاهِمُ، وَالْآخَرُ دَنَانِيرٌ وَبِلَا خَلْطٍ وَكُلُّ مُطَالِبٍ بِشَيْءٍ مَشْرُوعٍ لَا غَيْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحَصَّتِيهِ إِنْ أَذَاهُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا بِالْتَقْذِينِ وَالْفُلُوسِ الثَّافِقَةِ وَالتَّبَرِّ وَالثَّقَرَةِ إِنْ تَعَامَلَ النَّاسُ بِهِمَا وَبِالْعَرَضِ بَعْدَ أَنْ بَاعَ كُلُّ نِصْفٍ عَرَضِيَهُ بِنِصْفِ عَرَضِ الْآخَرِ وَهَلَكَ مَالُهُ أَوْ مَالِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الشِّرَاءِ يُفْسِدُهَا وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَبْلَ الْخَلْطِ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا هَلَكَ وَبَعْدَ الْخَلْطِ عَلَيْهِمَا وَلِكُلِّ أَنْ يَبْذَعَ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَيُؤَدِّعَ وَيُضَارِبَ وَيُوَكَّلَ وَالْمَالُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ.

(شَرَكَةُ الْأَعْمَالِ)

وَشَرَكَةُ الصَّنَاعِ وَالتَّقْبِيلِ وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَ صَانِعَانِ كَخِيَّاطَيْنِ أَوْ خِيَّاطٍ وَصَبَّاحٍ، وَيَتَقَبَّلَا الْعَمَلَ بِأَجْرٍ بَيْنَهُمَا صَحْتُ وَإِنْ شَرَطَا الْعَمَلَ بِنِصْفَيْنِ، وَالْمَالُ أَثْلَاثًا وَلَزِمَ كِلَا عَمَلٍ قَبْلَهُ أَحَدُهُمَا وَيُطَالِبُ مِنْهُمَا الْأَجْرَ وَيَصِحُّ الدَّفْعُ إِلَيْهِ وَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ

عَمَلٍ أَخَذَهُمَا.

(شَرَكَةُ الْوُجُوهِ)

وَشَرَكَةُ الْوُجُوهِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ بِلَا مَالٍ لِيَشْتَرِيَا بِوُجُوهِهِمَا وَيَبِيعَا إِنَّمَا فَتَصِحَّ مَفَاوِضُهُ وَمُطْلَقُهَا عِتَانٌ وَكُلُّ وَكَيْلٍ لِلآخِرِ فَإِنْ شَرَطَا مُنَاصَفَةَ الْمُشْتَرَى أَوْ مِثَالَتَهُ، فَالرِّبْحُ كَذَلِكَ وَشَرْطُ الْقَضْلِ بَاطِلٌ.

مَا لَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرَكَةُ

وَلَا تَصِحُّ الشَّرَكَةُ فِي اخْتِذِ الْمُبَاحَاتِ فَخُصَّتْ بِمَنْ أَخَذَهَا وَنُصِفَتْ إِنْ أَخَذَهَا وَلِلْمُعْتَيْنِ وَصَاحِبِ الْعُدَّةِ أَجْرُ الْمِثْلِ وَلَا يَزَادُ عَلَى نِصْفِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ وَالرِّبْحُ فِي الْفَاسِدَةِ عَلَى قَدْرِ الْقَالِ.

فِيمَا تَبْطُلُ بِهِ الشَّرَكَةُ

وَتَبْطُلُ الشَّرَكَةُ بِالْمَوْتِ، وَالْجُنُونِ، وَاللَّحَاقِ بِدَارِ الْخَرْبِ مُزْتَدًا.

تَرْكِيَةُ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ عَنْ بَعْضِهِمْ

وَلَمْ يَزَلْ أَخَذَهُمَا مَالُ الْآخِرِ بِلَا إِذْنِهِ فَإِنْ أَذِنَ كُلُّ فَادِيًا وَلَاءَ ضَمِينِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَإِنْ أَذِيًا مَعَا ضَمِينِ كُلِّ قِسْطَ غَيْرِهِ.

كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ

هِيَ فِيهَا الرِّبْحُ عَقْدُ شَرَكَةٍ فِي الرِّبْحِ بِمَالٍ مِنْ رَجُلٍ وَعَمَلٍ مِنْ آخَرَ.

مَشْرُوعِيَةُ الْمُضَارَبَةِ

حُكْمُ الْمُضَارَبَةِ

وَهِيَ إِذَا عَاقَبَ أَوَّلًا قَبْضَ وَتَوَكَّلَ عِنْدَ عَمَلِهِ وَشَرَكَةُ إِنْ رِبْحٌ وَغَضِبَتْ إِنْ خَالَفَ وَبِضَاعَةٌ إِنْ شَرِطَ كُلُّ الرِّبْحِ لِلْمَالِكِ نَصٌّ وَقَرْضٌ إِنْ شَرِطَ لِلْمُضَارِبِ شَرَطًا وَإِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ إِنْ فَسَدَتْ فَلَا رِبْحَ بَلْ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ رِبْحٌ أَوْ لَا وَلَا يَزَادُ مَا شَرِطَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ وَلَا يُضْمَنُ الْمَالُ فِيهَا كَمَا فِي الصَّحِيحَةِ وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بِمَالٍ تَصِحُّ بِهِ الشَّرَكَةُ وَلَا يَنْسَلِيهِ إِلَى الْمُضَارِبِ وَشُيُوعِ الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا وَلِلْمُضَارِبِ فِي مُطْلَقِهَا أَنْ يَبِيعَ بِتَقْدِيرِ نَسِيئَةٍ

إِلَّا بِأَجَلٍ لَمْ يُعْهَدَ وَأَنْ يَشْتَرِيَ وَيُوكَلَ بِهِمَا وَيُسَافَرَ يَتَضَعُ وَلَوْ لِرَبِّ الْمَالِ وَلَا تُفْسَدُ هِيَ
 بِهِ وَيُودَعُ وَيَزْهَنُ وَأَنْ يُؤْجَرَ وَيَخْتَالَ بِالثَّمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَالْأَعْسَرِ وَلَا يُقْرَضُ وَلَا
 يَسْتَدِينُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ وَلَا يُضَارِبُ وَلَا يَخْلِطُهُ بِمَالِهِ إِلَّا بِهِ أَوْ بِهِ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ فَلَوْ قِيلَ
 هَذَا وَقَصُرَ أَوْ حَمَلَ بِمَالِهِ تَبَرُّعٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا صَبَغَ وَلَا يُجَاوِزُ بَلَدًا وَسِلْعَةً وَوَقْتًا
 وَشَخْصًا عَيْنَهُ الْمَالِكُ فَإِنْ جَاوَزَ ضَمِنَ وَلَهُ رِبْحُهُ وَلَا يُزَوِّجُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً وَلَا يَشْتَرِي مَنْ
 يَغْتِقُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ وَلَوْ شَرَى فَلِلْمُضَارِبِ وَلَا مَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ رِبْحٌ وَلَوْ فَعَلَ
 ضَمِنَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ صَحَّ وَنَقَعَتْ مُضَارِبُ عَمَلٍ فِي مَضَرِهِ فِي مَالِهِ وَفِي سَفَرِهِ طَعَامُهُ
 وَشِرَابُهُ وَكِسْوَتُهُ وَأَجْرُهُ خَادِمِهِ وَغَسْلُ ثِيَابِهِ وَزَكَاةُ كِبْرَاءٍ وَشِرَاءُ وَعَلَقُهُ فِي مَالِهَا
 بِالْمَعْرُوفِ وَضَمِنَ الْفَضْلَ وَمَا دُونَ سَفَرٍ يَغْدُو إِلَيْهِ وَلَا يَبِيتُ بِأَهْلِهِ، كَالسَّفَرِ فَإِنْ رِبْحٌ
 أَخَذَ الْمَالِكُ مَا أَنْفَقَ ثُمَّ قَسَمَ الْبَاقِي وَإِنْ دَفَعَ الْمُضَارِبُ مُضَارِبَةً بِلَا إِذْنِ ضَمِنَ عِنْدَ عَمَلِ
 الثَّانِي وَقِيلَ عِنْدَ رِبْحِهِ وَصَحَّ إِنْ شَرِطَ لِعَبْدِ الْمَالِكِ شَيْءً لِيَعْمَلَ مَعَ الْمُضَارِبِ وَتَبْطُلَ
 بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَلِحَاقِ الْمَالِكِ مُرْتَدًّا وَلَا يَنْعَزِلُ إِذَا عَزَلَهُ حَتَّى يَغْلَمَ بِعَزْلِهِ فَلَوْ عَلِمَ فَلَهُ
 بَيْعُ عَرْضِهَا وَإِنَّمَا يَظْهَرُ بِالْقِسْمَةِ، وَقِسْمَةُ الرِّبْحِ ثُمَّ لَا يَتَصَرَّفُ فِي ثَمَنِهِ وَلَا فِي نَقْدِ نَصْرٍ
 مِنْ جَنْسِ رَأْسِ مَالِهِ وَيَبْدُلُ خِلَافَهُ بِهِ وَلَوْ افْتَرَقَا وَفِي الْمَالِ دَيْنٌ لَرَمَهُ طَلَبُهُ إِنْ كَانَ رِبْحٌ
 وَإِلَّا وَالْمَتَبَرِّعُ يُوكَلَ الْمَالِكُ بِهِ بِالْبَيْعِ، وَسَائِرُ الْمُسْتَبْضِعِينَ لَا يُجْبِرُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْعَزْلِ
 عَلَى طَلَبِ الثَّمَنِ إِذَا امْتَنَعَ فِي تَقَاضِيهِ، وَلَكِنْ يُجْبِرُ عَلَى أَنْ يَحِيلَ رَبُّ الْمَالِ بِالثَّمَنِ
 عَلَى الْمُشْتَرِي وَالْبَيْعِ وَالسِّمَسَارِ مُعَرَّبٌ يُخْبِرَانِ عَلَيْهِ وَمَا هَلَكَ صُرِفَ إِلَى الرِّبْحِ أَوَّلًا
 وَإِنْ قَالَ الْمَالِكُ: عَيْثُ نَوْعًا، صَدَّقَ الْمُضَارِبُ إِنْ جَحَدَ وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ نَوْعًا صَدَّقَ
 الْمَالِكُ وَكَذَا إِنْ قَالَ: بَضَاعَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ، وَقَالَ: مُضَارِبَةٌ أَوْ قَرْضٌ.

كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ

هِيَ عَقْدُ الزَّرْعِ بِبَعْضِ الْخَارِجِ وَلَا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَصَحَّتْ
 عِنْدَهُمَا وَبِهِ يُفْتَى بِشَرْطِ صِلَاحِيَّةِ الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ وَأَهْلِيَّةِ الْعَاقِدَيْنِ وَذِكْرِ الْمُدَّةِ وَرَبِّ الْبَذْرِ
 وَجَنْسِهِ وَقِسْطِ الْآخِرِ وَالتَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْعَامِلِ وَشُبُوحِ الْحَبِّ إِنْ شَرِطَ مَا يُتَافَاهُ
 كَرَفْعِ الْبَذْرِ أَوْ الْخَرَاجِ ثُمَّ قِسْمَةُ الْبَاقِي وَكَذَا إِنْ شَرِطَ الثَّيْنُ لِغَيْرِ رَبِّ الْبَذْرِ وَصَحَّ لِلْآخِرِ
 أَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ وَلَا تَصِحُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ وَالْبَذْرُ لِأَحَدٍ وَالبَقَرُ وَالْعَمَلُ لِآخَرٍ أَوْ

تَكُونُ الْأَرْضُ لِوَاحِدٍ وَالْبَاقِي لِآخَرَ لَوْ أَوْ الْعَمَلُ لَهُ وَالْبَاقِي لِلآخِرِ وَإِذَا صَحَّتْ فَالْخَارِجُ عَلَى الشَّرْطِ وَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَيُجْبِزْ مَنْ أَبِي عَنِ الْمُضِيِّ إِلَّا رَبُّ الْبَذْرِ مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْبَذْرِ لَا فَإِنْ أَبِي بَعْدَ مَا كَرَبَ الْعَامِلُ يَجِبُ أَنْ يَسْتَرْضِي.

الآثار المترتبة على فساد الإجارة

وإن فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر أجر مثله ولا يزداد على ما شرط وتبطل بموت أحدهما هو القياس وتفسخ يدين مخرج إلى يتبعها فإن مضت المدة ولم يذكرك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض حتى يذكرك ونفقة الزرع عليهما بالحصص كأجر الحصاد ونحوه فإن شرط على العامل صح عند أبي يوسف رحمه الله، وبه يفتى.

كتاب المساقاة

هي: دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة وإنما تصح بلا ذكر المدة وتقع على أول ثمر يخرج وإدراك بذر الرطبة كإدراك الثمر وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها يفسدها فإن لم يخرج فيها فللعامل أجر المثل ولا تصح إن أدرك الثمر وقت العقد كالمزارعة وإن مات أحدهما والثمر نبيء يقوم العامل عليه أو وارثه ولا تفسخ إلا بعذر وتكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل أو سارقاً يخاف منه على سعيه أو ثمره، عذر ودفع قضاء وتكون الأرض والشجر بينهما لا يصح فللعامل قيمة عرسه وأجر عمله.

كتاب إحياء الموات

هي أرض بلا نفع لا تقطع مائها ونحوه ولا يعرف مالكها بعينة عن الغابر لا يسمع صوت من أقصاه من إحياء ملكه إن أذن له الإمام ومن حجر أرضاً ولم يغمرها ثلاث حجج الإمام إلى غيره ومن حفر بئراً في موات بالإذن فله حريمها للعطن الناصح أربعون ذراعاً من كل جانب في الأصح وللغني خمس مائة كذلك وله منع غيره فإن حفر في متناه فله الحريم ثلاث جوانب وللقناة حريم بقدر ما يضلحها ولا حريم للنهر إلا ببينة.

فصل في الشرب

الشَّربُ هُوَ نَصِيبُ الْمَاءِ وَالشَّفَّةُ شُرْبُ بَنِي آدَمَ وَالْبَهَائِمَ وَلِكُلِّ حَقِّهَا وَحَقُّ سَقْيِ الدَّوَابِّ إِنْ لَمْ يَخَفْ تَخْرِيبَ النَّهْرِ فِي كُلِّ مَاءٍ لَمْ يُحَرِّزْ بِإِنَاءٍ وَحَقُّ الشَّربِ وَنَصَبُ الرِّحَى إِلَّا إِذَا أَضُرَّ بِالْعَامَّةِ أَوْ خُصَّ النَّهْرُ بِغَيْرِهِ أَي: دَخَلَ فِي الْمَقَاسِمِ وَكَزَيَّ نَهْرٌ لَمْ يُمْلِكْ مِنْ يَتَبِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ فَعَلَى الْعَامَّةِ وَكَزَيَّ نَهْرٌ مُلِكَ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ أَغْلَاهُ وَمَنْ جَاوَزَ مِنْ أَرْضِهِ بَرِيءٌ وَضَحَّ دَعَاوَى الشَّربِ بِلَا أَرْضٍ وَلَوْ اخْتَصَمَ قَوْمٌ فِي شَرْبٍ بَيْنَهُمْ قَسِمَ بِقَدْرِ أَرْضِيهِمْ وَمُنِعَ الْأَعْلَى مِنْ سَكْرِ النَّهْرِ وَإِنْ لَمْ يَشْرَبْ بِدُونِهِ إِلَّا بِرِضَاهُمْ وَكُلُّ مِنْهُمْ مِنْ نَصَبِ رَحَى وَنَحْوِهِ، لَا فِي مِلْكِهِ بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ بِالنَّهْرِ وَلَا بِالْمَاءِ وَعَنِ التَّغْيِيرِ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَدِيمًا وَالشَّربُ يُورَثُ، وَيُوصَى بِالِاتِّفَاعِ بِهِ، وَلَا يَبَاعُ بِلَا أَرْضٍ إِلَّا عِنْدَ مَشَايِخَ بُلُحٍ وَكَذَا الْإِجَارَةُ وَالْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ وَمَنْ سَقَى مِنْ شَرْبٍ غَيْرِهِ يَضْمَنُ لَا مَنْ سَقَى أَرْضَهُ فَتَرَّتْ أَرْضُ جَارِهِ.

كتاب الوقف

هُوَ حَبْسُ الْعَيْنِ عَلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ وَالتَّصَدُّقُ بِالْمَنْفَعَةِ، كَالْعَارِيَةِ وَعِنْدَهُمَا هُوَ حَبْسٌ عَلَى مِلْكِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَزُولُ مِلْكُ الْمَالِكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِجُورٍ إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ وَلَا فِي مَسْجِدِ بَنِي وَأَفَرَزَ بِطَرِيقِهِ وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ وَصَلَّى فِيهِ وَاحِدٌ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ تَسْلِيمُهُ إِلَى الْمُتَوَلَّى وَقَبْضُهُ شَرْطٌ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَزُولُ بِنَفْسِ الْقَوْلِ فَضَحَّ عِنْدَهُ وَقَفُ الْمُسَاعِ وَجَعَلَ الْغَلَّةَ وَالْوِلَايَةَ لِنَفْسِهِ وَشَرْطُهُ أَنْ يَسْتَبْدِلَ بِهِ أَرْضًا أُخْرَى إِذَا شَاءَ وَتَرَكَ ذَكَرَ مَضْرُوفٍ مُؤَبَّدٍ فَإِذَا انْقَطَعَ صُرِفَ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَضَحَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَقَفُ مَنْقُولٍ فِيهِ تَعَامُلٌ كَالْمُضَحَفِ وَنَحْوِهِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِأَنَّ الْعَرَبَ يَصَحُّ وَلَا يُمْلِكُ الْوَقْفُ وَلَا يَتَمَلَّكُ لَكِنْ يَجُوزُ قِسْمَةُ الْمُسَاعِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَبِتَدَا مِنْ اِرْتِفَاعِ الْوَقْفِ بِعِمَارَتِهِ إِنْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَآجَرَهُ لِفُقَرَاءٍ فَهِيَ فِي مَالِهِ فَإِنْ اِمْتَنَعَ أَوْ كَانَ فَقِيرًا آجَرَهُ الْحَاكِمُ وَعَمَرَهُ بِأَجْرَتِهِ ثُمَّ رَدَّهُ الْحَاكِمُ إِلَى مَضْرِفِهِ وَنَقَضَهُ يَضْرَفُ إِلَى عِمَارَتِهِ أَوْ يُدْخَرُ لَوَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا أَي: إِلَى الْعِمَارَةِ وَإِنْ تَعَدَّرَ صَرَفُهُ إِلَيْهَا بَيْعَ وَصَرَفَ ثَمَنُهُ إِلَيْهَا وَلَا يُقْسَمُ بَيْنَ مَضَارِفِهِ.

كتاب الكراهية

مَا كُرِهَ حَرَامٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَلَمْ يَتَلَفَظْ بِهِ لِعَدَمِ الْقَاطِعِ وَعِنْدَهُمَا إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ
إِنْ دَفَعَ بِهِ هَلَاكَةً وَمَأْجُورٌ عَلَيْهِ إِنْ مَكَّنَهُ مِنْ صَلَاتِهِ قَائِمًا، وَمِنْ صَوْمِهِ وَفَتْاحٍ إِلَى الشَّبَعِ
لِيَزِيدَ قُوَّتَهُ وَحَرَامٌ قُوَّتُهُ إِلَّا لِقَضْدِ قُوَّةِ صَوْمِ الْغَدِ أَوْ لِيَتَلَأَّ يَسْتَحْيِي ضَيْفَهُ وَحَلَّ اسْتِعْمَالِ
الْمُقَضَّضِ مُتَقِيًا مَوْضِعَ الْفِضَّةِ إِلَّا خَاتَمَ وَمِنْطَقَةَ وَحَلِيَّةِ سَيْفٍ وَمِسْمَارٍ ذَهَبٍ فِي الْخَاتَمِ
لَهُ وَلَا يَتَخَتَّمُ بِحَدِيدٍ وَضَفِيرٍ وَحَجَرٍ وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ حَرِيرًا إِلَّا قَدَرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعٍ
وَيَتَوَشَّدُهُ وَيَفْرُشُهُ وَيَلْبَسُ مَا سَدَّاهُ إِبْرَنِسَمٌ وَلُحْمَتُهُ غَيْرُهُ وَعَكْسُهُ فِي حَزَبٍ فَقَطْ وَكُرِهَ
إِلْبَاسُ الصَّبِيِّ ذَهَبًا أَوْ حَرِيرًا.

تَحْدِيدُ عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ

وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلُ سِوَى مَا بَيْنَ الشُّرَّةِ إِلَى
الرُّكْبَةِ وَمِنْ مَخْرَمِهِ إِلَى مَا وَرَاءَ الظَّهْرِ وَالبَطْنِ وَالْفَخْذِ وَالرَّجُلُ مِنَ الْأَجْنِبَةِ وَالسَّيِّدَةِ إِلَى
الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَشَرِطَ حَلِّ الْأَمْنِ عَنِ الشَّهْوَةِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ كَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ
وَالِإِزَادَةِ النِّكَاحِ وَالشِّرَاءِ وَالْمُدَاوَاةِ وَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ الْمَرَضِ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَالْخَصِي
وَنَحْوُهُ كَالْفَخْلِ وَإِلَى كُلِّ أَعْضَاءٍ مَنْ يَحِلُّ بَيْنَهُمَا الْوَطْءُ وَمَا حَلَّ نَظَرُهُ حَلَّ مَسِّهِ وَإِذَا
حَدَّثَ مِلْكُ أُمَةٍ وَلَوْ بِكُرًا أَوْ مُشْتَرَاةً مِمَّنْ لَا يَطُوهَا حَرَمٌ وَطُوهَا وَدَوَاعِيهِ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ
بِخَيْضَةٍ بَعْدَ الْقُبْضِ فَيَمْنُ تَجِيضُ، وَبِشَهْرِ فِي ذَاتِ شَهْرِ وَيَوْضِعُ الْحَمْلُ فِي الْحَامِلِ
وَرُخْصَ حَيْلَةً إِسْقَاطِهِ إِنْ عَلِمَ عَدَمَ وَطْءٍ بَائِعِيهَا فِي هَذَا الظَّهْرِ وَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَهُ
حُرَّةً أَنْ يَنْكِحَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا وَإِنْ كَانَتْ أَنْ يَنْكِحَهَا لِأَخَرٍ ثُمَّ يَشْتَرِي أَوْ يَقْبِضُ ثُمَّ يُطَلِّقُ
وَمَنْ فَعَلَ بِشَهْوَةٍ إِحْدَى دَوَاعِي الْوَطْءِ بِأَمْتِيهِ لَا يَجْتَمِعَانِ نِكَاحًا، حَرَمٌ عَلَيْهِ وَطُوهُمَا
بِدَوَاعِيهِ حَتَّى يُحَرَّمَ أَحَدَاهُمَا. وَكُرِهَ تَقْبِيلُ الرَّجُلِ وَعِنَاقُهُ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ وَكُرِهَ بَيْعُ الْعَذْرَةِ
خَالِصَةً وَضَحٌّ مَخْلُوطَةً وَالِانْتِفَاعُ بِهِذِهِ وَبَيْعُ السَّرْقِينِ وَخِصَاءُ الْبَهَائِمِ لَا الْأَدَمِيَّ وَإِنْزَاءُ
الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ وَسَفَرُ الْأُمَةِ وَأَمُّ الْوَلَدِ بِلَا مَخْرَمٍ وَضَحُّ بَيْعِ الْعَصِيرِ مِنْ مُتَّخَذِهِ خَمْرًا
وَكُرِهَ اسْتِخْدَامُ الْخَصِيِّ وَإِقْرَاضُ بَقَالٍ شَيْئًا يَأْخُذُ مِنْهُ مَا وَاللَّعِبُ بِالنَّرْدِ وَالسِّطْرَنْجِ
وَالْغِنَاءِ وَكُلُّ لَهْوٍ وَجَعْلُ الْغُلِّ فِي عُتْقِ عَبْدِهِ بِخِلَافِ التَّقْيِيدِ وَاحْتِكَارُ قُوَّةِ الْبَشَرِ
وَالْبَهَائِمِ فِي بَلَدٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّةِ أَهْلِهِ سَنَةً، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ يَعْزُرُ، وَيَبِيعُ

القاضي بنفسه عنهم لا غلّة أرضه ومجلوبة من بلد آخر وتسعير الحاكم إلا إذا تعدى الأرباب عن القيمة فاحشاً وقبل قول فرد كيفما كان في المعاملات فإن قال كافر: شرب اللحم من مسلم أو كتابي حل أكله ومن مجوسي حرم وشرب الغدق في الديانات كالحبيرة عن نجاسة الماء وفي الفاسق والمستور تحرى.

مسائل شتى

ويجب على من رأى منكراً أن ينهى عنه، لو قدر عليه، ولو لم يفعل مثل، لآته بأس به بطن لا به ما ليس في قلوبهم. ويتحركون إن يقصدونهم عليهم.

كتاب الأشربة

حرم الخمر وهي النبيء من ماء عنب غلاً واشتد وقذف بالزبد، وإن قلت كالطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب أقل من وغليظاً نجاسة وحرم نبيع الثمر أي: السكر ونبيع الزبيب نيتين إذا غلاً واشتد فيكفر مستجلها فقط وحل المثلث العنبي مشدداً ونبيذ الثمر والزبيب مطبوخاً أدنى طبخة وإن اشتد، إذا شرب ما لم يسكر بلا نية لهو وطرب والخليطان ونبيذ العسل والئين والبر والشعير والذرة وإن لم يطبخ بلا نية لهو وطرب وخل الخمر ولو بعلاج. قال: والانتبأ في الدباء والحشم وحرم شرب دزدي الخمر والامتنشاط به.

كتاب الذبائح

حرم ذبيحة لم تذك وذكاة الضرورة: جزأ أين كان من البدن والاختيار ذبح بين الخلق واللينة وغزوفة الحلقوم والمريء والودجان وحل يقطع أي: ثلاث منها فلم يجر فوق العقدة وقيل: يجوز وحل بكل ما فيه جدّة إلا سناً وظفراً قائمتين وكرة النخع والسلخ قبل أن تبرّد وكل تغليب بلا فائدة.

شروط الذابح

وشروط كونه الذابح مسلماً أو امرأة أو مجنوناً أو صبيّاً يعقل أو أفلأ أو أخرس لا من لا كتاب له ولا مرئداً وتارك التسمية عمداً وإن نسي التسمية صح وحرم إن عطف على اسم الله غيره نحو: باسم الله واسم فلان وكره إن وصل ولم يعطف

نحو باسم الله اللهم تقبل من فلان. وحل إن فصل صورة ومعنى كاللذعاء قبل الإضجاع
والشسمية ونذب نحر الإبل وكرة ذبحها وفي البقر والغنم عكسه وكفى الجزخ في نعيم
توحش أو سقط في بئر ولم يمكن ذبحه لا في صيد استأنس ولا يحل جنين ميت وجد
في بطن أمه ولا يحل ذو ناب أو ذو مخلب من سبع أو طير ولا يحل الحشرات ولا
الحيور الأهلية ولا البغال ولا الخيل عند أبي حنيفة ولا الضبع ولا اليزبوع ولا يحل
الغراب الذي يأكل الجيف ولا حيوان مائي سوى سمك لم يطف وحل الجراد وأنواع
السمك بلا ذكاة وغراب الزرع والعفوق معها وحل الأرنب.

كتاب الأضحية

هي شاة من فرود وبقرة أو بعير منه إلى سبعة إن لم يكن لفرود أقل من سبع ويقسم
اللحم وزناً لا جزافاً إلا إذا ضم معه من أكاريه أو جلده وصح اشتراك ستة في بقرة
مشرقة لأضحية وإذا قبل الشراء أحب ويضحي الأب أو الوصي من مال طفل غني
فيأكل الطفل منه وما يبقى يبدل بما ينتفع بعينه وأول وقتها بعد صلاة العيد إن ذبح في
مضرب بعد طلوع فجر يوم النحر إن ذبح في غيره وأخبره قبيل غروب اليوم الثالث
واعتبر الآخر للفقير وضيده والولادة والموت وكرة الذبح في الليل ويقضي النادر وفقير
شري الأضحية بتصدقها حية والغني بتصدق قيمتها شري أو لا وصح الجذع من
الضأن والشبي فصاعداً من غيره وهو ابن حول من الضأن والمغز وحولين من البقر
وخميس من الإبل وتذبح الثولاء والجماء والجرباء لا عجفاء وعزجاء لا تمشي إلى
المسك وما ذهب أكثر من ثلث أذنها أو عينيها أو أليتها أو ذنبها وإن مات أحد سبعة
وقال ورثته: ادبحوها عنه وعنكم صح كبقرة عن أضحية ومثقة وقران وإن كان أحدهم
كافراً أو مريداً اللحم لا وتأكل منها ويؤكل ويهب من يشاء ونذب التصدق بثلتها وتركه
لذي عيال تزيعة عليهم والذبح بيده إن أحسن وإلا أمر غيره وكرة ذبح كتابي ويتصدق
بجلدها أو يعمله آله مما ينتفع به باقياً فإن بيع بغير ذلك يتصدق بيمينه ولو غلط اثنان
وذبح كل شاة صاحبه صح بلا عزم وصح التضحية بشاة الغضب لا الوديعة وضمنهما.

كتاب الصيد

يَحِلُّ صَيْدُ كُلِّ ذِي نَابٍ وَمَخْلَبٍ بِشَرْطِ عِلْمِهِمَا وَجَزْجِهَما وَإِزْسَالِ مُسْلِمٍ أَوْ كِتَابِيٍّ مُسَمِّيًّا عَلَى مُمْتَنِعٍ مُتَوَخِّشٍ يُؤْكَلُ وَأَنْ لَا يُشَارِكَ الْمُعْلَمُ مَا لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ وَلَا تَطُولُ وَفَقْتُهُ بَعْدَ الْإِزْسَالِ وَيُعْلَمُ الْمُعْلَمُ بِتَرْكِ أَكْلِ الْكَلْبِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَرُجُوعِ الْبَازِي بِدُعَائِهِ فَإِنْ أَكَلَ بَعْدَ تَرْكِهِ ثَلَاثًا تَبَيَّنَ جَهْلُهُ وَلَا يُؤْكَلُ مَا قَدْ صَادَ وَبَقِيَ فِي مِلْكِهِ وَلَا مَا يَصِيدُهُ حَتَّى يَتَعْلَمَ وَشَرْطُ الْحِلِّ بِالرُّمِيِّ التَّسْمِيَةُ وَالْجَزْحُ وَأَنْ لَا يَتَعَدَّ عَنْ طَلَبِهِ إِنْ غَابَ مُتَحَامِلًا سَهْمَةً فَإِنْ أَذْرَكَهُ الْمُرْسِلُ أَوْ الرَّاغِي حَيًّا ذَكَاهُ فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا حُرِّمَ كَمَا إِذَا قَتَلَهُ بِمَغْرَاضٍ بِعَرَضِهِ أَوْ بِنُدْقَةٍ ثَقِيلَةٍ ذَاتِ جِدَّةٍ أَوْ رُمِيٍّ فَوْقَ فِئَةٍ أَوْ عَلَى سَطْحٍ ثُمَّ عَلَى الْأَرْضِ وَيُعْتَبَرُ الرُّجُزُ فِيمَا لَمْ يُزْسَلْ وَلَوْ اجْتَمَعَا يُعْتَبَرُ الْإِزْسَالُ وَإِنْ أَخَذَ غَيْرَ مَا أُرْسِلَ إِلَيْهِ حَلَّ كَصَيْدِ رُمِيٍّ فَقَطَعَ غَضُو مِثْلَهُ لَا الْغَضُ فَإِنْ قُطِعَ أَثْلَاثًا، وَأَكْثَرُهُ مَعَ عَجْزِهِ، أَوْ قُطِعَ نِصْفُ رَأْسِهِ، أَوْ أَكْثَرُهُ، أَوْ قَدْ بِنِصْفَيْنِ أَكَلَ كُلُّهُ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَرَمَاهُ آخِرُ فَقَتَلَهُ فَهُوَ لِلأَوَّلِ وَحُرِّمَ وَضَمِنَ الثَّانِي لَهُ قِيَمَتَهُ مَجْرُوحًا إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَثْمَنَهُ وَإِلَّا فَلِلثَّانِي وَحَلَّ وَيُصَادُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ.

كتاب اللقيط واللقطة والابق

رَفْعُهُ أَحَبُّ وَإِنْ خِيفَ هَلَاكُهُ يَجِبُ كَاللَّقِطَةِ حُرٌّ إِلَّا بِحُجَّةٍ رَفَعَهُ وَنَفَقْتُهُ وَجَنَائِزُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَإِزْنُهُ لَهُ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ آخِذِهِ وَنَسْبُهُ مِنْ مَذْعَبِهِ وَلَوْ رَجُلَيْنِ أَوْ مِنْ يَصِفُ مِنْهُمَا عَلَامَتَهُ أَوْ عَبْدًا وَكَانَ حُرًّا أَوْ ذِمِّيًّا وَكَانَ مُسْلِمًا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَقَرِّهِمْ وَمَا شُدَّ عَلَيْهِ لَهُ ضَرْفٌ إِلَيْهِ وَلِلْمُلْتَقِطِ قَبْضُ هَبْتِهِ وَتَسْلِيمُهُ فِي حِرْفَةٍ لَا إِنْكَاحُهُ وَلَا تَصَرُّفُ مَالِهِ وَلَا إِجَارَتُهُ.

فصل في اللقطة

وَاللَّقِطَةُ أَمَانَةٌ إِنْ أَشْهَدَ عَلَى أَخْذِهِ لِيُرُدَّهَا عَلَى رَبِّهَا وَإِلَّا ضَمِنَ إِنْ جَحَدَ الْمَالِكُ أَخْذَهُ لِلرَّدِّ وَغَرِقَتْ فِي مَكَانٍ وَجَدَتْ فِي الْمَجَامِعِ مُدَّةٌ لَا تُطْلَبُ بَعْدَهَا وَمَا لَا يَبْقَى إِلَى أَنْ يَخَافَ فُسَادَهُ ثُمَّ تُصَدِّقُ فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا إِنْ شَاءَ أَجَارَ أَوْ ضَمِنَ الْآخِذُ وَمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا إِلَّا إِذْنِ حَاكِمٍ تَبَرُّعٌ وَيُؤْذِنُهُ ذَيْنَ عَلَى رَبِّهَا وَآجَرَ الْقَاضِي مَا لَهُ مِنْ نَفْعَةٍ وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا

كَالْأَبْقِ وَمَا لَا مَنَفَعَةَ لَهُ أَذِنَ بِالْإِنْفَاقِ إِنْ كَانَ الْإِنْفَاقُ أَضْلَحَ وَإِلَّا بَاعَ وَلِلْمُنْفِقِ حَبْسُهَا
لَاخِذِ الثَّقَفَةَ فَإِنْ هَلَكَتْ بَعْدَ الْحَبْسِ سَقَطَتْ فَإِنْ بَيَّنَّ مُدْعِيهَا عَلَامَتَهَا حُلَّ الدَّفْعِ وَلَا
يَجِبُ بِلَا حُجَّةٍ وَيَسْتَفِيعُ بِهَا فَقِيرًا، وَإِلَّا تَصَدَّقْ بِهَا وَلَوْ عَلَى أَضْلِهِ وَفَزَعِهِ وَعِزِّهِ وَتُدْبِ
أَخِذِ الْآبِقِ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَتَرَكَ الضَّالَّ قِيلَ: أَحَبُّ وَلِرَاذِهِ مِنْ مُدَّةٍ سَفَرٍ أَرْبَعُونَ ذَرْهَمًا
وَإِنْ لَمْ يَغْدِلْهَا إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ أَخَذَهُ لِلزَّوْدِ وَمِنْ أَقَلِّ مِنْهَا بِقِسْطِهِ فَإِنْ أَبَقَ لَمْ يَضْمَنْ فَإِنْ لَمْ
يُشْهَدْ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَضَمَّنَ إِنْ أَبَقَ مِنْهُ.

كتاب المفقود

هُوَ غَائِبٌ لَمْ يُدْرَ أَثَرُهُ حَيٌّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَلَا تُنْكَحُ عَزْسُهُ وَلَا يُقَسَّمُ مَالُهُ وَلَا
تُفْسَخُ إِجَارَتُهُ وَيُقِيمُ الْقَاضِي مَنْ يَقْبِضُ حَقَّهُ وَيَحْفَظُ مَالَهُ وَيَبِيعُ مَا يَخَافُ فَسَادَهُ وَيَنْفِقُ
عَلَى وَلَدِهِ وَأَبَوَيْهِ وَعِزِّهِ مَتَى فِي حَقِّ غَيْرِهِ، فَلَا يَرِثُ مِنْ غَيْرِهِ أَيُّ: يُوقَفُ قِسْطُهُ مِنْ
مَالِ مُورِثِهِ إِلَى تِسْعِينَ سَنَةً فَإِنْ ظَهَرَ حَيًّا فَلَهُ ذَلِكَ وَبَعْدَهَا يُحْكَمُ بِمَوْتِهِ فِي مَالِهِ يَوْمَ
تَمَّتِ الْمُدَّةُ فَتُغْتَدُّ عِزْسُهُ لِلْمَوْتِ وَيُقَسَّمُ مَالُهُ بَيْنَ مَنْ يَرِثُهُ الْآنَ وَفِي مَالِ غَيْرِهِ مَنْ جَبِنَ
فَقْدِهِ قَرْدٌ مَا وَقَفَ لَهُ إِلَى مَنْ يَرِثُ الْغَيْرَ عِنْدَ مَوْتِهِ.

كتاب القضاء

أَهْلُهُ أَهْلُ الشَّهَادَةِ وَيَصِحَّاحُ مِنَ الْفَاسِقِ لَكِنْ لَا يَقْلَدُ وَلَا يَقْبَلُ وَلَوْ فَسَقَ الْعَدْلُ
يُعَزَّلُ وَقِيلَ: يَنْعَزَلُ وَمَنْ أَخَذَهُ بِالرِّشْوَةِ لَا يَصِيرُ قَاضِيًا وَالْاجْتِهَادُ شَرْطٌ لِلأَوَّلِيَّةِ وَلَا
يُطْلَبُ وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يَتَّقُ عَدْلَهُ، وَمَنْ قُلِدَ الْقَضَاءُ سَأَلَ دِيْوَانَ قَاضٍ قَبْلَهُ وَلَا يَعْمَلُ
فِي الْمَحْبُوسِ بِقَوْلِ الْمَغْزُولِ وَكَذَا فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ وَالْوَدِيعَةِ إِلَّا إِذَا أَقْرَ ذُو الْيَدِ بِالتَّسْلِيمِ
مِنْهُ وَيُقَرَّرُ مَالُ الْيَتِيمِ وَالْجَامِعِ أَوَّلَى لِجُلُوسِهِ الظَّاهِرِ وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ ذِي رَحِمٍ
مَحْزَمٍ أَوْ مِمَّنْ اعْتَادَ مُهَادَاتَهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ قَلْدًا عَهْدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا خُصُومَةٌ وَلَا يَخْضُرُ
دَعْوَةً إِلَّا عَامَّةً وَيُسَوِّي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ جُلُوسًا وَإِقْبَالًا وَلَا يُسَارَّ أَحَدَهُمَا وَلَا يُضِيفُهُ وَلَا
يَضْحَكُ وَلَا يَمْزُحُ مَعَهُ وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةً وَلَا يَلْقِيَنَّ أَتَشْهَدُ بِكَذَا وَكَذَا
وَأَسْتَحْسِنُهُ أَبُو يُوشَفَ فِيمَا لَا تَهْمَةَ فِيهِ وَيَخِشُ الْخَصْمَ مُدَّةً رَأَاهَا مَضْلَحَةٌ بِطَلَبِ وَلِيِّ
الْحَقِّ إِنْ امْتَنَعَ الْمُقِرُّ عَنِ الْإِيْقَاءِ أَوْ ثَبَتَ الْحَقُّ بِالْبَيِّنَةِ فِيمَا لَزِمَهُ بِعَقْدٍ كَالْكَفَالَةِ أَوْ بَدَلِ

مَا لِي حَصَلَ لَهُ وَفِي نَفَقَةِ عَزْسِهِ وَفِي نَفَقَةِ وَلَدِهِ لَا فِي دَيْنِهِ وَفِي غَيْرِهَا لَا إِذَا ادَّعَى فَقَرَهُ
 إِلَّا إِذَا قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِضِدِّهِ وَإِذَا شَهِدُوا عَلَى حَاضِرٍ حَكَمَ وَكُتِبَ بِهِ وَهُوَ السَّجِلُ وَعَلَى
 غَائِبٍ لَا بَلَّ يَكْتُبُ كِتَابًا حَكِيمًا لِيَحْكُمَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ إِلَّا فِي حَدِّ وَقَوْدٍ فَيَقْرَأُ الْقَاضِي
 عَلَى الشُّهُودِ وَيَخْتِمُ عِنْدَهُمْ وَيُسَلِّمُ إِلَيْهِمْ وَعِنْدَ أَبِي يُوشَفَ يَكْفِي وَعَنْهُ أَنَّ الْخْتَمَ لَيْسَ
 بِشَرْطٍ ثُمَّ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ لَا يَقْبَلُهُ إِلَّا بِحُضُورِ الْخُصْمِ وَالْبَيِّنَةِ عَلَى أَنَّهُ كِتَابٌ فَلَا يَنْقُرُهُ
 عَلَيْنَا وَخَتَمَهُ وَسَلَّمَهُ فَيُفْتَحُهُ وَيَقْرَأُ وَيُلْزِمُهُ مَا فِيهِ إِنْ بَقِيَ الْكَاتِبُ قَاضِيًا وَلَا يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا
 إِذَا كُتِبَ بَعْدَ اسْمِهِ وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قَضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَعِنْدَ أَبِي يُوشَفَ إِنْ
 كُتِبَ هَذَا ابْتِدَاءً يُقْبَلُ وَإِنْ مَاتَ الْخُصْمُ يَنْفُذُ عَلَى وَارِثِهِ وَالْمَرْأَةُ تَقْضِي إِلَّا فِي حَدِّ وَقَوْدٍ
 وَلَا يَسْتَحْلِفُ قَاضٍ قَاضِيًا وَلَا يُؤَكِّلُ وَكِيلًا وَلَا مَنْ فُرِضَ إِلَيْهِ ذَلِكَ فَبِی الْمَقْضُوعِ
 نَائِبُهُ لَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ وَمَوْتِهِ مُوَكَّلًا بَلَّ هُوَ نَائِبُ الْأَصْلِ وَفِي غَيْرِهِ إِنْ فَعَلَ نَائِبُهُ عِنْدَهُ أَوْ
 أَجَازَ هُوَ أَوْ كَانَ قَدَّرَ الثَّمَنَ وَبِ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ يُؤَكِّلُ وَالْقَضَاءُ فِي مُجْتَهِدٍ فِيهِ عَلَى خِلَافِ
 مَذْهَبِهِ نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا لَا يَنْفُذُ وَعَلَى وَفَاقِهِ يُجْعَلُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ مُجْمَعًا عَلَيْهِ فَإِنْ عُرِضَ
 عَلَى آخَرَ يُمَضِّيه إِلَّا فِيمَا خَالَفَ الْكِتَابَ أَوْ السُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ أَوْ الْإِجْمَاعَ وَإِنْ كَانَ تَقَسَّى
 الْقَضَاءُ مُخْتَلَفًا فِيهِ يَصِيرُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ بِأَمْضَاءٍ آخَرَ وَالْقَضَاءُ بِخُزْمَةٍ أَوْ جَلٍّ يَنْفُذُ ظَاهِرًا
 وَبَاطِنًا وَلَوْ بِشَهَادَةِ زَوْجٍ إِذَا ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ مُعَيَّنٍ وَلَا يَقْضِي عَلَى غَائِبٍ إِلَّا بِحَضْرَةِ نَائِبِهِ
 حَقِيقَةً أَوْ شَرَعًا كَوَصِي الْقَاضِي أَوْ حُكْمًا بِأَن كَانَ مَا يَدَّعِي عَلَى الْغَائِبِ لَا مَحَالَةَ سَبَبًا
 لِمَا يَدَّعِي عَلَى الْحَاضِرِ لَا إِنْ كَانَ شَرْطًا وَصَحَّ تَحْكِيمُ الْخُصْمَيْنِ مَنْ صَلَحَ قَاضِيًا فِي
 غَيْرِ حَدِّ وَقَوْدٍ وَلَزِمَهُمَا حُكْمُهُ وَإِخْبَارُهُ بِإِفْرَارِ أَحَدِهِمَا وَبِعَدَالَةِ شَاهِدٍ خَالٍ وَلَا يَتَّهَمُ وَلِكُلِّ
 مِنْهُمَا أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَ حُكْمِهِ فَإِنْ رَفَعَ حُكْمَهُ إِلَى قَاضٍ أَمْضَاهُ إِنْ وَافَقَ مَذْهَبَهُ وَلَا يَصِحُّ
 الْقَضَاءُ وَالشَّهَادَةُ لِمَنْ بَيْنَهُمَا وَلَاءٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ وَصَحَّ الْإِيصَاءُ بِلَا عِلْمِ الْوَصِيِّ لَا التَّوَكُّلُ
 وَشَرْطُ خَبَرٍ عَدْلٍ أَوْ مَسْتَوْرِنٍ بِعَزْلِ الْوَكِيلِ وَعِلْمُ السَّيِّدِ بِجَنَائَةِ عَبْدِهِ وَالشَّفِيعُ بِالْبَيْعِ
 وَالبَكْرُ بِالنِّكَاحِ وَمُسْلِمٌ لَمْ يُهَاجَرْ بِالشَّرَائِعِ لَا لِصِحَّةِ التَّوَكُّلِ وَقَبْلَ قَوْلِ قَاضٍ عَالِمٍ
 عَدْلٍ: قَضَيْتُ بِهِذَا وَجَاهِلٍ عَدْلٍ إِنْ بَيَّنَّ سَبَبَهُ لَا غَيْرَهُمَا .

كتاب الشهادة

هي إخبارٌ بِحَقٍّ لِلغَيْرِ عَلَى آخَرَ وَتَجِبُ بِطَلْبِ الْمُدَّعِي وَسِتْرُهَا وَيَقُولُ فِي

السرقه: أَخَذَ لَا سَرَقَ وَنِصَابُهَا لِلزَّانَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ وَلِلْقَوْدِ وَيَاقِي الْحُدُودِ رِجْلَانِ وَلِلْبَكَارَةِ، وَالْوِلَادَةِ، وَعَيُوبِ النِّسَاءِ - فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ -: امْرَأَةٌ وَلِغَيْرِهَا وَشُرْطٌ لِلْكَلِّ الْغَدَالَةِ وَيَسْأَلُ الْقَاضِي عَنْ حَالِ الشَّاهِدِ عِنْدَهُمَا مَطْلَقًا وَبِهِ يُفْتَى وَكَفَى السُّؤَالُ سِرًّا فِي زَمَانِنَا وَالْإِثْنَانِ أَحْوَطُ فِي التَّزْكِيَةِ وَفِي تَرْجُمَةِ الشَّاهِدِ وَفِي الرِّسَالَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَلَا يَشْهَدُ مَنْ رَأَى خَطَأَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ شَهَادَتَهُ وَلَا بِالتَّسَامُحِ وَأَنَّ هَذَا وَقَفَّ عَلَى كَذَا لَا عَلَى شُرُوطِهِ إِذَا أَخْبَرَ رِجْلَانِ، أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ وَيَشْهَدُ رَائِي جَالِسٍ مَجْلِسَ الْقَضَاءِ لَكِنْ وَهَذَا عَيَانٌ.

فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل

وتقبل الشهادة من أهل الأهواء إلا الخطائية ومن الذمي على مثله وإن تخالفا ملة وعلى المستأمن ومن المستأمن على مثله إن كانا من دار ومن عدو بسبب الدين وممن اجتنبت الكبائر ولم يصير على الصغائر وغلب صوابه والأقلف والخصي وولد الزنا والعمال لا من أعمى ومملوك ومحدود في قذف وإن تاب إلا من حذ في كفره فأسلم وعدو بسبب الدنيا وسيد لعبده وشريكه فيما يشتركانه ومخنث يفعل الرديء ونائحة وغنية ومدمن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور أو الطنبور أو يغني للناس أو يزكك ما يحذ به أو يدخل الحمام بلا إزار أو يأكل الربا، أو يقامر بالنرد والشطرنج، أو تفوته الصلاة بهما أو يتول على الطريق، أو يأكل فيه ومن يظهر سب السلف ولا تقبل الشهادة على جرح مجري وهو ما يفتش الشاهد ولم يوجب حقًا للشرع، أو للبعد، مثل: هو فاسق، أو أكل الربا أو أنه استأجرهم وتقبل على إقرار المدعي بفسقهم وعلى أنهم عبيد أو أنهم شاربو خمر أو قذفة أو أنهم شركاء المدعي أو أعطاهم الأجرة لها من مالي أو دفعت إليهم كذا لثلاث شهدوا علي وشروط موافقة الشهادة للدعوى كاتفاق الشاهدين لفظًا ومعنى عند أبي حنيفة فترد في ألف وألفين ويثبت في ألف وألف ومائة، الأول عند دعوى الأكثر إن قصد المال لا العقد فتقبل في عتق بمال، وصلى عن قود، ورهن وخلع إن ادعى من له المال والإجارة بيع في أول المدة ومال بعدها ويثبت النكاح بألف ولزم الجر في الإرث بقوله مات مؤثرته وتركه ميراثًا له، أو مات وذا ملكه أو في يده فإن قال: كان لأبيه أو دعه، أو أعاره من في يده، جاز بلا جر وتقبل

الشهادة على الشهادة إلا في حَدٍّ وَقَوْدٍ وَشُرْطٍ لها تعذر حضور الأصل بموت أو مَرَضٍ أو سفرٍ وشهادة عدد عن كل أصل لا تَغَايِرُ فرعي هذا وذلك ويقول الأصل اشهد على شهادتي أنني أشهد بكذا والفرع عند الحاكم: أشهد أن فلاناً أشهدني على شهادته بكذا، وقال لي: اشهد على شهادتي بذلك وصح تعديل الفرع الأصل وأحد الشاهدين الآخر وإنكار الأصل يبطل شهادة الفرع ومن أقر أنه شهد زوراً شَهِرَ ولم يُعْزَرْ

فصل في الرجوع عن الشهادة

لا رجوع عنها إلا عند قاضٍ فإن رجعا عنها قبل الحُكْمِ سقطت ولم يَضْمَنَّا ويَعْدُه لم يفسخ وضمنا ما أتلّاه بها إذا قَبِضَ مُدْعَاهُ والعبرة للباقي لا للراجع فإن رجع أحد ثلاثة لم يضمن فإن رجع آخر ضَمِنَا نصفًا وإن شَهِدَ رجلٌ وعشرة نِسوة ثم رجعوا، فعلى الرجل سدس عند أبي حنيفة وعلى النِسوة خمسة أسداس ونصف عندهما وإن رَجَعْنَ فقط فعليهن نصفٌ وضمين الفرع إن رجع هو والأصل والمُزَكِّي لا شاهد الإحصان وشاهدا اليمين لا الشرط إذا رجعوا.

كتاب الإقرار

إخبارٌ بحقٍّ لآخر عليه وحُكْمه ظهور المُقَرَّر به لا إنشاؤه فصَحَّ الإقرار بالخمر للمُسْلِم لا بطلاق وعِتقٍ مُكْرَهًا فلو أقر حرٌّ مكلفٌ بحقٍّ صَحَّ ولو مجهولاً بالإرضاء ولَزِمَه بيانه بما له قِيَمَةٌ والقول له إن ادَّعى المُقَرَّر له أكثر منه ولا يُصَدِّق في أقل من درهم في: عليّ مالٌ من النَّصَاب في مالٍ عظيمٍ من ذهبٍ أو فضةٍ ولا من خمسين وعشرين من الإبل ولا من قَدَر النَّصَاب قِيَمَةً غير مالٍ الزكاة وفي دراهم ثلاثة ودراهم كثيرة عشرة وكذا درهمًا درهمٌ وكذا كذا أحد عشر وكذا وكذا أحد وعشرون ولو ثلث بلا واو فأحد عشر ومع واو فمائة وأحد وعشرون وإن رَجَعَ زَيْدٌ أَلْفٌ وَعَلِيٌّ وَقَبِيلِي إقرارٌ بدينٍ وَصَدِّقَ إن وَصَلَ به وهو وديعةٌ وإن فَصَلَ لا وعندي أو معي ونحوه أمانة وقوله لمدعي الألف: اتزنها أو قَضَيْتُكُهَا ونحوهما إقرار ومائة ودرهم وثلاث أثواب دراهم وثياب وفي مائة وثوب، أو ثوبان يفسر المائة والإقرار بدائبة في إضْطَبَلٍ يَلْزِمُهَا فقط وسيف جَفَنه وحمائله وصح إقراره بالخَمَلِ وله إن بَيَّنَّ سَبَبًا صَالِحًا فَإِنْ وَلَدَتْ لأقل

من يضيف حَوْلَ قَلَمِهِ ما أَقَرَّ به وإن أَقَرَّ بشرطِ الخِيَارِ صحَّ وَيُطْلَى شَرْطُهُ واستثناء كَيْلِيٍّ أَوْ وَزْنِيٍّ من دراهم صَحَّ قِيَمَةُ لا استثناء التابع كالبناء والفَضِّ والتَّخْلِ ودينٌ صحته مطلقاً ودينٌ بسببٍ فيه وَعِلْمٌ بلا إقرار سَوَاءٍ وَقَدْما على ما أَقَرَّ به في مرضيه والكُلُّ على الإرث وإن شَمِلَ ماله ولا يصح أن يَخُصَّ غَرِيماً بقضاء دينه ولا إقراره لِوَارِثِهِ إلا أن يُصَدِّقَهُ فَيُطْلَى إن ادَّعى بُنُوته بَعْدَهُ لا إن نَكَحَ ولو أَقَرَّ ببُتْوَةِ غلامٍ جُهْلَ نسبه، ويولدُ مثله لمثله وصَدَّقَهُ الغلام، ثبت نسبه وشُرِّطَ تصديقُ الزَّوْجِ أَوْ شَهَادَةُ قَابِلَةٍ في إقرارها بالولد ولو أَقَرَّ بنسبٍ من غيرِ وِلَادٍ لا يصحُّ وَيَرِثُ إلا مع وارث ومن أَقَرَّ بِأَخٍ وأبوه مَيِّتٌ شاركه في الإرث بلا نسب ولو أَقَرَّ أحدُ ابني ميتٍ له على آخر دين بقبض أبيه نصفه فلا شيء له والنصف للآخر.

كتاب الدَّعْوَى

هي إختبَارٌ بحَقِّ له على غيره والمُدَّعي: مَنْ لا يُجْبَرُ على الخصومة والمُدَّعى عليه من يُجْبَرُ وهي إنما تَصِحُّ بذكر شيءٍ عِلْمَ جَنْسِهِ وَقَدْرُهُ وأنه في يد المدَّعى عليه وفي المُنْقُولِ يزيد: بغير حق وفي العقار لا تثبت اليد إلا بِحُجَّةٍ، أو عِلْمُ القاضي والمطالبة به وإحضاره إن أمكن لِيشير إليه المدَّعي والشاهد والحالف وذكُرَ قيمته إن تَعَدَّرَ والحدودُ الأربعة أو الثلاثة في العقار وأسماءُ أصحابها ونَسَبُهُمْ إلى الجد وإذا صحَّت سأل القاضي الخصمَ عنها فإن أَقَرَّ أو أنكر وسأل المدَّعي بَيِّنَةً فَأَقَامَ قَضَى عليه وإن لم يَقِمِ البَيِّنَةُ حَلَفَ إن طلبه خصمه فإن نكَلَ مرةً أو سَكَتَ بلا آفَةٍ وقضى بالنُّكُولِ، صَحَّ وَعَرَضَ اليمينَ ثلاثاً ثم القضاء أَخَوَطُ ولا تُرَدُّ اليمينُ على مدَّعٍ، وإن نكَلَ خصمه الأمة ولا يَحْلِفُ في نِكَاحٍ ورجعةٍ وفَيْءٍ إيلاءٍ واستيلادٍ ورقٍ ونَسَبٍ وولاءٍ وحَدٍّ ولعانٍ إلا إذا ادَّعى في النكاح والنسب مالاً، كمهر ونفقةٍ وإرثٍ (فإنه يَحْلِفُ اتفاقاً) وحَلَفَ السَّارِقُ، وَضَمِنَ إن نكَلَ ولم يُقَطَّعَ والزَّوْجُ إذا ادَّعت طلاقاً فثبت إن نكل نصف المهر أو كله وكذا منكرُ القَوْدِ، فإن نكَلَ في النفسِ حُبْسٌ حتى يَقْرَأَ أو يَحْلِفُ وَفِيهَا دُونُهَا يُقْتَضَى وإن قال لي بَيِّنَةٌ حاضرةٌ، وَطَلَبَ حَلْفَ الخصمِ لا يَحْلِفُ وَيُكْفَلُ بنفسه ثلاثة أيام فإن أبى لَأَزَمَهُ والغَرِيبُ قَدَرَ مجلسُ الحُكْمِ ولا يُكْفَلُ إلا إلى آخر المجلس والحَلْفُ بالله تعالى لا بالطلاق والعَتَقِ فإن أَلَحَّ الخصمُ قيل: صح بهما في زماننا وَيُعْلِظُ بِصِفَاتِهِ

تَعَالَى لَا بِالزَّمَانِ وَخَلَفَ الْيَهُودِيَّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، وَالتَّصْرَانِي بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى وَالْمَجُوسِيَّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ وَالْوُثْيِيَّ بِاللَّهِ وَلَا يُحْلَفُ فِي مَعَابِدِهِمْ وَيُحْلَفُ عَلَى الْحَاصِلِ نَحْو: بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا بَيْعٌ قَائِمٌ، أَوْ نِكَاحٌ قَائِمٌ فِي الْحَالِ، أَوْ مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ الْآنَ لَا عَلَى السَّبَبِ نَحْو: بِاللَّهِ مَا بَعْتَهُ وَنَحْوَهُ إِلَّا أَنْ يَتَضَرَّرَ الْمُدْعَى، فَيُحْلَفُ عَلَى السَّبَبِ كَدَعْوَى شَفْعَةِ بِالْجَوَارِ، فَإِنَّهُ يُحْلَفُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الشَّفْعَةُ وَكَذَا فِي سَبَبٍ لَا يَتَكَرَّرُ، كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعِي عِثْقَهُ عَلَى مَوْلَاهُ، وَفِي الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ الْكَافِرِ عَلَى الْحَاصِلِ وَيُحْلَفُ عَلَى الْعِلْمِ مَنْ وَرَثَ شَيْئًا فَادَّعَاهُ آخِرُ وَيُحْلَفُ عَلَى الْبِتَانِ إِنْ وَهَبَ لَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ وَصَحَّ فِدَاءُ الْخَلِيفِ وَالصَّلَاحِ عَنْهُ.

فصل في التحالف

ولو اختلفا في قَدْرِ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ حَكَمَ لِمَنْ بَزَهَنَ وَإِنْ بَرَهْنَا فَلِمُثَبِّتِ الزِّيَادَةِ وَإِنْ اختلفا فِيهِمَا فَحُجَّةُ الْبَائِعِ فِي الثَّمَنِ وَحُجَّةُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ وَإِنْ عَجَزَا رَضِيَ كُلٌّ بِزِيَادَةِ يَدْعِيهَا الْآخَرُ وَإِلَّا تَحَالَفَا وَخَلَفَ الْمُشْتَرِي أَوَّلًا وَفَسَخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ وَمَنْ نَكَلَ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ وَلَا تَحَالَفَ فِي الْأَجْلِ، وَالْخِيَارِ، وَلَا فِي قَبْضِ بَعْضِ الثَّمَنِ وَخَلَفَ الْمُتَكَرِّرَ وَلَا بَعْدَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ وَخَلَفَ الْمُشْتَرِي وَلَا بَعْدَ هَلَاكِ بَعْضِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ بِتَرْكِ حِصَّةِ الْهَالِكِ وَلَوْ اختلفا فِي بَدْلِ الْإِجَارَةِ أَوْ الْمَنْفَعَةِ تَحَالَفَا كَمَا فِي الْبَيْعِ، وَالْمَنْفَعَةِ كَالْمَبِيعِ، وَابْتَدَأَ كَالثَّمَنِ وَبَعْدَ قَبْضِهَا لَا وَبَعْدَ قَبْضِ بَعْضِهَا تَحَالَفَا وَفُسِخَتْ فِيمَا بَقِيَ، وَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِيمَا مَضَى وَإِنْ اختلفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْعِ فَلَهَا مَا صَلَحَ لَهَا وَلَهُ مَا صَلَحَ لَهُ إِلَّا إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ تَبِيعُ مَا يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ، أَوْ مَا صَلَحَ لَهُمَا وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَالْمُشْكِلُ لِلْحَيِّ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا فَالْكُلُّ لِلْحَرِّ فِي الْحَيَاةِ وَلِلْحَيِّ بَعْدَ الْمَوْتِ وَسَقَطَ دَعْوَى الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ إِنْ بَزَهَنَ ذُو الْيَدِ أَنْ الْمُدْعَى وَدِيعَةٌ، أَوْ عَارِيَّةٌ، أَوْ رَهْنٌ، أَوْ مُؤَجَّرٌ، أَوْ مَغْصُوبٌ مِنْ زَيْدٍ وَحُجَّةُ الْخَارِجِ فِي الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ أَحَقُّ مِنْ حُجَّةِ ذِي الْيَدِ وَإِنْ وَقَّتَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ وَلَوْ بَزَهَنَ خَارِجَانِ قُضِيَ لَهُمَا نِصْفَيْنِ وَلَوْ بَزَهَنَ خَارِجَانِ فِي نِكَاحٍ سَقَطَا وَهِيَ لِمَنْ صَدَّقْتَهُ فَإِنْ أَرِخَا، فَالسَّابِقُ أَحَقُّ وَإِنْ أَقَرَّتْ لِمَنْ لَا حُجَّةَ لَهُ فَهِيَ لَهُ فَإِنْ بَزَهَنَ الْآخَرُ قُضِيَ لَهُ وَإِنْ بَرَهَنَ أَحَدُهُمَا وَقُضِيَ لَهُ، ثُمَّ بَرَهَنَ الْآخَرُ لَمْ يُقْضَ لَهُ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ سَبْقُهُ كَمَا لَمْ يُقْضَ بِحُجَّةِ الْخَارِجِ عَلَى ذِي

يد ظهر نكاحه إلا إذا أثبت سبقه وإن برهنا على شراء شيء من ذي يد، فلكل نصفه بنصف أو تركه ولو ترك أحدهما بعدما قضي له لم يأخذ الآخر كله والشراء أحق من هبة وصدقة ورهن مع قبض والشراء والمهر سواء وكذا الغضب والوديعة ولا يرجح بكثرة الشهود ولو ادعى أحد خارجين نصف دار والآخر كلها، فالرُّبع للأول وقالوا: الثلث والباقي للثاني وإن كانت معهما فهي للثاني نصف بالقضاء ونصف لا به ولو برهن خارجان على نتاج دابة وأرخاء، قضي لمن وافق تأريخه سنّها وإن أشكل فلهما وذو اليد المستعمل، كمن لبّن واللابس لا يأخذ الكُم، والراكب لا يأخذ اللجام، ومن في السرج لا رديفه، وذو الحمل لا من علق كؤزه ومن اتصل الحائط بينائه اتصال تريع أو وضع عليه الجذع ولا اعتبار لوضع خشبات عليه وجالس البساط والمتعلق به سواء وكذا من معه ثوب وطرفه مع آخر وذو بيت من دار كذي بيوت في حق ساحتها.

فصل في دعوى النسب

مبيعة ولدت لأقل من نصف حول منذ بيعت، فادعى البائع الولد، ثبت نسبه منه وأميئتها ويفسخ البيع ولو ادّعاه بعد عتقها ثبت نسبه ويزد حصته من الثمن ولا تعتبر دعوة المشتري ولا البائع بعد موت الولد أو عتقه وكذا لو ولدت لأكثر من نصف الحول، أو أقل من ستين إلا إذا صدّقه المشتري ولستين أو أكثر وهي أم ولده نكاحاً إن صدّقه المشتري.

كتاب الصلح

هو عقد يرفع النزاع وضح بإقرار وسكوت وإنكار فالأول كبيع إن وقع عن مال بمال ففيه الشفعة، والخيارات ويفسده جهالة البدل وما استحق من المدعى رد المدعي حصته من العوض وما استحق من البدل رجع بحصته من المدعى وكإجارة إن وقع عن مال بمنفعة فيشترط التوقيت فيه ويتطل بموت أحدهما في المدة والآخران معاوضة في حق المدعي وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دار بل في الصلح على دار وما استحق من المدعى فكما مر وما استحق من العوض رجع إلى الدعوى ولو ضالّح على بعض دار يدعيها لم يصحّ وحيلته أن يزيد في البدل شيئاً أو

عن دعوى الباقي وصَحَّ الصُّلْحُ عن دَعْوَى المَالِ والمنفعة والجَنَائِيَةِ في النفس وما دونها عَمْدًا أو خطأ وَالزَّوْجَ ودَعْوَى الزوج النكاح وكان عتقًا بمال وخلعًا ولم يَجُزَّ عن دعواها النكاح ولا عَن دَعْوَى حَدٍّ وبدلٌ صلح هو كبيع على الوكيل وما ليس كبيع، كالصلح عن دم عميد، أو على بعض دين يَدْعِيهِ على المُوَكَّل وإن صَالَحَ فُضُولِيَّ وضمن البدل أو أَضَافَ إلى ماله أو أشار إلى نقد أو عَرَضَ أو أَطْلَقَ وَنَقَدَ صح وإن لم يَنْقُدْ إن أَجَازَهُ المُدْعَى عليه جاز وَلَزِمَ البدل وإلا رُدَّ وصلحه على جنس ما لهُ عليه أَخَذَ لبعض حقه وحطُّ لباقيه لا معاوضة فصَحَّ عن أَلْفٍ حَالٍ على مائة حالة أو على أَلْفٍ مُوَجَّلٍ أو عن أَلْفٍ جِيَادٍ على مائة زبوف لم يَصَحَّ عن دراهم على دنائير مؤجلة أو عن أَلْفٍ مُوَجَّلٍ على نصفه حالاً أو عن أَلْفٍ سُودٍ على نصفه بَيْضًا وَمَنْ أَمَرَ بِأَدَاءِ نصف ذَيْنَ عليه غَدًا، على أَنه بريء مما زاد إن قَبِلَ بَرِيءٌ وإن لم يف عاد ذَيْنُهُ على النصف ولو علق صريحًا، كإِن أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا، فَأَنْتَ بريء من الباقي لا يَصَحُّ ولو صَالَحَ أَحَدُ رَئِيٍّ دينٍ عن نِصْفِهِ على ثوبٍ اتَّبَعَ شريكه غريمه بنِصْفِهِ أو أَخَذَ نِصْفَ الثوب من شريكه.

كتاب الحدود

الحدُّ عقوبةٌ مقدرةٌ تجبُ حقًا لله تعالى فلا تعزير ولا قصاصٌ حدًّا والزنا وطءٌ في قُبُلٍ خَالٍ عن ملكٍ وشبهته ويثبتُ بشهادةٍ أربعةٍ بالزنا فيسألهم الإمام ما هو وكيف هو وأين زنا ومتى زنا وبمن زنا فإن بَيَّنُّوا وقالوا: رأينا كالميل في المُكْحَلَةِ وعَدَلُوا سرًّا وعلنًا حَكَمَ بِهِ وبإقراره أربعةً في أربعةٍ مجالسٍ رده الإمام كُلُّ مرةٍ فَإِنْ بَيَّنَّ حَبِيبُهُ تَلَقِيَّهُ رُجُوعُهُ، بِ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ وَنَحْوِهِ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ حَدِّهِ، أو وَسَطَهُ، خُلِّيَ وَإِلَّا حُدَّ وَهُوَ لِلْمُحْصَنِ أَي: لِحَرٍّ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ وَطءٌ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهُمَا بِصِفَةِ الإِخْصَانِ رَجُمَهُ فِي فُضَاءٍ حَتَّى يَمُوتَ يَبْدَأُ بِهِ شُهُودُهُ فَإِنْ أَبَوْا أو غَابُوا أو مَاتُوا سَقَطَ ثُمَّ الإمامُ ثُمَّ النَّاسُ وَفِي الْمُقَرَّرِ يَبْدَأُ الإمامُ ثُمَّ النَّاسُ وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَلِغَيْرِ الْمُحْصَنِ جُلْدُهُ مائةً وَسَطًا بِسَوْطٍ لَا ثَمَرَةَ لَهُ وَتَنْزَعُ ثِيَابُهُ إِلَّا الإِزَارَ وَيُفَرَّقُ عَلَى بَدَنِهِ إِلَّا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ قَائِمًا فِي كُلِّ حَدٍّ بِلَا مَدٍّ وَلِلْعَبْدِ نِصْفُهَا وَلَا يَحُدُّ سَيِّدٌ بِإِذْنِ الإمامِ وَلَا تَنْزَعُ ثِيَابُهَا إِلَّا الْفُرُؤُ وَالْحَشُوءُ وَتَحُدُّ جَالِسَةً وَجَازَ الْحَقْرُ لَهَا لَا لَهُ وَلَا جَمْعٌ بَيْنَ جُلْدٍ وَرَجْمٍ فَاعْتَرَفَتْ

فرجمها ولا جلد ونقي إلا سباسة ويزجم المريض ولا يجلد إلا بعد البرء وتزجم الحامل بعد الوضع وتجلد بعد التقاس وتلدأ الحد بالشبهة في الفعل أي: ظن غير الدليل دليلاً كآمة أبويه وزوجته فلا يحد إن ظن أنها تحل وفي المحل أي: بقيام دليل نافي للحُرمة ذاتاً كآمة ابنه ومعتدة الكنايات والمبيعة قبل التسليم فلا يحد وإن أقر بالحُرمة وخذ بوطء أمة أخيه وعمه وأجنبيته وخذها في فراشه وإن هو أعمى لا إن رقت وقلن هي زوجتك ولا يحد الخليفة ويقنص ويؤخذ بالمال.

فصل في حد القذف

من قذف مخصناً أي: حراً مكلفاً مسلماً عفيفاً عن الزنا بصريحه أو به لست لأينك أو: لست بائن فلان في غضب وهو حد ثمانين سوطاً كحد الشرب والطلب بقذف الميت للوالد والولد ولز محزوماً ولا يطالب أحد سيده ولا أباه بقذف أمه وليس فيه إزث وعفو وعوض وفي: يا زاني فقال: بل أنت حذا ولعزسه حدث ولا لعان وإن قالت زئت بك هيرا.

فصل في حد الشرب

من أخذ بريح الخمر أو سكران زائل العقل يتبين أو أقر به مرة صاحياً أو شهد به رجلان وعلم شربه طوعاً يحد صاحياً لا بمجرد الريح أو التقوى أو السكر ولا إن رجع عن الإقرار ومن شهد بحد متقادم قريباً من إمام رد إلا في قذف وضمن السرقة وإن أقر به حد وهو للشرب بزوال الريح ولغيره بمضي شهر فإن شهد بزنا وهي غائبة حد وبسرقة من غائب لا ونصف حد العبد ويكفي حد بجنايت اتحد جنسها.

فصل في التعزير

وأقله ثلاثة وصح حبسه مع ضربه وضربه أشد ثم للزنا ثم للشرب ثم الحد للقذف وهو يقذف مملوك أو كافر بزنا ومسلم به: يا فاسق، يا كافر، يا سارق، يا مخنث وأمثاله لا به: يا حمار وقيل: إلا لعالم أو علوي ومن حد أو عزز فمات هدر دمه وإن عزز زوج عرسه لا.

كتاب السرقة

هِيَ أَخَذُ مُكَلِّفٍ خَفِيَّةً قَدَرُ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مَضْرُوبَةً مَمْلُوكًا مُحَرَّرًا بِلاَ شُبْهَةٍ بِمَكَانٍ أَوْ حَافِظٍ فَإِنْ أَقَرَّ بِهَا مَرَّةً أَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ وَسَلَّهَ الْإِمَامُ مَا هِيَ وَكَيْفَ وَمَتَى وَأَيْنَ كَانَتْ وَكَمْ سَرَقَ وَمِمَّنْ سَرَقَ وَبَيَّنَّاها قُطِعَ وَإِنْ تَشَارَكَ جَمْعٌ وَأَصَابَ كُلُّهُ قَدَرُ نِصَابٍ قُطِعُوا وَإِنْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ.

فصل فيما يُقَطَّعُ فيه وما لا يُقَطَّعُ

لَا يَتَأَفَّهِ يُؤْجَدُ مُبَاحًا فِي دَارِنَا كَخَشَبٍ وَحَشِينِش وَسَمَكٍ وَصَيْدٍ أَوْ يَفْسُدُ سَرِيعًا كَلَبْنٍ وَلَحْمٍ وَفَاكِهَةٍ رَطْبَةٍ وَثَمَرٍ عَلَى شَجَرٍ وَبَطْنِخٍ وَزَرْعٍ لَمْ يُحْصَدْ وَأَشْرِبَةٍ مُطْرِبَةٍ وَأَلَاتٍ لَهْوٍ وَصَلِيبٍ مِنْ ذَهَبٍ وَبَابٍ مَنْسُجِدٍ وَمُضْخَفٍ وَصَبِيٍّ حُرٍّ وَلَوْ مُحَلِّيْنٍ وَعَبْدٍ إِلَّا الصَّغِيرَ وَدَقْتَرٍ إِلَّا دَقْتَرِ الْحِسَابِ وَلَا فِي كَلْبٍ وَفَهْدٍ وَخِيَانَةٍ وَنَهَبٍ وَتَبِيشٍ وَمَالٍ غَائِمَةٍ وَلَهُ فِيهِ شَرِكَةٌ وَمِثْلُ حَقِّهِ حَالًا أَوْ مُؤْجَلًا وَلَوْ بِمَزْنِدٍ وَمَا قُطِعَ فِيهِ وَهُوَ بِحَالِهِ وَمَالٍ ذِي رَجَمٍ، مُحَرَّمٍ مِنْ بَيْتِهِ وَلَا مِنْ زَوْجٍ وَعَزِيسٍ وَسَيِّدِهِ وَعَزِيسَةٍ وَزَوْجِ سَيِّدَتِهِ وَمُكَاثِبَةٍ وَمُضْنِفَةٍ وَمَعْنَمٍ وَحَمَامٍ وَبَيْتٍ أَذِنَ فِي دُخُولِهِ وَلَا إِنْ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الدَّارِ أَوْ نَاوَلَ مَنْ هُوَ خَارِجٌ أَوْ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي بَيْتٍ وَأَخَذَ أَوْ طَرَّ صُرَّةً خَارِجَةً مِنْ كُمْ أَوْ سَرَقَ جَمَلًا مِنْ قِطَارٍ أَوْ جَمَلًا وَقَطَعَ إِنْ حَفِظَهُ رَبُّهُ أَوْ نَامَ عَلَيْهِ أَوْ شَقَّ الْجَمَلَ وَأَخَذَ شَيْئًا أَوْ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي صُنْدُوقٍ أَوْ كُمْ أَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَقْضُورَةٍ دَارٍ فِيهَا مَقَاصِئُرٌ إِلَى صَحْنِهَا أَوْ سَرَقَ صَاحِبُ مَقْضُورَةٍ مِنْ أُخْرَى أَوْ أَلْقَى شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ أَخَذَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى جِمَارٍ فَسَاقَهُ وَأَخْرَجَهُ.

فصل في كَيْفِيَّةِ الْقَطْعِ

تُقَطَّعُ يَمِينُ السَّارِقِ مِنْ زَنْدِهِ وَتُحَسَّمُ ثُمَّ رِجْلُهُ الْيُسْرَى إِنْ عَادَ فَإِنْ عَادَ ثَالِثًا لَا يَلِ يُسَجَّنُ حَتَّى يَتُوبَ وَشَرْطُ خُصُومَةِ الْمَالِكِ ذِي يَدٍ حَافِظٍ كَالْمُودَعِ وَنَحْوِهِ وَمَا قُطِعَ بِهِ، إِنْ بَقِيَ رَدٌّ وَإِلَّا لَا يَضْمَنُ وَمَعْصُومٌ قُطِعَ الطَّرِيقُ عَلَى مَعْصُومٍ فَأَخَذَ قَبْلَ أَخْذِ مَالٍ وَقَتْلٍ حُبْسَ حَتَّى يَتُوبَ وَإِنْ أَخَذَ وَنَصِيبُ كُلِّ نِصَابٍ، قُطِعَ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ وَإِنْ قَتَلَ بِلاَ أَخْذِ مَالٍ قُتِلَ حَدًّا وَمَعَهُ قُتِلَ أَوْ صُلِبَ أَوْ قُطِعَ ثُمَّ قُتِلَ أَوْ صُلِبَ.

كتاب الجهاد

وَهُوَ فَرَضٌ عَيْنٍ إِنْ هَجَمَ الْكُفَّارُ فَتَخْرُجُ الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ بِلَا إِذْنٍ وَفَرَضٌ كِفَايَةٍ بَدَأَ
إِنْ قَامَ بِهِ بَعْضُ سَقَطَ عَنْ الْبَاقِينَ وَإِلَّا أَتَمُّوا، لَا عَلَى صَبِيٍّ وَعَبْدٍ وَامْرَأَةٍ وَأَعْمَى وَمُقْعِدٍ
وَأَقْطَعٍ فَيَحَاصِرُهُمْ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَبَوْا قَالَى الْجَزِيَّةُ فَإِنْ قَبِلُوا فَلَهُمْ مَا لَنَا
وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا فَإِنْ أَبَوْا يُقَاتِلُهُمْ بِمَا يُهْلِكُهُمْ وَقَطَعَ شَجَرَهُمْ وَزَرَعَهُمْ وَغُلُولٍ وَمُثْلَةٍ
وَقَتْلٍ عَاجِزٍ عَنِ الْقِتَالِ إِلَّا مَلَكَتْهُ أَوْ ذَا رَأْيٍ فِي الْحَرْبِ، أَوْ ذَا مَالٍ يَحْتُ بِهِ وَأَبٍ كَافِرٍ
وإِخْرَاجٍ مُصْحَفٍ وَامْرَأَةٍ إِلَّا فِي جَيْشٍ يُؤْمَنُ وَيُصَالِحُهُمْ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَبِمَالٍ عِنْدَ
الْحَاجَةِ وَتَبَذَ إِنْ كَانَ هُوَ أَنْفَعَ وَيُقَاتِلُهُمْ قَبْلَ تَبَذِّ إِنْ خَانُوا وَضَوَّلِحَ الْمَرْتَدُّ بِلَا مَالٍ وَإِنْ
أَخَذَ لَا يَرُدُّ وَلَا يُبَاغِ سِلَاحٌ وَحَدِيدٌ وَخَيْلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ بَعْدَ صَلَاحٍ وَصَحَّ أَمَانُ حَرْبٍ وَحُرَّةٍ
وَإِنْ كَانَ شَرًّا تَبَذَّ وَأَدَّبَ وَلَعَا أَمَانٌ ذِمِّيٌّ وَأَسِيرٌ وَتَاجِرٌ مَعَهُمْ وَمَنْ أَسْلَمَ ثَمَّةً وَلَمْ يَهَاجِرْ
إِلَيْنَا وَأَمَانَ صَبِيٍّ وَعَبْدٍ مَخْجُورَيْنِ وَمَجْنُونٍ.

فصل في المغنم وقسمته

مَا فُتِحَ عَنُودٌ قَسَمَهُ الْإِمَامُ بَيْنَ الْجَيْشِ أَوْ أَقْرَبَ أَهْلَهُ بِجَزِيَّةٍ وَخَرَاجٍ وَقَتْلِ الْأَسْرَى أَوْ
اشْتَرَقَهُمْ أَوْ تَرَكَهُمْ أَحْرَارًا ذِمَّةً لَنَا وَنَقِيَّ مَتْنَهُمْ وَفَدَاؤُهُمْ وَرَدُّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ وَقِسْمَةُ مَغْنَمٍ
ثَمَّةٌ إِلَّا إِيدَاعًا وَالرِّدْءَ وَمَدَدَ لِحَقِّهِمْ ثَمَّةٌ كَمُقَاتِلٍ فِيهِ لَا سُوقِيٍّ لَمْ يُقَاتِلْ وَلَا مَنْ مَاتَ ثَمَّةٌ
وَيُورَثُ قِسْطُ مَنْ مَاتَ هُنَا وَحَلَّ لَنَا ثَمَّةٌ طَعَامٌ وَعَلَفٌ وَذَهْنٌ وَحَطَبٌ وَسِلَاحٌ بِهِ حَاجَةٌ،
لَا بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا وَمَنْ أَسْلَمَ ثَمَّةٌ عَصَمَ نَفْسَهُ وَطِفْلَهُ وَمَالًا مَعَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ مَغْضُومًا
وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٍ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَيُعْتَبَرُ وَقْتُ مُجَاوَزَةِ الدَّرَبِ لَا شُهُودُ الْوَاقِعَةِ
وَالْخُمْسُ لِلْيَتِيمِ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَقَدْ مَ فَقَرَاءُ ذِي الْقُرْبَى وَلَا شَيْءٌ لِغَنِيِّهِمْ وَمَنْ
دَخَلَ دَارَهُمْ فَأَغَارَ خُمْسٌ لَا مَنْ لَا مَنَعَةَ لَهُ وَلَا إِذْنَ لَهُ وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُنْقِلَ وَقْتُ الْقِتَالِ
فَيَجْعَلَ لِأَخِي شَيْئًا زَائِدًا عَلَى سَهْمِهِ كَالسَّلْبِ وَنَحْوِهِ وَالسَّلْبُ: مَرْكَبُهُ وَمَا عَلَيْهِمَا.

فصل في استيلاء الكفار

يَمْلِكُ بَعْضُ الْكُفَّارِ بَعْضًا وَأَمْوَالُهُمْ أَمْوَالُنَا بِالْأَسْتِيْلَاءِ وَالْإِخْرَازِ بِدَارِهِمْ لَا حُرْنَا
وَتَوَابِعُهُ وَعَبْدُنَا الْأَبْقَى وَنَمْلِكُ بِهِمَا حُرَّهُمْ وَمَا هُوَ مِلْكُهُمْ وَمَنْ وَجَدَ مِنَّا مَالَهُ أَخَذَهُ بِلَا

شَيْءٌ إِنْ لَمْ يُقْسَمَ وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ قُسِمَ وَبِالْتَّمَنِ إِنْ شَرَاهُ مِنْهُمْ تَاجِرٌ وَعَبْدٌ لَهُمْ أَسْلَمَ ثَمَّةٌ
فُجَاءَتَا أَوْ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ عَتَقَ كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ شَرَاهُ كَافِرٌ مُسْتَأْمَنٌ هُنَا وَأَدْخَلَهُ دَارَهُمْ وَلَا
يَتَعَرَّضُ تَاجِرُنَا ثَمَّةٌ لِدَمِيهِمْ وَمَالِهِمْ إِلَّا إِذَا أَخَذَ مَلِكُهُمْ مَالَهُ أَوْ غَيْرُهُ بِعِلْمِهِ وَمَا أَخْرَجَهُ
مَلِكُهُ حَرَامًا فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَلَا يُمْكِنُ حَزْبِي هُنَا سَنَةً وَقِيلَ لَهُ إِنْ أَقَمْتَ هُنَا سَنَةً نَضْعُ عَلَيْكَ
الْجَزْيَةَ فَإِنْ أَقَامَ سَنَةً فَهُوَ ذِمِّي لَا يَتْرَكَ أَنْ يَزْجَعَ.

فصل في الجزية

وَلَا تَتَغَيَّرُ جَزْيَةُ وَضَعَتْ بِضَلَحٍ وَإِذَا غَلِبُوا وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ نِصْفُهَا وَعَلَى فَقِيرٍ
يَكْتَسِبُ رُبْعُهَا لَا عَلَى وَثْنِي عَرَبِيٍّ فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ فَطْفُلُهُ وَعِزُّهُ فِيءٌ وَلَا مُرْتَدٍّ فَلَا يَقْبَلُ
مِنْهُمَا إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السَّيْفُ وَلَا عَلَى زَاهِبٍ لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا عَلَى ضَيْبٍ وَامْرَأَةٍ
وَمَمْلُوكٍ وَأَعْمَى وَزَمِنٍ وَفَقِيرٍ لَا يَكْتَسِبُ وَتُسْقَطُ بِالْمَوْتِ وَالْإِسْلَامِ وَتَتَدَاخَلُ بِالتَّكْرَارِ
وَلَا تُحْدِثُ بَيْعَةٌ وَكَيْسَةٌ فِي دَارِنَا وَلَهُمْ إِعَادَةُ الْمُتَهْدِمِ وَمُيَرَّ الذِّمِّيِّ فِي زَيْتِهِ وَمَرْكَبِهِ
وَسَرْجِهِ وَسِلَاحِهِ فَلَا يَزَكُّ خَيْلًا وَلَا يَعْمَلُ بِسِلَاحٍ وَيُظْهَرُ الْكُسْتِيحُ وَيَزَكُّ عَلَى سَرْجٍ
كَلْكَافٍ وَمُيَرَّتٍ نِسَاؤُهُمْ فِي الطُّرُقِ وَالْحَمَامِ، وَيُعْلَمُ عَلَى دُورِهِمْ لَيْلًا يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ
السَّائِلُ وَمَضْرِفُ الْجَزْيَةِ وَالْخَرَاجِ وَمَا أَخَذَ مِنْهُ بِلَا حَرْبٍ مَصَالِحُنَا كَسَدٍ نَعْرِ وَبِنَاءٍ جَنْسٍ
وَرِزْقٍ الْعُلَمَاءِ وَالْعُمَّالِ وَالْمُقَاتِلَةِ وَذُرِّيَّتِهِمْ.

أحكام المرتد

وَمَنْ ارْتَدَّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ وَكُشِفَتْ شُبُهَتُهُ فَإِنْ اسْتَمْتَهَلَ حِسَّ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ تَابَ فِيهَا وَإِلَّا قُتِلَ وَهِيَ بِالتَّبَرِّي عَنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى الْإِسْلَامِ، أَوْ عَمَّا انْتَقَلَ
إِلَيْهِ وَقَتْلُهُ قَبْلَ الْعُرْضِ تَرْكُ نَذْبٍ بِلَا ضَمَانٍ وَيَزُولُ مَلِكُهُ عَنْ مَالِهِ مَوْقُوفًا فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَ
وَإِذَا مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِهِمْ وَحُكِمَ بِهِ عَتَقَ مُدْبِرُهُ وَأُمُّ وَلَدِهِ وَحَلَّ ذَيْنَّ عَلَيْهِ وَكُسِبَ
إِسْلَامُهُ لِوَارِيثِهِ الْمُسْلِمِ، وَكُسِبَ رِدَّتُهُ فِيءٌ مِنْ كُسْبِ تِلْكَ الْحَالِ وَبَطَلَ نِكَاحُهُ وَذُبْحُهُ
وَصَحَّ طَلَاقُهُ وَاسْتِيلَاذُهُ وَيُوقَفُ بَيْعُهُ وَمَعَامَلَتُهُ إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ
وَحُكِمَ بِهِ بَطَلَ فَإِنْ جَاءَ مُسْلِمًا قَبْلَ حُكْمٍ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرْتَدَّ وَإِنْ جَاءَ بَغْدَةً وَمَالُهُ مَعَ وَرَثَتِهِ
أَخَذَهُ وَلَا تُقْتَلُ مُرْتَدَّةٌ وَتُحْبَسُ حَتَّى تُسْلِمَ وَصَحَّ تَصَرُّفُهَا وَكُسْبُهَا لِوَرَثَتِهَا وَصَحَّ ارْتِدَادُ

صَبِي يَغِيلُ وَإِسْلَامُهُ، وَنَجَبُ عَلَيْهِ وَلَا يَقْتُلُ إِنْ أَبِي أَوْ ثَمَانٍ.

فصل في البغاة

وَالْبَغَاةُ قَوْمٌ مُسْلِمُونَ خَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ فَيَدْعُوهُمْ إِلَى الْعَوْدِ وَيَكْشِفُ شَبَهَتَهُمْ فَإِنْ تَحَيَّرُوا مُجْتَمِعِينَ حُلَّ لَنَا قِتَالُهُمْ ابْتِدَاءً وَيُجَهِّزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَيُسَبِّحُ مُوَلِّيَهُمْ إِنْ كَانَ لَهُمْ فِتْنَةٌ وَلَا تُسَبَّى ذُرِّيَّتُهُمْ وَيُجَبَسُ مَالُهُمْ إِلَى أَنْ يُتَوْبُوا وَيُسْتَعْمَلَ سِلَاحُهُمْ وَخَيْلُهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَيَبَاغِ قَتْلُ عَادِلٍ إِنْ ادَّعَى حَقِّيَّتَهُ يَرِثُ كَعَكْسِهِ وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ بِقَتْلِ بَاغٍ مِثْلَهُ.

كتاب الجنائيات

الْقَتْلُ الْعَمْدُ ضَرْبٌ قَضَا بِمَا يَفَرِّقُ الْأَجْزَاءَ، كَنَارٍ وَمُخَدَّدٍ، وَلَوْ مِنْ خَشَبٍ وَبِهِ يَأْتُمُ وَيَجِبُ الْقَوْدُ وَشَبَهُ الْعَمْدِ ضَرْبٌ قَضَا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ وَفِيهِ الْإِثْمُ وَالْكَفَّارَةُ وَدِيَّةٌ مُغْلَطَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَهُوَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ عَمْدٌ وَفِي الْخَطَا فِعْلًا أَوْ قَضَا كَرَمِيهِ غَرَضًا فَأَصَابَ آدَمِيًّا أَوْ رَمِيهِ مُسْلِمًا ظَنَّهُ صَيِّدًا أَوْ حَرْبِيًّا وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ كَالثَّائِمِ سَقَطَ عَلَى آخَرٍ فَمَاتَ: كَفَّارَةُ وَدِيَّةٌ عَلَيْهَا وَفِي الْقَتْلِ بِسَبَبٍ كَحَقْرِ بَشَرٍ وَنَحْوِهِ دِيَّةٌ عَلَيْهَا وَلَا إِرْثَ لِقَاتِلِ نَقْصَانُ الصَّبِيِّ وَالْأُتُوثة وَالرِّقُّ وَالْجُنُونُ وَالْعَمَى وَالزَّمَانَةُ وَكُفْرُ الذِّمِّيِّ وَالْأَطْرَافُ هَدَرٌ فِي الْقَوْدِ وَلَا يُقَادُ بِمَمْلُوكِهِ وَلَوْ مُشْرَكًا وَبِالْوَلَدِ وَعَبْدِهِ وَمُكَاتِبٍ لَهُ وَفَاءً وَوَارِثٌ وَوَسِيْدٌ وَيَسْقُطُ دِيَّةٌ وَقَوْدٌ وَرِثَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَلَا يُقَادُ إِلَّا بِسَيْفٍ وَيَسْتَوْفِي الْكَبِيرُ قَبْلَ كَبِيرِ الصَّغِيرِ قَوْدًا لِهَمَا وَفِي قَتْلِ مُسْلِمٍ مُسْلِمًا ظَنَّهُ مُشْرَكًا عِنْدَ الْبِقَاءِ، الصَّفَيْنِ الْكَفَّارَةُ وَالْدِّيَّةُ وَفِي مَوْتٍ بِفِعْلِ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ وَسَبْعٍ وَحَيَّةٍ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ عَلَى زَيْدٍ وَلَا شَيْءٌ بِقَتْلِ مُكَلِّفٍ شَهَرَ سَيْفًا عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ عَصَا إِلَّا نَهَارًا فِي مِضْرٍ فِي مَالِهِ فِي غَيْرِ مُكَلِّفٍ وَالْقِيَمَةُ فِي قَتْلِ جَمَلٍ صَالٍ عَلَيْهِ وَيَجِبُ الْقَوْدُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ كَقَطْعِ الْيَدِ مِنَ الْمَفْصِلِ وَالرَّجْلِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ وَكُلِّ شَجَّةٍ يُمْكِنُ فِيهَا الْمُمَاثَلَةُ وَعَيْنٍ قَائِمَةٌ ذَهَبَ ضَرْوُهَا فَيَجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ قُطْرُنَ رَطْبٍ وَتُقَابِلُ عَيْنُهُ بِمِزَاةٍ مُحَمَّاةٍ لَا إِنْ قُلِعَتْ وَفِي عَظْمٍ إِلَّا السِّنُّ فَتُقْلَعُ إِنْ قُلِعَتْ وَتَبْرَدُ إِنْ كُسِرَتْ وَلَا قَوْدَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَحَرٍّ وَعَبْدٍ وَعَبْدَيْنِ وَفِي الْجَائِفَةِ وَاللِّسَانِ وَفِي الذِّكْرِ إِلَّا مِنْ الْحَشْفَةِ وَخَيْرُ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ يَدُ الْقَاطِعِ نَاقِصَةً أَوْ الشَّجَّةُ تَسْتَوْعِبُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ

الْمَشْجُوحِ لَا الشَّاجِ وَيَسْقُطُ الْقَوْدُ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ وَبِعَفْوِ وَلِيِّ وَضَلَحِهِ وَلِلْبَاقِي حِصَّتُهُ مِنْ الدِّيَةِ وَيُقْتَلُ جَمْعٌ بِفَرْدٍ وَبِالْعَكْسِ فَإِنْ حَضَرَ وَلِيٌّ وَاحِدٌ قُتِلَ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ وَلَا تُقَطَّعُ يَدَانِ بِيَدٍ وَيُقَادُ عَبْدٌ أَقْرَبُ بِقَوْدٍ وَمَنْ رَمَى رَجُلًا عَمْدًا فَتَفَدَّ فَمَاتَا يُقْتَضَى لِلأَوَّلِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَةُ لِلثَّانِي وَمَنْ قُطِعَ فَعَقًا عَنْ قِطْعِهِ فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ قَاطِعُهُ دِيَّتَهُ وَلَوْ عَفَى عَنِ الْجَنَائِيَةِ فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ فَالْخَطَأُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ وَالْعَمْدُ مِنْ كُلِّهِ وَالْقَوْدُ يَثْبُتُ بِدَأْ لِلْوَرْتَةِ لَا إِزْنًا فَلَا يَصِيرُ أَحَدُهُمْ خَضَمًا عَنِ الْبَقِيَّةِ فَلَوْ أَقَامَ حُجَّةً بِقَتْلِ أَبِيهِ عَائِيًا أَخُوهُ فَحَضَرَ فِيهِ الْعَمْدُ يُعِيدُهَا وَفِي الْخَطَأِ وَالذَّنِّ لَا وَالْعَبْرَةُ بِحَالِ الرَّمْيِ لَا الْوُصُولِ فَتَجِبُ الدِّيَةُ عَلَى مَنْ رَمَى مُسْلِمًا فَازْتَدَّ قَوَصَلْ.

كتاب الديّات

الدِّيَةُ وَهَذِهِ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَرْبَاعٌ مِنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَلَبُونٍ وَمِنْ حِقَّةٍ وَمِنْ جَذَعَةٍ وَهِيَ الْمُغْلَطَةُ وَفِي الْخَطَأِ أَخْمَاسٌ مِنْهَا وَمِنْ ابْنِ مَخَاضٍ وَكُفَّارَتُهُمَا عِثْقُ مُؤْمِنٍ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَاءٌ وَصَحَّ رَضِيَعٌ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ لَا الْجَنِينُ وَلِلْمَرْأَةِ نِصْفُ مَا لِلرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا وَالذِّمِّيُّ كَالْمُسْلِمِ فِي الْأَنْفِ وَالْحَشَقَةِ وَالْعَقْلِ وَإِخْدَى الْحَوَاسِ وَاللِّسَانِ إِنْ مُنِعَ أَذَاءُ أَكْثَرِ الْحُرُوفِ وَاللِّحْيَةِ وَشَعْرِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ كُلُّ الدِّيَةِ كَمَا فِي اثْنَيْنِ مِمَّا فِي الْبَدَنِ اثْنَانِ وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا وَفِي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ وَفِي أَحَدِهِمَا رُبْعُهَا وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرُهَا وَفِي مَفْصِلٍ غَيْرِ الْإِبْهَامِ ثَلَاثَةٌ وَفِي مَفْصِلِهِ نِصْفُهَا كَمَا فِي كُلِّ سَنٍْ وَكُلِّ غُضُوٍّ ذَهَبٌ نَقْعُهُ بِضَرْبٍ فِيهِ دِيَّةٌ.

فصل في الشجاج

وَلَا قَوْدُ فِي الشَّجَاجِ إِلَّا فِي الْمَوْضِخَةِ عَمْدًا وَفِيهَا خَطَأٌ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرُهَا وَفِي الْمَنْقَلَةِ عَشْرُهَا وَنِصْفُهَا وَالْأَمَّةُ وَالْجَائِفَةُ ثُلُثُهَا وَفِي الْجَائِفَةِ نَقْدَتُ ثُلُثُهَا وَالْخَارِصَةُ وَالْدَّامِغَةُ وَالْدَّامِيَّةُ وَالْبَاضِغَةُ وَالْمُتَلَاحِمَةُ وَالسِّمْحَاقُ حُكُومَةُ عَذْلِ فَيَقُومُ عَبْدًا بِلَا هَذَا الْأَثَرُ ثُمَّ مَعَهُ فَقَدَرُ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ مِنَ الدِّيَةِ هُوَ هِيَ وَبِهِ يُفْتَى وَفِي أَصَابِعٍ يَدٍ مَعَ نِصْفِ السَّاعِدِ نِصْفُ دِيَّةٍ وَحُكُومَةُ عَذْلِ وَالْكَفُّ تَابِعٌ وَالْعَبْرَةُ لِلْأَصَابِعِ وَفِي إِصْبَعٍ زَائِدَةٍ حُكُومَةُ عَذْلِ وَغَيْنِ صَبِيٍّ وَذَكَرِهِ وَلِسَانِهِ حُكُومَةُ عَذْلِ لَوْ لَمْ

تُعْلَمُ الصَّحَّةُ بِمَا دَلَّ عَلَى نَظَرِهِ وَكَلَامِهِ وَعَلَى حَرَكَةِ ذِكْرِهِ وَلَا يُقَادُّ إِلَّا بَعْدَ بُرْءٍ وَعَمْدٍ
الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَأً وَعَلَى الْعَاقِلَةِ الدِّيَّةُ بِلَا كُفَّارَةٍ وَحِرْمَانِ إِزْثٍ وَمَنْ ضَرَبَ بَطْنَ
امْرَأَةٍ تَجِبُ غُرَّةٌ خُمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ أَلْقَتْ مَيْتًا وَدِيَّةٌ إِنْ حَيًّا فَمَاتَ وَغُرَّةٌ
وَدِيَّةٌ إِنْ أَلْقَتْ مَيْتًا فَمَاتَتْ وَدِيَّةُ الْأُمِّ فَقَطُ إِنْ مَاتَتْ الْأُمُّ فَأَلْقَتْ مَيْتًا وَدِيَّتَانِ إِنْ مَاتَتْ
فَأَلْقَتْ حَيًّا وَمَاتَ وَمَا يَجِبُ فِي الْجَنِينِ لِوَرَثَتِهِ سِوَى ضَارِبِهِ وَفِي جَنِينِ الْأُمِّ يَضْفُ
عُشْرَ قِيَمَتِهِ فِي الذَّكَرِ وَعُشْرُ قِيَمَتِهِ فِي الْأُنثَى وَمَا اشْتَبَانَ بَعْضُ خَلْقِهِ كَالْجَنِينِ الثَّامِ
وَضَمِنَ الْغُرَّةَ عَاقِلَةُ امْرَأَةٍ حَامِلٍ أَسْقَطَتْ مَيْتًا عَمْدًا بِدَوَاءٍ أَوْ فِعْلٍ بِلَا إِذْنِ زَوْجِهَا.

فصل فيما يحدث في الطريق

مَنْ أَخَذَتْ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَنِيفًا أَوْ مِزَابًا أَوْ جُرْصَنًا أَوْ دُكَّانًا وَسِعَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ
يَضُرَّ بِالنَّاسِ وَلِكُلِّ نَقْضِهِ وَفِي طَرِيقٍ غَيْرِ نَافِذٍ لَا يَسَعُهُ بِلَا إِذْنِ الشُّرَكَاءِ وَضَمِنَ عَاقِلَتُهُ
دِيَّةً مَنْ مَاتَ بِسُقُوطِهَا كَمَا لَوْ وَضَعَ حَجَرًا فِي طَرِيقٍ أَوْ حَفَرَ بِئْرًا فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ لَا إِنْ
مَاتَ جُوعًا أَوْ غَمًّا وَإِنْ تَلَفَ بِهِ بَهِيمَةٌ ضَمِنَ هُوَ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الْإِمَامُ وَرَبُّ حَائِطٍ مَائِلٍ
إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَطَلَبَ نَقْضُهُ مُسْلِمًا أَوْ دِمِّيٍّ مِنْ يَمْلِكُ نَقْضَهُ كَالزَّاهِمِ بِفَكَ رَهْنِهِ
وَالْوَلِيِّ وَالْوَصِيِّ وَالْمُكَاتِبِ وَالْعَبْدِ الثَّاجِرِ فَلَمْ يُنْقَضْ فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ نَقْضَهُ ضَمِنَ مَا تَلَفَ
بِهِ وَعَاقِلَتُهُ النَّفْسَ لَا مَنْ طَلَبَ مِنْهُ قَبَاحَ وَقَبْضَهُ الْمُشْتَرِي فَسَقَطَ أَوْ طَلَبَ مِنْ لَا يَمْلِكُ
كَالْمُودِعِ وَنَحْوِهِ وَإِنْ مَالَ إِلَى دَارٍ أَحَدٍ فَلَهُ الطَّلَبُ وَإِنْ بَنَى مَائِلًا ابْتِدَاءً ضَمِنَ بِلَا طَلَبٍ
وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ أَوْ حَفَرَ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ فَالضَّمَانُ بِالْحِصَّةِ.

فصل في جناية البهيمة

ضَمِنَ الرَّائِبُ مَا أَتْلَفَتْهُ دَابَّتُهُ لَا مَا نَفَحَتْ بِطَرْفِ رِجْلِهَا أَوْ ذَنْبِهَا أَوْ تَلَفَ بِمَا
رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ سَائِرَةً أَوْ أَوْقَفَهَا لِذَلِكَ أَوْ أَصَابَتْ حَصَاةً أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا أَوْ
نَحْوَهُ فَقَقًا عَيْنًا وَضَمِنَ بِالْحَجَرِ الْكَبِيرِ وَالسَّائِقِ وَالْقَائِدِ كَالرَّائِبِ إِلَّا أَنَّ الْكُفَّارَةَ عَلَيْهِ
فَقَطُ وَإِنْ اضْطَلَمَ فَارِسَانِ ضَمِنَ عَاقِلَتُهُ كُلَّ دِيَّةٍ الْآخَرِ وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبًا فَأَصَابَ فِي قَوْرِهِ
ضَمِنَ إِنْ سَاقَهُ وَفِي الطَّيْرِ وَالذَّابَّةِ الْمُتَفَلِّتَةِ لَا وَإِنْ اجْتَمَعَ الرَّائِبُ وَالنَّاحِسُ ضَمِنَ هُوَ
حَتَّى التَّفْحَةُ وَيَجِبُ فِي فَقَاءِ عَيْنِ شَاةٍ الْقَضَابِ مَا نَقَصَ عَيْنِ الْبَقَرِ وَالْجَزُورِ وَالْحِمَارِ

والبغل والفرس ذئب القيمة.

فصل في جنابة الرقيق والجنابة عليه

إِنْ جَنَى عَبْدٌ خَطَأً دَفَعَهُ سَيِّدُهُ بِهَا أَوْ قَدَّاهُ بِأَرْضِهَا خَالاً فَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَخْتَقَهُ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَهَا وَلَمْ يَغْلَمْ بِهَا ضَمِنَ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ وَإِنْ عَلِمَ غِرَمَ الْأَرْضِ وَدِيَّةَ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ فَإِنْ بَلَغَتْ هِيَ دِيَّةَ الْحُرِّ وَقِيَمَةُ الْأَمَةِ دِيَّةُ الْحُرَّةِ نَقَصَ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ وَفِي الْغَضَبِ قِيَمَتُهُ مَا كَانَتْ وَمَا قُدِّرَ مِنْ دِيَّةِ الْحُرِّ قُدِّرَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَفِي فَقْأٍ عَيْنَيَّ عَبْدٍ دَفَعَهُ سَيِّدُهُ وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا أَوْ أَمْسَكَهُ بِلاَ أَخَذَ الثَّقَصَانِ إِنْ جَنَى مُدَبِّرًا أَوْ أَمَ وَلَدَ ضَمِنَ السَّيِّدُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ فَإِنْ جَنَى أُخْرَى شَارَكَ وَلِيُّ الثَّانِيَةِ وَلِيُّ الْأُولَى فِي قِيَمَةٍ دُفِعَتْ إِلَيْهِ بِقَضَاءٍ؛ إِذْ لَيْسَ فِي جَنَابَاتِهِ إِلَّا قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ وَاتَّبَعَ السَّيِّدُ أَوْ وَلِيُّ الْأُولَى إِنْ دُفِعَتْ بِلاَ قَضَاءٍ وَمَنْ غَضِبَ صَبِيًّا حُرًّا فَمَاتَ مَعَهُ فَجَاءَهُ أَوْ بِحُمَى لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ مَاتَ بِصَاعِقَةٍ أَوْ نَهَشٍ حَيَّةٍ ضَمِنَ عَاقِلَتُهُ الدِّيَّةَ كَمَا فِي صَبِيٍّ أَوْدَعَ عَبْدًا فَقَتَلَهُ فَإِنْ أَتْلَفَ مَالًا بِلاَ إِيْدَاعٍ ضَمِنَ وَإِنْ أَتْلَفَ بَعْدَهُ لَا.

فصل في القسامة

مَيِّتٌ بِهِ جُزْخٌ أَوْ أَثَرٌ ضَرْبٍ، أَوْ خَنْقٌ، أَوْ خُرُوجٌ دَمٍ مِنْ أُذُنِهِ أَوْ عَيْنِهِ وَجَدَ فِي مَحَلَّةٍ أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ بَضْفُهُ مَعَ رَأْسِهِ لَا يَغْلَمْ قَاتِلَهُ وَادَّعَى وَلِيُّهُ الْقَتْلَ عَلَى أَهْلِهَا حَلْفَ خَمْسُونَ رَجُلًا حُرًّا مَكْلَفًا مِنْهُمْ يَخْتَارُهُمُ الْوَلِيُّ بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا لَا الْوَلِيُّ ثُمَّ قُضِيَ عَلَى أَهْلِهَا بِاللَّيَّةِ وَإِنْ ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ غَيْرِهِمْ سَقَطَتِ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا خَمْسُونَ كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ يَتِمَّ وَمَنْ نَكَلَ حُبْسَ حَتَّى يَخْلِفَ لَا إِنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ فِيهِ أَوْ دُبَّرَهُ أَوْ ذَكَرَهُ وَفِي قَتِيلٍ عَلَى ذَابَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلٌ ضَمِنَ عَاقِلَتُهُ دِيَّةً وَالرَّاكِبُ وَالْقَائِدُ كَالسَّائِقِ وَعَلَى ذَابَّةٍ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ عَلَى أَهْلِ أَقْرَبِيهِمَا وَفِي دَارِ رَجُلٍ عَلَيْهِ الْقَسَامَةُ وَتَبَدَّى عَاقِلَتُهُ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا لَهُ بِالْحُجَّةِ وَتَبَدَّى وَرَثَتُهُ إِنْ وَجَدَ فِي دَارِ نَفْسِهِ وَالْقَسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْخِطَّةِ دُونَ الشُّكَّانِ وَالْمُشْتَرَيْنِ فَإِنْ بَاعَ كُلُّ مَنْهُمْ فَعَلَى الْمُشْتَرَيْنِ وَفِي دَارِ مُشْرَكَةٍ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ وَفِي الْفُلْكِ الْقَسَامَةُ عَلَى مَنْ فِيهِ وَفِي شَوْقِ مَمْلُوكٍ عَلَى الْمَالِكِ وَفِي مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا وَفِي غَيْرِ مَمْلُوكٍ، وَالشَّارِعِ وَالْجَسْرِ

وَالسَّجْنِ، وَالْجَامِعِ لَا قَسَامَةَ وَالذِّيَّةَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَفِي بَرِيَّةٍ لَا عِمَارَةَ بِقُرْبِهَا أَوْ مَاءٍ يَمُرُّ بِهِ هَذَرٌ وَمُسْتَحْلَفٌ قَالَ: قَتَلَهُ زَيْدٌ حَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتُهُ وَلَا عَرَفْتُ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ زَيْدٍ وَبَطَلَتْ شَهَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِقَتْلِ غَيْرِهِمْ أَوْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَفِي رَجُلَيْنِ فِي بَيْتٍ وَجَدَ أَحَدُهُمَا قَتِيلًا ضَمِنَ الْآخَرُ دِيْنَهُ وَفِي قَتِيلٍ قَرِيبِ امْرَأَةٍ كَثُرَ الْحَلْفُ عَلَيْهَا وَتَدْيِ عَاقِلَتِهَا.

فصل في المعاقيل

الْعَاقِلَةُ: أَهْلُ الدِّيَوَانِ لِمَنْ هُوَ مِنْهُمْ تُوْخِدُ مِنْ عَطَايَاهُمْ مَتَى خَرَجَتْ وَحَيْثُ لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ثَلَاثَةُ ذَرَاهِمَ أَوْ أَرْبَعَةٌ وَإِنْ لَمْ يَشَعْ الْحَيُّ ضَمًّا إِلَيْهِ أَقْرَبُ الْأَخْيَاءِ نَسَبًا الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ وَالْبَاقِي عَلَى الْجَانِي وَالْقَاتِلُ كَأَحَدِهِمْ وَلِلْمُعْتَقِ حَيٍّ سَيِّدِهِ وَلِلْمَوْلَى الْمُوَالَاةُ مَوْلَاهُ وَحَيْثُ وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْعَجَمِ أَهْلُ النُّصْرَةِ سَوَاءً كَانَتْ بِالْحِزْفَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ وَإِلَّا فَعَلَى الْجَانِي وَتَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ مَا يَجِبُ بِنَفْسِ الْقَتْلِ لَا مَا يَجِبُ بِصُلْحٍ وَإِفْرَارٍ لَمْ تُصَدِّقْهُ الْعَاقِلَةُ أَوْ عَمِدَ سَقَطَ قُوْدُهُ بِشُبْهَةٍ أَوْ قَتْلِهِ ابْنُهُ عَمِدًا، وَلَا جَنَايَةُ عَبْدٍ، أَوْ عَمِدٍ، أَوْ مَا دُونَ أَرْشٍ مُوَضِّحَةٍ، بَلِ الْجَانِي.

كتاب الإكراه

هُوَ فِعْلٌ يُوقِعُهُ بغيرِهِ فَيَقُوتُ رِضَاهُ أَوْ يَفْسُدُ بِهِ اخْتِيَارُهُ مَعَ بَقَاءِ أَهْلِيَّتِهِ وَشَرِطُ قُدْرَةِ الْحَامِلِ لَهُ عَلَى إِيقَاعِ مَا هُدِدَ بِهِ، سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لِيْضًا وَخَوْفُ الْفَاعِلِ إِيقَاعَهُ وَكَوْنُ الْمُكْرَهَةِ بِهِ مُتَلِفًا نَفْسًا أَوْ غُضْوًا وَهُوَ الْمُلْجِيءُ أَوْ مُوَجِّبًا لِمَا يَغْدِمُ الرِّضَا وَالْفَاعِلُ مُمْتَنِعًا مِمَّا أُكْرِهَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ لِحَقِّهِ أَوْ آخَرَ أَوْ الشَّرْعَ فَلَوْ أُكْرِهَ بِالْمُلْجِيءِ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ وَنَحْوِهِ أَوْ إِفْرَارٍ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ أَوْ أَمْضَى وَيَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي إِنْ قَبَضَ فَيَصِحُّ إِعْتَاقُهُ وَلَزِمَهُ قِيَمَتُهُ فَإِنْ قَبَضَ ثَمَنَهُ أَوْ سَلَّمَ طَوْعًا نَفَذَ وَحَلَّ بِالْمُلْجِيءِ شُرْبُ الْخَمْرِ وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ حَتَّى إِنْ وَصَّرَ أَثِمَ وَرُخِصَ بِهِ إِظْهَارُ الْكُفْرِ مَطْمَئِنًا بِالْإِيمَانِ قَلْبُهُ وَبِالصَّبْرِ أَجْرٌ وَإِتْلَافُ مَالٍ مُسْلِمٍ وَضَمِنَ الْحَامِلُ لَا قَتْلَهُ وَيُقَادُ هُوَ فَقَطْ وَصَحَّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَعِتْقُهُ وَرَجْعُ بَقِيَمَةِ الْعَبْدِ وَنِصْفُ الْمُسْمَى إِنْ لَمْ يَطَأْ وَنَذْرُهُ وَيَمِيئُهُ وَظَهَارُهُ وَرَجْعَتُهُ وَإِبْلَاؤُهُ وَقَيْوُؤُهُ فِيهِ وَإِسْلَامُهُ بِلَا قَتْلِ لَا إِبْرَاؤُهُ وَرِدَّتُهُ وَإِنْ رَنَى حُدَّ إِلَّا إِذَا أُكْرِهَهُ سُلْطَانًا.

كتاب الحجر

هُوَ مَنْعُ نَقَازِ الْقَوْلِ وَسَبِيهِ الصَّغَرُ وَالْجُنُونُ وَالزُّقُ وَضَمُّوا بِالْفِعْلِ وَأَخْرَجُوا إِلَى الْعِتْقِ فِي الْإِقْرَارِ بِمَالٍ وَعَجَّلَ بَحْدَ وَقَوْدٍ وَلَا يُخَجَّرُ بِسَفِهِ وَفُسُقٍ وَذَيْنٍ وَخَجَرٌ مُقْتَبِ مَا جَرَّ وَطَبِيبٌ جَاهِلٌ، وَمُكَارٍ مُفْلِسٌ بِدَيْنٍ وَإِذَا بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً، وَصَحَّ تَصَرُّفُهُ قَبْلَهُ وَيَعْدُهُ يُسَلِّمْ بِأَلَا رُشِيدٍ وَحَبَسَ الْقَاضِي الْمَذْبُورَ لِذَيْنِهِ وَقَضَى دَرَاهِمَ دَيْنِهِ مِنْ دَرَاهِمِهِ وَدَنَانِيرَهُ مِنْ دَنَانِيرِهِ وَبَاعَ لِقَضَاءِ الْآخِرِ لَا عَرْضَهُ وَلَا عَقَارَهُ وَمَنْ أَفْلَسَ وَمَعَهُ عَرْضٌ شَرَاهُ قَبَائِعُهُ أَسْوَةٌ لِلْغُرَمَاءِ وَبُلُوغُ الْغُلَامِ: بِالْإِخْتِلَامِ، وَالْإِخْبَالِ، وَالْإِنْزَالِ، وَالْجَارِيَةِ: بِالْإِخْتِلَامِ، وَالْحَيْضِ، وَالْإِنْزَالِ، وَالْحَبْلِ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ شَيْءٌ فَحِينَ يَتِمُّ لَهُمَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَيَهْ يَفْتَى مُدَّتِهِ لَهُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَلَهَا تِسْعٌ قَصْدًا حَيْثُ إِنْ أَقْرَبَهُ.

كتاب المأذون

الْإِذْنُ فَكُ الْحَجَرِ، وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ ثُمَّ يَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ بِأَهْلِيَّتِهِ فَلَمْ يَزَجِعْ بِالْعَهْدَةِ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَوْ أَذِنَ يَوْمًا فَهُوَ مَأْذُونٌ إِلَى أَنْ يَخَجَّرَ وَلَوْ أَذِنَ فِي نَوْحٍ عَمَّ إِذْنُهُ وَيَشْتَصِرُّ صَرِيحًا وَدَلَالَةً كَمَا إِذَا رَأَاهُ سَيِّدُهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَسَكَتَ فَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَلَوْ بَعْنِ فَاحِشٍ وَيُوَكِّلُ بِهِمَا وَيَزْهَنُ وَيَزْهَنُ وَيَتَقَبَّلُ الْأَرْضَ وَيَأْخُذُهَا مُزَارَعَةً وَيَشْتَرِي بَذْرًا يَزْرَعُهُ أَوْ يَشَارِكُ عِنَانًا وَيُدْفَعُ الْمَالَ وَيَأْخُذُهُ مُضَارَبَةً وَيَسْتَأْجِرُ وَيُؤْجَرُ وَيُقَرُّ بِوَدِيعَةٍ وَغَضِبَ وَذَيْنَ وَلَوْ بَعْدَ الْحَجَرِ وَيُهْدِي طَعَامًا يَسِيرًا وَيُضِيفُ مَنْ يُطْعِمُهُ وَمَنْ يُعَامِلُهُ وَيَحْطُ مِنَ الثَّمَنِ بِعَيْبٍ قَدْرًا عَهْدَ وَلَا يُزَوِّجُ وَلَا يُكَاتِبُ وَلَا يَغْتِقُ وَكُلُّ دَيْنٍ وَجَبَ بِتِجَارَةٍ أَوْ بِمَا هُوَ فِي مَغْنَاهَا كَغُرْمٍ وَدِيعَةٍ، وَغَضِبٍ، وَأَمَانَةٍ جَحْدَهَا، وَعَقْرٍ وَجَبَ بِوَطْءٍ مَشْرِيَّةٍ بَعْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ يُبَاعُ فِيهِ وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ بِالْحَصَصِ وَيَكْسِبُ حَصَلَ قَبْلَ الدَّيْنِ أَوْ بَعْدَهُ وَيَمَا اتَّهَبَ لَا بِمَا أَخَذَهُ سَيِّدُهُ مِنْهُ قَبْلَ الدَّيْنِ وَطُولِبَ بِمَا بَقِيَ بَعْدَ عَثْفِهِ وَلِلْسَيِّدِ أَخْذُ غَلَّةٍ مِثْلِهِ مَعَ وَجُودِ دَيْنٍ وَالْبَاقِي لِلْغُرَمَاءِ وَيُخَجَّرُ إِنْ أَبَى أَوْ مَاتَ سَيِّدُهُ، أَوْ جُنٌّ مُطِيقًا أَوْ لَجَقَ بِدَارِ الْحَزَبِ مُرْتَدًّا أَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ بِشَرْطٍ أَنْ يَعْلَمَ هُوَ وَأَكْثَرُ أَهْلِ سُوقِهِ وَالْأَمَةُ إِنْ اسْتَوْلَدَهَا وَضَمِنَ قِيَمَتَهَا لِلْعَرِيمِ وَلَوْ شَمِلَ دَيْنُهُ مَالَهُ وَرَقَبَتَهُ لَمْ يَمْلِكْ سَيِّدُهُ مَا مَعَهُ فَلَمْ يَغْتِقْ بِإِغْتَاقِهِ وَيَبِيعُ مَنْ سَيِّدُهُ بِالْقِيَمَةِ وَسَيِّدُهُ مِنْهَا أَوْ بِأَقْلٍ فَإِنْ بَاعَ بِأَكْثَرِ نَقَصَ

أَوْ حَطَّ الْفَضْلَ وَيَبْطُلُ ثَمَنُهُ إِنْ سَلَّمَ مَبِيعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَهُ حَبْسٌ مَبِيعِهِ بِشَمْنِهِ وَصَحَّ إِغْتَاقُهُ
مَذْيُونًا وَضَمِنَ سَيِّدُهُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ دَيْنِهِ وَلَوْ اشْتَرَى وَبَاعَ سَاكِنًا مِنْ أَدْنَاهُ وَحَجَرَهُ
فَهُوَ مَأْذُونٌ وَلَا يَبَاعُ لِدَيْنِهِ إِلَّا إِذَا أَقْرَأَ سَيِّدُهُ بِأَذْنِهِ وَتَصَرَّفَ الصَّبِيُّ إِنْ نَفَعَ، كَالْإِسْلَامِ
وَالْإِتِهَابِ صَحَّ بِلَا إِذْنٍ وَإِنْ ضَرَّ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ لَا وَإِنْ أَذِنَ وَمَا نَفَعَ وَضَرَّ غَلَقَ بِإِذْنِ
وَلِيِّهِ بِشَرْطِ أَنْ يَغْلِقَ الْبَيْعَ سَالِيًا وَالشِّرَاءَ جَالِيًا وَلِلَّيَّةِ أَبُوهُ ثُمَّ وَصِيُّهُ ثُمَّ جَدُّهُ ثُمَّ وَصِيُّهُ ثُمَّ
الْقَاضِي أَوْ وَصِيُّهُ وَلَوْ أَقْرَأَ بِمَا مَعَهُ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ إِزْتِهِ صَحَّ.

كتاب الوصايا

هي إِنْجَابُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَتُدَبِّثُ بِأَقْلٍ مِنَ الثُّلُثِ عِنْدَ غَنَى وَرَثَتِهِ، أَوْ اسْتِغْنَائِهِمْ
بِحَصَّتِهِمْ كَتَرِكْهَا بِلَا أَحَدِهِمَا وَصَحَّتْ لِلْحَمَلِ وَبِهِ إِنْ وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ مُدَّتِهِ مِنْ وَقْتِهَا
وَهِيَ وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي وَصِيَّتِهِ بِأَمَةٍ إِلَّا حَمَلَهَا وَمِنْ الْمُسْلِمِ لِلدِّمِيِّ وَبِعَكْسِهِ وَبِالثُّلُثِ
لِلْأَجْنَبِيِّ لَا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ وَلَا لِوَارِثِهِ وَقَاتِلُهُ مُبَاشَرَةً إِلَّا بِإِجَازَةِ وَرَثَتِهِ وَلَا مِنْ صَبِيٍّ وَلَا
مُكَاتِبٍ وَقَدَّمَ الدِّينَ عَلَيْهَا وَتَقَبَّلَ الْوَصِيَّةُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَيَبْطُلُ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا فِي حَيَاتِهِ وَبِهِ
يَمْلِكُ إِلَّا إِذَا مَاتَ مُوَصِيُّهُ ثُمَّ هُوَ بِلَا قَبُولٍ فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا بِقَوْلٍ صَرِيحٍ أَوْ
فِعْلٍ يَقْطَعُ حَقَّ الْمَالِكِ عَمَّا غَضَبَ عَنْهُ كَمَا مَرَّ أَوْ يَزِيدُ مَا يَمْنَعُ تَسْلِيمَتَهُ إِلَّا بِهِ كَلَّتِ
السُّوَيْقُ بِشَمْنٍ، وَالْبِنَاءُ فِي الدَّارِ أَوْ تَصَرُّفُ يُزِيلُ مِلْكَهُ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ لَا يَغْسِلُ ثَوْبٌ وَلَا
يُجْحَدُهَا وَتَبْطُلُ هَبَةُ الْمَرِيضِ وَوَصِيَّتُهُ لِمَنْ نَكَحَّهَا بَعْدَهَا كِافِرًا وَوَصِيَّتُهُ وَهَبَتُهُ لِابْنِهِ
كَافِرًا أَوْ عَبْدًا إِنْ أَسْلَمَ أَوْ أَعْتَقَ بَعْدَ ذَلِكَ وَهَبَةُ مُقْعَدٍ وَمَفْلُوجٍ وَأَسْلٍ وَمَسْلُولٍ ذَاتِ الرِّثَةِ
أَوْ مِنْ كُلِّ مَالِهِ إِنْ طَالَ مُدَّتُهُ وَلَمْ يُخَفْ مَوْتُهُ وَإِلَّا فَمِنْ ثُلْثِهِ وَإِنْ اجْتَمَعَ الْوَصَايَا قُدِّمَ
الْفَرَضُ فَإِنْ تَسَاوَتْ قُوَّةُ قَدَمٍ مَا قُدِّمَ وَإِنْ أَوْصَى بِحَجٍّ أَحَجُّ عَنْهُ رَاكِبًا مِنْ بَلَدِهِ إِنْ بَلَغَ
نَفَقَتُهُ ذَلِكَ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ نَفَقَتُهُ فَإِنْ مَاتَ حَاجٌّ فِي طَرِيقِهِ، أَوْ أَوْصَى بِالْحَجِّ يُحَجُّ
عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ وَفِي وَصِيَّتِهِ بِثُلْثِ مَالِهِ لِزَيْدٍ وَشُدُسِهِ لِآخَرَ وَلَمْ يُجِزُوا يَثْلُثُ وَبِثْلَيْهِ وَكُلُّهُ
يُنْصَفُ وَقَالَ: يُزْبَعُ، أَيُّ: يُجْعَلُ الثُّلُثُ أَرْبَعَةً وَيُعْطَى صَاحِبُ الثَّلَاثِ رُبْعًا مِنْهُ، وَصَاحِبُ
الْكُلِّ الثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعَ وَلَا يَضْرِبُ الْمُوَصِي لَهٗ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا فِي
الْمُحَابَاةِ وَالسَّعَايَةِ وَالذَّوَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ وَبِمِثْلِ تَصْنِيبِ ابْنِهِ صَحَّتْ وَبِتَصْنِيبِهِ لَا وَالْعَبْرَةُ
بِحَالِ الْعَقْدِ فِي التَّصَرُّفِ الْمُنْجَزِ، فَإِنْ كَانَ فِي الصَّحَّةِ فَمِنْ كُلِّ مَالِهِ وَإِلَّا فَمِنْ ثُلْثِهِ

وَالْمُضَافُ إِلَى مَوْتِهِ مِنَ الثَّلَاثِ فِي الصَّحَّةِ، وَمَرَضٌ صَحَّ مِنْهُ كَالصَّحَّةِ وَإِعْتَاقُهُ وَمُحَابَاتُهُ وَهَبْتُهُ وَضَمَانُهُ وَصِيَّتُهُ.

فصل

جَارُهُ: مَنْ لَصِقَ دَارُهُ بِهِ وَصِهْرُهُ: كُلُّ ذِي رَجَمٍ مَحْرَمٍ مِنْ عِزْسِهِ وَخَنَتُهُ: كُلُّ زَوْجٍ ذَاتِ رَجَمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ وَأَهْلُهُ عِزْسُهُ وَآلُهُ: أَهْلُ بَيْتِهِ وَأَقَارِبُهُ وَذُو أَتْسَابِهِ رَجَمُهُ، الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ غَيْرَ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ وَفِي وَلَدِ زَيْدٍ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءٌ وَفِي وَرَثَتِهِ ذَكَرٌ كَأُنْثَيْنِ وَفِي بَنِي فَلَانٍ الْأُنْثَى مِنْهُمْ وَبَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ لِمَوَالِيهِ فَيَمْنُ لَهُ مُعْتَقُونَ وَمُعْتَقُونَ وَصَحَّحَتْ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ، وَشَكُنَى دَارِهِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً وَأَبْدًا وَبِغَلَّتِيهِمَا فَإِنْ خَرَجَتِ الرَّقَبَةُ مِنَ الثَّلَاثِ سَلِمَتْ إِلَيْهِ وَإِلَّا قُسِمَتِ الدَّارُ وَتَهَايَا الْعَبْدَ وَبِمَوْتِهِ فِي حَيَاةِ مُوَصِيهِ تَبْطُلُ وَبَعْدَ مَوْتِهِ يَعُودُ إِلَى الْوَرَثَةِ وَبِنَمْرَةٍ بُسْتَانِهِ إِنْ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ لَهُ هَذِهِ فَقَطْ وَإِنْ ضَمَّ أَبَدًا فَلَهُ هَذِهِ وَمَا يَخْدُثُ فِيهِ كَمَا فِي غُلَّةِ بُسْتَانِهِ وَبِصُوفِ غَنَمِهِ وَوَلَدِهَا وَلَبْنِهَا لَهُ مَا فِي وَقْتِ مَوْتِهِ ضَمَّ أَبَدًا أَوْ لَا وَتَوَرَّثَ بِنِعَةٍ وَكَنِيَسَةٍ جُعِلَتَا فِي الصَّحَّةِ وَالْوَصِيَّةُ بِجَعْلٍ إِحْدَاهُمَا يَصِحُّ.

فصل

وَمَنْ أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ فَقَبِلَ عِنْدَهُ فَإِنْ رَدَّ عِنْدَهُ رَدًّا وَإِلَّا فَإِنْ سَكَتَ فَمَاتَ مُوَصِيهِ فَلَهُ رَدُّهُ الْإِبْصَاءُ وَضِدُّهُ وَلَزِمَ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الثَّرِكَةِ وَإِنْ جَهِلَ بِهِ فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ قَبِلَ صَحَّ إِلَّا إِذَا نَفَذَ قَاضٍ رَدَّهُ وَإِلَى عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ بَدَلَهُ الْقَاضِي بِغَيْرِهِ وَمَنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدِهِ صَحَّ إِنْ كَانَ وَرَثَتُهُ صِغَارًا وَإِلَّا لَا وَإِلَى عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا ضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ وَيَبْقَى أَمِنْ يَقْدِرُ وَإِلَى اثْنَيْنِ لَا يَتَفَرَّدُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِشَرَاءٍ كَفَنِهِ وَتَجْهِيْزِهِ وَالخُصُومَةِ فِي حُقُوقِهِ وَقَضَاءِ دَيْنِهِ وَطَلَبِهِ وَشَرَاءِ حَاجَةِ الطِّفْلِ وَالِاتِّهَابِ لَهُ وَإِعْتَاقِ عَبْدٍ غَيْرِنَ وَرَدِّ وَدِيْعَةٍ وَتَنْفِيْذِ وَصِيَّةٍ مُعَيَّنَتَيْنِ وَجَمْعِ أَمْوَالٍ ضَائِعَةٍ وَبَيْعِ مَا يُخَافُ تَلْفُهُ وَوَصِيٍّ الْوَصِيٍّ وَصِيٍّ فِي مَالِهِ وَمَالِ مُوَصِيهِ وَلَا يَبِيعُ وَصِيٌّ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ وَيُدْفَعُ مَالُهُ مُضَابَرَةً وَشِرْكَةً وَبِضَاعَةً وَيَخْتَالُ عَلَى الْأَمْثَلِ لَا عَلَى الْأَعْسَرِ وَلَا يُقْرِضُ وَيَبِيعُ عَلَى الْكَبِيرِ الْغَائِبِ وَلَا يَتَجَرَّ فِي مَالِهِ.